جامعة سوهاج
كلية التربية

المجلة التربوية

مؤشرات تخطيطية مقترحة للكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية

إعداد

أ.د/ صلاح الدين محمد توفيق
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوى المتفرغ
كلية التربية– جامعة بنها

أ. م. د/ مها عبد الله السيد أبو المجد
أستاذ التخطيط التربوى المساعد
كلية التربية– جامعة بنها

تاريخ استلام البحث : ٩ مارس ٢٠٢٤م – تاريخ قبول النشر: ٢٤ مارس ٢٠٢٤م

DOI:

الملخص

هدف البحث إلى تشخيص واقع منظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية، وتعرُّف التحديات التي تواجهها، واقتراح مجموعة مؤشرات تخطيطية للكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية، وقد استُخدم المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الموضوع محل البحث، وكذلك أحد الأساليب الرئيسة للتخطيط الإستراتيجي وهو أسلوب التحليل البيئي SWOTAnalysis، وتمثلت أهم نتائج البحث في حاجة الجامعات المصرية لمصادر بديلة لتمويل البحث العلمي بها؛ نتيجة لضعف التمويل وانعدامه في معظم الأحيان، وأن الكراسي البحثية من الصيغ المهمة التي تم الأخذ بها للمساهمة في تمويل البحث العلمي، والتي انتشرت في الكثير من الجامعات العالمية والأقليمية، بالإضافة إلى وضع تصور لمؤشرات تخطيطية متعلقة بالكراسي البحثية يمكن أن تساعد متخذي القرار وصانعي الأهداف الإستراتيجية بالجامعات في استهداف مصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي، بحيث يكون لها دور كبير في الارتقاء بمنظومة البحث العلمي وامتلاك ميزة تنافسية تجعل منه أداة للتغيير والارتقاء بالمجتمع ضمن مؤشرات التنافسية العالمية، وتوفير البيئة المحفزة على الريادة العلمية التي تتبناها مصر.

الكلمات المفتاحية: تمويل مستدام للبحث العلمي –مؤشرات تخطيطية –الكراسي البحثية–التحليل البيئيSWOT .

Proposed Planning Indicators for Research Chairs as Alternative Sources of Sustainable Funding for Scientific Research in Egyptian Universities

Prepared by:

Dr.Salah Eldeen Mohamed Tawfeek

Professor Emeritus of Foundations of Education and Educational Planning , Faculty of Education, Benha University.

Dr. Maha Abdalla Elsayed Abo-Elmagd

Assistant Professor of Educational planning, Faculty of Education, Benha University.

Abstract

The research aimed to diagnose the reality of the scientific research system and its funding sources in Egyptian universities, identify the challenges they face, and propose a set of planning indicators for research chairs as alternative sources of sustainable funding for scientific research in Egyptian universities. The descriptive approach was used due to its suitability to the nature of the research area as well as one of the main methods of strategic planning, which is the environmental analysis method (SWOT analysis). The most important results of the research were the need for Egyptian universities to find alternative sources to finance their scientific research. As a result of weak and often nonexistent funding. Research chairs are considered one of the important methods that have been adopted to contribute to financing scientific research and have spread in many global and regional universities, in addition to developing a vision for planning indicators related to research chairs that can help decision-makers and strategic goal-makers in universities target alternative sources of sustainable funding for research. So, it has a major role in improving the scientific research system, possessing a competitive advantage that makes it a device for change and progression of society within global competitiveness indicators, and providing a stimulating environment for the scientific leadership that Egypt adopts.

Keywords: *sustainable funding for scientific research - planning indicators - research chairs - environmental analysis –SWOT Analysis.*

مقدمة

منذ أن دخلت الإنسانية في مرحلة وعي وجودها لم يفارقها البحث العلمي في شتى مجالات الحياة؛ لتجسير دعائم التقدم ودفع حركة التنمية، وبالتالي تشكيل حياة المجتمعات، وتطويرها، لا سيما أنه كلما دخل البحث العلمي في طور جديد تيسرت سبله واشتدت الحاجة إليه، فإذا به يصبح ملازما لكل جزئية من الحياة اليومية، فثمة مكانة هائلة للبحث العلمي تمتد اليوم إلى معظم زوايا العالم، تريد أن تنفذ إلى أدق ما يمكن تصوره للمادة، مرورا بكل تجليات الحياة ومظاهرها واستخداماتها واحتياجاتها، وانتهاء بمحاولة اختراق الكون؛ ليكون البحث العلمي بذلك ربما الميزة الأهم والأخطر لعصرنا الحالي. (الخالدي، ٢٠٠٨، ص٨)

لذلك وغيره، تراهن الدول المتقدمة والنامية على البحث العلمي؛ ليكون قائدا للتطوير وإثراء المعرفة الإنسانية، وابتكار الجديد في جميع التخصصات، وعليه أصبح من المسلمات أنه العنصر الرئيس في تطور وتقدم الشعوب، إذ تتسابق الدول المتقدمة على رصد الميزانيات السخية، واستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة من ذوي الكفاءات العالية، بالإضافة إلى توفير جميع الإمكانات التي تساعد على الارتقاء بمستوى رفاهية أفراد المجتمع في مختلف المجالات، وما النهضة العلمية والتقنية والطفرة المعلوماتية، ووسائل الاتصالات المذهلة والتقدم المشهود الذي تعيشه القرية الكونية حالياً، إلا نتيجة طبيعية لما توصلت إليه وحققته مراكز الأبحاث العلمية المختلفة (الهويش،٢٠٢٠، ص ١٧١)

خاصة في ظل ما تفرضه التطورات المعاصرة علينا من المشاركة بفاعلية وعلى قدم المساواة، في نظام اقتصادي عالمي جديد، قائم على اكتساب خصائص التنافسية والدخول في تحالفات استراتيجية كبرى، في عالم متغير وسريع، ويكمن وراء الاثنين قوة العلم والاقتدار التكنولوجي اللذين بسببهما يتولد كل جديد من صنوف السلع والخدمات، ومن ثم يكون الحضور أو الغياب في السوق العالمية.(حبيش، ٢٠٠٣، ص ٨٣)

وهذا ما تؤكده دراسة (قطب، والخولي،٢٠١١، ص ٢٧٢) من أن البحث العلمي من أهم الأنشطة التي يجب أن تمارسها المنظمات، بغض النظر عن طبيعة عملها، فالشركات الذكية هي تلك التي تدرك أهمية البحث العلمي في عالم سريع التغير؛ حتى تتمكن من مواكبة التطورات التي تطرأ في بيئة الأعمال.

وفى السياق ذاته تشير (غبور ، ٢٠٢٢ ، ص ١٣٨٦) أن هناك سباق بين الدول فى مجال البحث العلمى من خلال إمتلاك اكبر قدر من المؤسسات البحثية وتخصيص إمكانات مالية وتقنية وبشرية ، باعتباره خياراً إستراتيجيا لمواجهة عدد من التحديات الكبرى فى بعدها العالمى والمحلى ، وعليه أخذت الدول تتسابق فى رصد ميزانيتها للانفاق على البحث العلمى ، فعلى سبيل المثال زادت أمريكا ميزانيتها لأكثر من ٤٥٥ مليار دولار أى بنسبة ٣٢٪ مما ينفقه العالم فى البحث العلمى ، يليها الصين بنحو ٣٥٥ مليار دولار ، ثم اليابان ١٥٥ مليار دولار .، وبذلك أصبح يقاس تقدم الدول، ومدى اندماجها في العالم المعاصر، بمعدل إنفاقها على البحث العلمي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك عدد العلماء والباحثين لكل ألف فرد من السكان، وعدد الدراسات العلمية المنشورة سنويا، وعدد الاختراعات المسجلة كل عام ونسبتها لكل ألف فرد.(كلاع، ٢٠١٥، ص١٠)

وعلى جانب آخر يذكر (عبدالمطلب، ٢٠١٠، ص ٥٥٣) أنه في غمار تلك الأحداث السريعة والمتلاحقة، لم تغب قضية البحث العلمي عن الجامعات، حيث أضحى من أهم وظائفها في عالمنا المعاصر، والتي يمكن بها القيام بإعداد القوى البشرية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، فضلًا عن إجراء البحوث العلمية على اختلاف أنواعها، وبالتالي أصبح البحث العلمي الذي يُجرى في مؤسسات التعليم الجامعي يمثل قاطرة التقدم في أي دولة من الدول، وسبيلا من سبل التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، فهو يشكل حائط صد قويًّا لمواجهة الفقر والمرض، لذا كان اهتمام الدول والحكومات بالبحث العلمي، فرصدت له مبالغ مالية ونقدية كبيرة، وأخذت مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته في التسابق نحو تقديم الدعم المالي والإنفاق على البحث العلمي.

الأمر الذي يشير إلى أن الجامعات تتحمل مسئولية كبيرة في البحث العلمي، نظرًا لأنه يقوم على أكتاف أعداد كبيرة من حملة الشهادات العليا والمتخصصين المتواجدين بكثرة في الجامعات، كما أنها الوسيلة الطبيعية لتطوير خريجيها إلى باحثين حقيقيين، ومن ثم فهي نبع يغذي مراكز البحث بالعناصر البشرية العلمية في جميع مسارات التنمية بالمجتمع، إلى جانب أن البحث العلمي في الجامعات ضرورة لا غنى عنها لإنجاز المهمة التدريسية وإتمامها، ولرفع المؤهلات العلمية للطلاب. وبالتالي يسمح لها بتكوين السمعة الطيبة التى تتجلى في كثرة

مختبراتها البحثية، بالإضافة إلى ما تنشره من أبحاث علمية وتقنية على المستوى العالمي، وما يتوفر في كادرها من مشاهير العلماء والباحثين .(شعث، ٢٠١٥، ص ٥٤)

وبذلك يعد اهتمام الجامعات بالبحث العلمي عاملًا مهمًّا في تطور المجتمعات وتقدمها في الميادين كافة واعتباره مورداً اقتصادياً مهمًا لتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية ، فهو السبيل الرئيسى للاستفادة الكاملة من القوى البشرية العاملة في مجال البحث والتطوير، ودفعها نحو التصدى للمشكلات التى تعوق الدول وتقدمها، وإتخاذ القرارات الرشيدة بشأنها ، وكذلك تعزيز الازدهار العلمي وتقدمه، فثمة رابط قوى بين البحث العلمى الجامعى واستثماره في زيادة القدرة الإنتاجية للدول .(Yurij L. Katchanov& et. al,2023,p.2)

ومن المواضيع التي يتفق عليها الجميع أيضا ، أنه نظرا لهذه الأهمية التي يتمتع بها البحث العلمي –بالجامعات– في المؤشر الحضاري للمجتمعات المعاصرة والمتقدمة، فقد أصبح ما يخصص من موارد وميزانيات للبحث العلمي أحد المؤشرات الرئيسة للحكم على تقدم المجتمعات.وإذا كانت الدول المتقدمة ترصد الميزانيات الهائلة للبحث العلمي –بالجامعات –، فأولى بالدول النامية أن تلحق بركب التقدم والحضارة والثقافة العلمية والتكنولوجية، من خلال الاهتمام بالبحث العلمي ، وتوفير موارد تمويل مضاعفة لتعويض ما فاتها.(سليمان،٢٠٠٩، ص ١٧)

ووفقًا لما تناولته الإحصاءات، فإن تمويل البحث العلمي في الدول العربية – ومنها مصر– يعتمد إلى حد كبير على الحكومة، وقد يصل الدعم الحكومي في بعض الدول إلى ٩٧٪، وتصل نسبة الإنفاق في الوطن العربي على البحث العلمي والتطوير من الناتج القومي ما بين ٠.٢٪ – ٠.٣٪ ، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية ٢.٦٪، واليابان ٣.٢٪، والسويد ٤.٠٪.(أبوعرابي، ٢٠١٠، ٣٧). وفى هذا المجال لاَبد من الاعتراف بضعف نسبة الإنفاق مقارنة بالدول المتقدمة مما يؤثر على عمليات النهوض بقطاع البحث العلمي ومخرجاته، ويحرم الباحثين من إيجاد سبل لتطبيق نتائج أبحاثهم وتطويرها، الأمر الذي يؤكد ضرورة تبني الجامعات مشاريع إنتاجية لتمويلها ذاتيًا؛ لتخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الدولة. (حسين، واَخرون، ٢٠١١، ص ٧٠٧)

وهذا ما دفع العديد من الدول إلى تذليل التحديات التي تواجهها في الأبحاث الجامعية – خاصة المتعلقة بالتمويل –من خلال إنشاء برامج بحثية متخصصة، ذات أهداف محددة،

وفقا لتوجهاتها واهتماماتها، بالإضافة إلى إيجاد جهات تنظيمية تتولى إدارة ودعم البحث العلمي فيها وتحقيق أهدافه والنهوض بواجباته، وعليه ظهرت اتجاهات تنادي بتطبيق الكراسي البحثية القائمة على مبدأ الشراكة القوية الفاعلة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني الاقتصادية والاستثمارية، باعتبارها داعما رئيسا ورافدا قويا لتطوير وتقدم الحركة العلمية، كما تسهم بدور فاعل في البناء الحضاري لأي مجتمع، ويمكن الاعتماد عليها بشكل رئيس في خدمة الكثير من المشروعات العلمية، وكذلك معالجة القضايا التي تحتاج إلى بحوث متخصصة ودقيقة، كما أن الأهداف التي تحققها الكراسي البحثية جعلتها تحظى بعناية صناع القرار في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء .(حسين، وآخرون ، ٢٠٢٢، ص ٤٢٨)

ومن أجل ذلك أصبحت من أهم الأدوات الاستثمارية لتمويل البحوث العلمية ، و زيادة الإنتاجية العلمية بالجامعات، و استثمار ما لديها من موارد بشرية والإستفادة منها في تسريع حركة التطور المجتمعي وتحقيق مستقبل أفضل .(Glen A. Jones, 2015, p.22) ، إضافة إلى جذب الباحثين ذوي الكفاء والجودة العالية من خلال ما تطرحه من برامج تشجع على الاستكشاف والتفكير الإبداعي واستثمار قدراتهم الابتكارية؛ ففي السنوات الأخيرة، قامت الجامعات التعليمية والبحثية على حد سواء بتطبيق الكراسي البحثية لتحقيق هذا الغرض. (Maureen Baker,2012, p.57)

وفي هذا الشأن يؤكد (الثبيتي، ٢٠١٨، ص ٨٢) أن البحث العلمي – وتمويله بالجامعات – لم يعد مسئولية حكومية فقط، وإنما نجد الاتجاهات المعاصرة تقوم على فكرة الشراكة بين القطاع الخاص واعتباره شريكا فاعلا ومؤثرًا في البحث العلمي، وتأتي الكراسي البحثية لتكون داعمًا قويا لأوجه النشاط الاقتصادي، لا سيما بعد أن أصبحت من الأوعية الاستثمارية المهمة لدعم وتمويل البحث العلمي في الجامعات.

من جانبٍ آخر، وإيمانًا بأهمية الكراسي البحثية ودورها في تمويل البحث العلمي، فقد أوصى العديد من الدراسات _ خاصة التي أجريت على الجامعات _ بالأخذ بها، ومنها دراسة (الدجدج،٢٠١٨، ص ١٥٤) التي أشارت إلى العمل بنظام الكراسي العلمية المعمول به في الجامعات المتقدمة بالعالم، ولعل أهم أسباب ذلك أنها تهدف إلى تحقيق التميز والإبداع واستثمار الكوادر الإبداعية المحلية، والاستفادة من الخبرات العالمية لتحقيق الشراكات العلمية الناجحة، عبر استقطاب أساتذة عالميين في البحث العلمي.، ودراسة (آل نملان، وآخرون، ٢٠٢٢ ،

ص٥٢٢) التي أشارت إلى أن الكراسي البحثية تؤدي دورًا مهمًّا في رسم السياسات المجتمعية المتعلقة بتطوير المناهج التعليمية، وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا، وتسهم بدور فعال في البناء الحضاري لأي دولة، وتضطلع بدور رئيس في النهضة التنموية، إضافة إلى تدعيم تطوير المعرفة في المجتمع واستقطاب الكفاءات العلمية المتخصصة والمتميزة وتسخيرها في خدمة المجتمع، كما يعتمد عليها في معالجة الكثير من القضايا المتخصصة، وتقديم الحلول لكثير من المشكلات والقضايا الاقتصادية وفق رؤية بحثية علمية دقيقة، وتساعد في جذب المساعدة المالية من الداعمين من الأفراد والمؤسسات لدعم البحث العمي.

كل ما سبق يؤكد أهمية الكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية، يسهم في الارتقاء بمنظومة البحث العلمي وتحسين جودة العملية التعليمية والبحثية، لتواكب أحدث الجامعات العالمية التي تضع مؤشر البحث العلمي وتمويله في إطار النهوض الحضاري والتطور المجتمعي في ميادينها كافة؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة ومواكبة الجامعات المتقدمة وتحقيق التنافسية .

-مشكلة البحث و تساؤلاته:

يواجه البحث العلمي –بالجامعات– صعوبات عدة، تعوق تطوره وتقلل من إنتاجيته ودوره في تحقيق الأهداف المرجوة منه لمواجهة قضايا المجتمع ومشكلاته، ومن أهمها ضعف التمويل وفي معظم الأحيان انعدامه، وهذا يرجع في المقام الأول إلى ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي في ميزانية الدولة (سليمان، ٢٠٠٩، ص ص ٢٠–٢١)، إضافة إلى ضعف كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي، والذي تتجلى مظاهره في كيفية توزيع الموازنة الخاصة به بين النفقات الاستثمارية والجارية؛ إذ تشير دلائل الواقع إلى أن الجزء الأكبر من الميزانية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة توجه بشكل رئيس إلى الباب الخاص بالمرتبات والأجور وتعويضات العاملين، والذي تشكل النصيب الأكبر بنسبة تجاوزت النصف تقريبا من ميزانية التعليم الجامعي المصري؛ حيث بلغت ٦٠,١٥%، يليه الاستثمارات التي بلغت نسبتها ٢٥,٦٤ %، ثم يأتي شراء السلع والخدمات في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٠,٧٢ %، وذلك حسب إحصاءات عام ٢٠٢٠–٢٠٢١. (مصطفى،٢٠٢١، ص ٧٦) ، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة (سعودي، ومجاهد، ٢٠١٩، ص ١٣٧) أن هناك

ضعف فى الميزانية التي ترصد للبحث العلمي، سواء على مستوى الجامعات أو مراكز البحوث، بينما نجد أن الدول المتقدمة تواصل دعمها للبحث العلمي. ، إضافة إلى دراسة (خطاب، وعبداللطيف،٢٠٢١ ، ص ٤٢١) التى أشارت إلى أن الجامعات المصرية بعيدة بشكل كبير عن المساهمة في عملية البناء والتنمية سواءً البشرية أو الاقتصادية، وتكتفي بما يقدم لها من تمويل حكومي، وهذا الأمر لا يكفي للقيام بوظائفها المنوطة بها، كما يجعلها غير قادرة على المساهمة في تلبية وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، الأمر الذي يفرض عليها الأخذ بصيغ جديدة تناسب طبيعة العصر وتمكنها من التغلب على تحديات نقص التمويل، وقلة المساهمة في عملية التنمية.

وتأسيساً علي ما سبق تتحدد مشكلة البحث الحالي في ضرورة تحديد مؤشرات تخطيطية فعالة ، من خلالها يمكن تعظيم الأدوار المحورية للكراسي البحثية في النهوض بمنظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية ، حيث تعد من الصيغ المهمة التي تم الأخذ بها للمساهمة في تحقيق تمويل مستدام للبحث العلمي ، في الكثير من الجامعات العالمية والإقليمية ،وبالتالى تساعد متخذي القرار وصانعي الخطط الإستراتيجية والبحثية بالجامعات المصرية في استهداف مصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي ، في ظل ما فرضته متطلبات كُلفة البحث العلمي بالجامعات في الألفية الثالثة ، وما أحدثته من تغييرات جذرية في مداخل التمويل البحثي بها ، والتي أحدثت فجوة علمية واسعة بين من يملك أدوات البحث العلمي ويجني ثماره بواستطها ، وبين من لايملكها ، وخاصة في مجال الإنتاج والصناعات المتقدمة ، والتي تعتمد بدرجة غير يسيرة علي ثمار البحث العلمي ، و بالتالى بات الارتقاء بمنظومة البحث العلمي من أولويات المجتمعات التي ترغب في امتلاك ميزة تنافسية ، تجعل منه أداة للتغيير والارتقاء بالمجتمع ، ضمن مؤشرات التنافسية العالمية وتوفير البيئة المحفزة على الريادة العلمية.

ومن ثم يسعى البحث الحالى للاجابة عن الأسئلة التالية :

١– ما طبيعة المؤشرات التخطيطية وأهميتها في أدبيات التخطيط التربوي؟

٢–ما الأسس النظرية للكراسي البحثية فى الفكر التربوى المعاصر؟

٣– ما الإطار التحليلي للبيئة الداخلية والخارجية لمنظومة البحث العلمي وتمويله بالجامعات المصرية؟

٤- ما المؤشرات التخطيطية المقترحة للكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية؟

-أهداف البحث:

١. **مناقشة طبيعة المؤشرات التخطيطية وأهميتها في أدبيات التخطيط التربوي.**
٢. **تعرُّف الأسس النظرية للكراسي البحثية ودورها في تمويل البحوث العلمية بالجامعات.**
٣. **رصد وتحليل واقع البيئة الداخلية والخارجية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات المصرية وتحديات التمويل التي تواجهها.**
٤. **تقديم مجموعة مؤشرات تخطيطية مقترحة للكراسي البحثية تساعد الجامعات في توفير مصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية.**

-أهميـة البحـث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

١. **تأكيد الصلة بين الجامعة والمجتمع، من خلال الأخذ بصيغة الكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحوث العلمية.**
٢. **مُسايرة البحث للاتجاهات العالمية المعاصرة التي تتمثل في ضرورة الاهتمام بتوفير مصادر تمويل متنوعة للبحث العلمي، تؤمن بأهمية البحث العلمي في تقدم ميادين المجتمع كافة.**
٣. **حاجة الجامعات المصرية إلى البحث عن مصادر بديلة لتمويل مستدام لمنظومة البحث العلمي بها.**
٤. **كون الكراسي البحثية من الصيغ المهمة التي تم الأخذ بها في العديد من الجامعات العالمية والأقليمية، كمصادر بديلة لاستدامة تمويل الأنشطة التعليمية والبحثية.**
٥. **التطلُّع لإفادة المسئولين بالجامعات من نتائج البحث، وخاصة القائمين على إعداد الخطة الإستراتيجية والبحثية، من خلال تقديم مجموعة مؤشرات تخطيطية لإيجاد مصادر تمويل مستدامة لأنشطة البحث العلمي، وآليات استثمارها بواسطة الكراسى البحثية .**

-مصطلحات البحث:

- الكراسي البحثية

يشار إليها بأنها: "منحة مالية أو عينية دائمة أو مؤقتة، لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة، ويمكن أن يكون الكرسي العلمي دائمًا، أو مؤقتًا، أو وقفيًا، فهي مُبادرات علمية تقوم على شراكة مجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تقوم الجامعات بتهيئة البيئة البحثية التي تضمن نجاح الكرسي، ومتابعة أدائه وتحقيق أهدافه، مقابل أن تقوم المؤسسات الداعمة بتمويل المشاريع والأبحاث، والأنشطة التي يقوم بها الكرسي (الثبيتي، ٢٠١٨، ص ٨٤)

وتعرف أيضا بأنها: "برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة، يهدف لإثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر وخدمة قضايا التنمية المحلية، ممول عن طريق منحة نقدية دائمة أو مؤقتة، يتبرع بها فرد أو مؤسسة أو شركة أو شخصية اعتبارية، ويعين فيه أحد الأساتذة المختصين المشهود لهم بالتميز العلمي والخبرة الرائدة والسمعة الدولية، وقد يعمل ضمن البرنامج فريق من الباحثين المؤهلين ذوي الكفاءة والخبرة في المجال. وبالتالى يتلخص مفهومها في تخصيص مقعد لدعم الأبحاث العلمية في مجال محدد من التخصصات التي تقدمها الجامعة، ممول من مؤسسات القطاع العام و الخاص، إضافة الى كونها تمثل نوعًا من الشراكة المجتمعية في دعم منظومة البحث في مجالات علمية (بكر، وآخرون ،٢٠١٩، ص ٤١٤)

وتُعرف إجرائيا في البحث الحالي بأنها: وحدة بحثية ذات طابع خاص، تهتم بتوفير بيئة جاذبة ومحفزة لدعم منظومة البحث العلمي بالجامعات، وتوفير مصادر بديلة لتمويل مستدام للأبحاث والمشروعات العلمية التي تقدمها الجامعات، والاستفادة من نتائجها في تحقيق النمو المجتمعي.

-التمويل المستدام للبحث العلمى

يشار إليه بأنه "إستراتيجية تعالج مشكلة ضعف قدرة الحكومات على توفير الأموال اللازمة لتغطية احتياجات المؤسسة الجامعية كاملة و –من ضمنها منظومة البحث العلمى– ؛ حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية باستدامة، وتصحيح مشكلة نقص التمويل للحفاظ على بقاء المؤسسات. أي استمرارية التمويل دون

انقطاع، الأمر الذي يسهم في استمرارية المؤسسات في القيام بأنشطتها وأداء أدوارها، دون الارتباط والتقيد بمصدر للتمويل. (جمعة، ٢٠٢٠، ص ٦٩)

كما يشار إليه بأنه: "الموارد التي يمكن الحصول عليها للمساعدة في تغطية الإنفاق على برامج المؤسسة التعليمية والصرف على مشروعاتها، وكذلك إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المنظمات التعليمية كافة؛ حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والعلمية والبحثية والاقتصادية، وبالتالي التنويع في مصادر الإنفاق على إجراء البحوث العلمية من موارد مختلفة خارج الجامعة" .(القحطاني،٢٠١٤، ص ص ١٢-١٣)، ويعرف إجرائيا في البحث الحالي بأنه: مصادر بديلة تساعد على التنويع في مصادر الإنفاق على إجراء البحوث العلمية والصرف على المشروعات البحثية للجامعة بصورة مستدامة؛ حتى تتمكن من تحقيق أهدافها.

- المؤشرات التخطيطية

يعرفها (بريك، ٢٠١٨، ص ١٧) بأنها بيانات كمية أو كيفية، تعبر عن جانب أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية، ويمكنها أن تدل بسبب طبيعتها على واقع هذا المجتمع، بينما تساعد في نهاية الأمر صانع القرار السياسي في مجال التخطيط للوصول لأنسب القرارات التخطيطية.

وتُعرف إجرائيا في البحث الحالي بأنها: مؤشرات تخطيطية متعلقة بالكراسي البحثية، يمكن أن تساعد متخذي القرار وصانعي الخطط الإستراتيجية بالجامعات المصرية في استهداف مصادر بديلة؛ للمشاركة في تمويل مستدام للبحث العلمي، ويكون لها دور كبير في الارتقاء بمنظومة البحث العلمي، وامتلاك قدرة تنافسية تجعل منها نظامًا متطورًا يجابه المستقبل بتحدياته كافة.

-منهج البحث:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي لتعرُّف طبيعة الكراسي البحثية من حيث المفهوم والأهمية والأنواع، وتحديد مصادر تمويل البحث العلمي بالجامعات، كما استخدم أحد الأساليب الرئيسة للتخطيط الإستراتيجي، وهو أسلوب التحليل البيئي **SWOT Analysis** لتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمنظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية؛ للوصول لمؤشرات تخطيطية مقترحة للكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية.

-الدراسات السابقة :

يعرض البحث مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت الكراسي البحثية والبحث العلمي وتمويله، من الأقدم الى الأحدث ، وذلك على النحو التالي:

- **دراسة شهاب (٢٠١٥) هدفت إلى تصميم نموذج مقترح لكراسي البحث كشراكة إستراتيجية لإصلاح الوظيفة البحثية بالجامعات العربية واستخدمت المنهج الوصفي، وعرضت الدراسة إطارًا مفاهيميًا تضمن مفهومي الشراكة الإستراتيجية، وكراسي البحث العلمي، موضحًة اعتمادها في تصميم النموذج على مسح الأبعاد الفكرية لكراسي البحث بالجامعات، ورصد معالمها، وتوصلت إلى صياغة نموذج لكراسي البحث يشتمل على منطلقاته، والمبادئ الحاكمة له، وأهدافه.**
- **دراسة(J.W. Fedderkea, & M. Goldschmidt , 2015) هدفت إلى تعرُّف دور الكراسي البحثية في تطوير البحوث العلمية وعرضت إطارًا مفاهيميًا تضمن مفهوم الكراسي البحثية، وأهميتها واليات عملها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة أن الكراسي البحثية تمثل مجالًا ناجحًا للمشاركة في تمويل البحوث العلمية وبالتالي تشجيع الابتكار البحثي.**
- **دراسة (Mirnezami, S,& et. al,2016) هدفت إلى تعرُّف أثر تفعيل الكراسي البحثية في الجامعات الكندية على الإنتاجية العلمية للباحثين، وزيادة المعرفة العلمية المطلوبة للوصول لتصنيف عالمي مرموق، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وخلصت إلى أهمية الكراسي البحثية في زيادة الإنتاجية العلمية للباحثين بالجامعات الكندية، وأوضحت أيضا وجود سمات خاصة لكراسي البحث الكندية، منها استيعاب المواهب، وتعزيز نشر البحوث وتطبيقها.**
- **دراسة (Bergman, & et. al,2018) هدفت إلى تعرُّف مدى مساهمة كراسي اليونسكو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، حيث تم دراسة أنشطة ٤٣ كرسيا لليونسكو في "ألمانيا وأيسلندا والبرتغال وسلوفينيا وكوريا الجنوبية وسويسرا والمملكة المتحدة" واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، والمقابلات. وأظهرت النتائج أن الكراسي العلمية لليونسكو تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة المتعلقة بأنشطة البحث العلمي وإثراء المعرفة الإنسانية.**

- دراسة (مصطفى، وآخرون ،٢٠١٩) هدفت إلى تعرُّف آليات تطبيق الكراسي البحثية لتنمية البحث التربوي في مصر، واعتمدت على المنهج الوصفي ، وتمثلت أدوات الدراسة في استبانة تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات التربية بالجامعات المصرية. وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة أن واقع البحث التربوي في مصر يشير إلى قلة المخصصات المالية له، وعدم وجود منهجية واضحة تسهم في النهوض به، وأهمية تطبيق الكراسي البحثية لتنمية البحث التربوي في مصر.
- دراسة(غبور، ٢٠١٩) هدفت إلى تحليل الأطر النظرية للبحث العلمي في الجامعات، من حيث أهميته وأهدافه وتحدياته ومتطلبات تطويره، والوقوف على الإطار المفاهيمي للقدرة التنافسية للجامعات، وصولا لتقديم رؤية إستراتيجية مقترحة تحدد مسارات تطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية، مستخدمة المنهج الوصفي لوصف جوانب مشكلة البحث ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية تفعيل منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية، من خلال تبني آليات مختلفة، تحقق له القدرة على التطور واكتساب ميزة تنافسية بين الجامعات العالمية.
- دراسة (أبوسيف، وعبدالله، ٢٠١٩) هدفت إلى وضع تصور مقترح لدور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية، وذلك للوصول إلى متطلبات إنشاء الكراسي البحثية في الجامعات المصرية ومعوقات إنشائها، واعتمدت على المنهج الوصفي. وتمثلت أدوات الدراسة في استبانة تم تطبيقها على عينة من خبراء التربية في كليات التربية، وتوصلت نتائج الدراسة الى أهمية ايجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات لتسويق خدماتها وأبحاثها ، كما إقترحت تصور لمتطلبات إنشاء الكراسى البحثية بالجامعات المصرية والتغلب على معوقاتها .
- دراسة (غنايم، ٢٠٢٠) هدفت إلى تعرُّف العوامل المؤثرة في كراسي البحوث العلمية، وكيفية اعتبارها مدخلًا لتحقيق ميزة تنافسية للعلوم التربوية بكليات التربية في الجامعات المصرية. واستخدمت المنهج الوصفي، وقد تناولت الدراسة عددًا من المحاور، منها مفهوم الميزة التنافسية، ومفهوم الكراسي البحثية، ومتطلبات وآليات تحقيق ميزة تنافسية للعلوم التربوية، وتوصلت نتائجها إلى عرض مقترح للكراسي البحثية التربوية بكليات التربية.

- دراسة (عطية، ٢٠٢٠) هدفت إلى تحديد أهم الأسس النظرية لمفهوم الكراسي البحثية، وتحديد أهم المعوقات التي تواجهها، ومتطلبات نجاحها، وكذا تعرُّف كيفية إدارتها، وتمويلها، ومعايير تقييمها في الجامعات، فضلا عن تحديد أهم الأسس النظرية لمفهوم الابتكار، وتحليل مؤشراته في الجامعات المصرية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلى وضع تصور مقترح لإدارة الكراسي البحثية لدعم الابتكارات العلمية في الجامعات المصرية.
- دراسة (عتمان ، ٢٠٢١) هدفت إلى تعرُّف أبرز هيئات التمويل الخارجية للبحث العلمي في الجامعات المصرية. واستخدمت المنهج البيلومتري، وأظهرت الدراسة أن نسبة الإنتاج الفكري الممول خارجيا تشكل ٢٩٪، وأن جامعة القاهرة أكثر الجامعات إسهاما في هذا الإنتاج، وأن كليات العلوم تعد أكثر الكليات العلمية إسهاما في هذا الإنتاج.
–دراسة (السيد، ٢٠٢١) هدفت إلى تقييم الوضع الراهن لقطاع البحث العلمي في مصر، وذلك من خلال دراسة وتحليل تطور مؤشرات أداء القطاع خلال الفترة ٢٠٠٥ –٢٠٢٠، والتي تضمنت كلًا من المؤشرات الدولية للبحث العلمي والابتكار ،ومؤشرات مدخلات ومخرجات القطاع في مصر، مقارنة بالمتوسط العالمي وبعض الدول ذات مستوى الدخل المتقارب، وكذلك دراسة وتفنيد أهم الإستراتيجيات والمبادرات المعاصرة التي تم تنفيذها لتطوير القطاع. وتوصلت للعديد من النتائج كان من أهمها: محدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على البحث العلمي والتطوير، وعدم الوصول لمتوسط المعدل العالمي، بالإضافة إلى أن تلك المخصصات على ضآلتها يوجه معظمها نحو الإنفاق الجاري دون الاستثماري للقطاع؛ مما يؤثر سلبا على نتائج التطوير.
– دراسة (عاشور، وآخرون ، ٢٠٢١) هدفت إلى تعرُّف دور الكراسي البحثية في تطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية، ودورها كذلك في زيادة الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتقديم جميع أوجه الدعم والمساندة التي يحتاج إليها الباحثون لإعداد مزيد من البحوث العلمية، ونقل أفكارهم الريادية وتطبيق نتائج بحوثهم داخل قطاعات الصناعة والإنتاج، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتحديد الإطار المفاهيمي للكراسي البحثية، والإنتاجية العلمية والعوامل المؤثرة فيها، وتحليل المؤشرات التي توضح علاقة الكراسي البحثية بالإنتاجية العلمية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك

حاجة ملحة لزيادة الإنتاجية العلمية بالجامعات المصرية من خلال الكراسي البحثية، واستثمار مخرجاتها لتحسين جودة النشر العلمي بالجامعات.

- دراسة (حسين، و آخرون ، ٢٠٢٢) هدفت إلى تقديم رؤية مقترحة لتطوير البحث العلمي بجامعة المنوفية في ضوء مدخل الكراسي البحثية، واعتمدت على المنهج الوصفي وأسلوب التحليل البيئي الرباعي (SWOT Analysis)، والذي يعتمد على تحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للبحث العلمي بجامعة المنوفية، وتحليل الفجوة وتحديد البدائل الإستراتيجية، وتوصلت إلى أن منظومة البحث العلمي بجامعة المنوفية على مستوى بيئتها الداخلية بها عدد كبير من نقاط الضعف، في مقابل عدد قليل من نقاط القوة، وعلى ضوء نتائج التحليل البيئي الرباعي (SWOT)، تم إعداد رؤية مقترحة لتطوير البحث العلمي بجامعة المنوفية في ضوء مدخل الكراسي البحثية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

ساعد استعراض الدراسات السابقة في إلقاء الضوء على مفهوم الكراسي البحثية والبحث العلمي، والمصطلحات المرتبطة بهما، حيث دعمت الإطار النظري للبحث العديد من الدراسات، كدراسة (شهاب، ٢٠١٥) ودراسة (مصطفى، و آخرون ،٢٠١٩)، ودراسة (غنايم، ٢٠٢٠)

ودراسة(J.W. Fedderkea, & M. Goldschmidt ,2015)، بينما أظهرت دراسة (Mirnezami, S., & et. al,2016)) و(Bergman, & et. al,2018) أهمية تمويل الكراسي البحثية في زيادة إنتاجية أعضاء هيئة التدريس، وهناك دراسة (السيد، ٢٠٢١) التي استهدفت تقييم الوضع الراهن لقطاع البحث العلمي في مصر، وذلك من خلال دراسة وتحليل تطور مؤشرات أداء القطاع خلال الفترة ٢٠٠٥ –٢٠٢٠، وكذلك دراسة (حسين، و آخرون ، ٢٠٢٢) التي هدفت إلى تقديم رؤية مقترحة لتطوير البحث العلمي بجامعة المنوفية في ضوء مدخل الكراسي البحثية، أما دراسة (عتمان، ٢٠٢١) فقد تحدثت في مجملها عن أبرز هيئات التمويل الخارجي للبحث العلمي في الجامعات المصرية. واستفاد البحث الحالي من هذه الدراسات في تعرُّف مفهوم الكراسي البحثية، والبحث العلمي، وكذلك الأساليب المنهجية المستخدمة، ويلتقي البحث الحالي مع الدراسات السابقة في تناول موضوع الكراسي البحثية، والبحث العلمي بالجامعات المصرية، بينما يختلف عن الدراسات السابقة في تناول كيفية تقديم مجموعة

مؤشرات تخطيطية للكراسى البحثية ؛ لتوفير مصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية.

خطوات البحث

للإجابة عن أسئلة البحث، وتحقيق أهدافه، يتضمن البحث – بعد الإطار التمهيدي المتمثل في مقدمة البحث ومشكلته وأهدافه ومنهجه ومصطلحاته – المحاور التالية: المحور الأول ،ويتناول طبيعة المؤشرات التخطيطية وأهميتها في أدبيات التخطيط التربوي، و المحور الثاني ،الذى يناقش الاسس النظرية للكراسي البحثية في الفكر التربوي المعاصر، و المحور الثالث ، والذى يعرض إطارًا تحليليًّا لواقع منظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية (باستخدام أسلوب التحليل البيئي SWOTAnalysis)، أما المحور الرابع ،فيقترح مؤشرات تخطيطية للكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية ،وفيما يلي استعراض لهذه المحاور بالتفصيل.

المحور الأول: طبيعة المؤشرات التخطيطية وأهميتها في أدبيات التخطيط التربوي

يمثل مفهوم التخطيط في الأدبيات التربوية المعاصرة عنصرا مهما، يرتبط بكل ما له علاقة بمستقبل المجتمع، على اعتبار أنه في جوهره يعد العنصر المحدد للأهداف التي تمكن من إنجاح أي عمل أو برنامج أو نشاط يرغب الإنسان في تحقيقه، بواسطة تحديد خطوات التنفيذ، والمراحل التي ستمر بها، ونتيجة لذلك فإن الجميع يؤمنون إلى حد كبير بالمسلّمة البدهية التي تؤمن بالتخطيط ودوره الفاعل في تيسير الأعمال بالصورة المنظمة القابلة للتنفيذ.(اليحمدي، والمعمري، ٢٠٢٣، ص ١٥٧)، حيث إنه لا يستهدف الواقع بقدر ما يستهدف المستقبل، فهو يُعنى بالدرجة الأولى بوضع صورة للمستقبل وكيفية جعل هذه الصورة موضع التنفيذ، وفق تدابير الإمكانات المادية والبشرية لخدمة أغراض التنمية، ثم محاولة توجيه حركة سير الأحداث في المستقبل، والتحكم في القوى والعوامل المؤثرة لخدمة الفرد والمجتمع. (فهمي،٢٠٠٠، ص ١٨٩)

يضاف إلى ذلك أن التخطيط التربوي، يعد من العمليات الأساسية لاختيار أحسن الحلول الممكنة للوصول إلى أهداف معينة في ضوء الإمكانات المتاحة، وهذا معناه تحديد إطار شامل للخطوات والإجراءات والأساليب المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، والتأكد من درجة بلوغ

الأهداف في عملية تصور مسبق وشامل لجميع عناصر وأبعاد العملية التعليمية. (أبو شنار، ٢٠٢٢، ص ٥)

وتعد المؤشرات التخطيطة في أدبيات التخطيط من المفاهيم المستخدمة حديثًا، ولها مفهومان، الأول: معنيّ بتحديد حجم المشكلة وقياسها بدقة للوقوف على الوضع الراهن لها، والثاني: استخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة، وبطبيعة الحال فإن المؤشر لدى المخطط – سواء كان المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي – يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، ويختلف المؤشر عن الإحصاء في أن المؤشر لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله، في حين أن الإحصاء يعرض الواقع فقط، فالمؤشرات تؤدي إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة، ومن خلالها يمكن الوقوف على أبعادها، وتحديد أسبابها، بما يمكن من وضع الخطط، وتحديد السياسات والآليات اللازمة لمعالجتها.(الزامل، ٢٠١٥، ص ٨٦)

وتماشيًا مع هذا النهج، يرى(إبراهيم، ٢٠١٠، ص ص ٦٩ –٧١) أن المؤشرات التخطيطية تساعد صانع القرار السياسي في الوصول لأنسب القرارات التخطيطية؛ لتُقوّم الأداء، وتحليل مكامن القوة والضعف، وتحدد فرص التطوير وخياراته، فعند النظر إلى مفهومها نجدها عبارة عن بيانات كمية أو كيفية تعبر عن جانب أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية، ويمكنها أن تشير بسبب طبيعتها إلى واقع هذا المجتمع، والهدف الأساسي من وضع المؤشرات التخطيطية هو تقديم منظور ذي قيمة عالية لصانعي القرار على المستويات العالمية أو على المستويات المحلية، من خلال التكامل بين الإدارات التخطيطية والمؤسسات الحكومية والأهلية في المجتمع، وتصنف المؤشرات التخطيطية إلى ثلاثة أنواع، تتمثل في: مؤشرات وصف الوضع الراهن، ومؤشرات المدخلات، ومؤشرات الاستخدام. وفى نفس السياق يرى (زاهر،١٩٩٦ ، ص٢٤٢) أنها وسيلة ناجحة لتوضيح السياسات التعليمية وتطويرها ومراقبتها وتطوير البحث فى نظم التعليم والمقارنة بينها.

وبالتالي تساعد في التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقويم للأداء، والمؤشرات قد تكون رقما أو مجموعة أرقام، وترجع أهمية المؤشرات إلى ملاحقتها التغير الاجتماعي ورصده، وكونها تدل على الواقع المجتمعي، وتستخدم في رسم السياسة الاجتماعية، وتساعد في صنع القرار التخطيطي؛ ولذلك فهي تختص بوصف أهداف المشروع من حيث الكمية والنوعية، والفئة

المستهدفة، والوقت والمكان . وبهذا المعنى يشار إليها بأنها: بيانات كمية أو كيفية ترصد الواقع الفعلي لنوعية حياة مجتمع ما ومشكلاته؛ مما يفيد في التخطيط كأسلوب علمي لمواجهة هذه المشكلات، وتتضمن في المجال التخطيطي ماذا يجب عمله؟ وكيف؟ وكذلك تحديد المهام ومناطق العمل وتحديد أغراض محددة وتنمية وتطوير السياسات والبرامج والإجراءات لتحقيق هذه الأغراض .(محمد، ٢٠١٢، ص ٩٨) ، ويمكن توضيح أهم خصائص المؤشرات كما أشار إليها كل من (A. Zabaniotou et. al,2021,p.13) و(الزامل، ٢٠١٥، ص ص ٨٦-٨٧)،و(ربيع، ٢٠١٣، ص ص ١٢٤٤ -١٢٤٥) على النحو الآتي:

- ارتباط المؤشر بهدف يسعى نحو تحقيقه، بينما الإحصاء لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمجه بمؤشر.
- المؤشر أغنى في مضمونه وأقوى في دلالته من الإحصاء، فهو يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر.
- المؤشر أداة لقياس إنجاز منظمة ما لوظائفها وعملياتها ونتائجها عبر الزمن، فهو علامة على وضع معين.
- تساعد في صنع القرارات التخطيطية فالخطة باعتبارها نشاط أو عمليات تعتمد على المعرفة والمؤشرات في تصميمها.
- تمثل المؤشرات وسلية لتقييم الأثر المرجو من الظاهرة.

من هنا يرجع المتخصصون أهمية المؤشرات التخطيطية إلى أنها وسيلة لتحديد المشكلات الخطيرة والبارزة في المجتمع، ولذا تستخدم في رسم السياسات الاجتماعية ومنها – التعليمية –وتطويرها، أو تعديلها لتتواءم مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو مع احتياجات فئات معينة في المجتمع، تقتضي الضرورة الاجتماعية التعامل معها لسد احتياجاتها ومواجهة مشكلاتها، وتنميتها، كما أنها تعكس مجموعة الشروط الواجب توافرها في سياسة اجتماعية معينة عند العمل على تحديدها أو رسمها (الحامد، ٢٠١٩، ص ١٢٦). لتحقيق تطلعاتها المستقبلية الرامية إلى التطوير والتحسن المستمر والعمل بكفاءة .

مما سبق ، تتضح أهمية المؤشرات التخطيطية في أنه يمكن بواستطها قياس إنجاز منظمة ما لوظائفها وعملياتها والنتائج المرجوة منها، لتحقيق المستقبل المرغوب من خلال وضع بيانات كمية أو كيفية لها، والتي لا يمكن التوصل إليها بالتحليل الإحصائي، وعلاوة على

ذلك فإنه يمكن الاستناد عليها في وضع مقترح تخطيطي للغايات المستقبلية المرجوة، يمكن من خلاله التوصل إلى قرارات صائبة لتُقوّم الأداء وتحقق الأهداف المرجوة، من خلال تعزيز الإيجابيات الداعمة لفرص التطوير وخياراته ، وتلافي السلبيات وتحليل مكامن الضعف، وإيجاد حلول مبتكرة لها من خلال خطط التحسين ، الأمر الذى يساعد فى دفع حركة التقدم للمجتمع في قطاعاته كافة، وتحقيق الآمال والطموحات التي ينشدها.

المحور الثاني: الاسس النظرية للكراسي البحثية في الفكر التربوي المعاصر

يتناول الباحثين في هذا المحور نشأة الكراسي البحثية، ومفهومها، وأهدافها الإستراتيجية، والصيغ المتعددة لها، ومعايير إنشائها، ومقومات نجاح الكراسي البحثية بالجامعات، وذلك كما يلي:

(١) الكراسي البحثية (النشأة والمفهوم)

تعد الكراسي البحثية من الصيغ التي يمكن الاعتماد عليها في المجالات البحثية الرئيسة من أجل تطويرها، وتحقيق الإفادة المثلى من القوى البشرية ، واستخدام المخرجات التي يتم الحصول عليها في التنمية المحلية وتعزيز القدرات المجتمعية؛ حيث إن الكراسي البحثية لها أثر تحويلي على الجودة الكمية والكيفية الخاصة بالطلاب والخريجين، هذا إضافة إلى دورها في دعم الأنشطة البحثية والاكتشافات الابتكارية، وكذلك دعم الاقتصاديات المختلفة من خلال تطبيق البحوث العلمية التي تسهم في بناء المجتمعات القائمة على اقتصاديات المعرفة، وتشجيع الأنشطة البحثية الفاعلة والمساهمة بصورة ناجحة في تعزيز الخدمات العلمية والبحثية، والعمل على حل المشكلات المختلفة.(الهويش، ٢٠٢٠، ص ١٧٢)

وبهذا المعنى فإن الكراسي البحثية أصبحت إحدى الوسائل الفاعلة في دعم وتشجيع البحث العلمي، وثقافة الإبداع والابتكار، واستثمار كافة الموارد المادية والبشرية وتحقيق الريادة والتميز في الإنتاج العلمي والمعرفي، وبما يضمن لها استدامة التمويل ، وبالتالى المساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال ما تُقدِّمه من أنشطة وبرامج متعدَّدة. حيث تقوم على أساس الشراكة بين الجامعة وبين شخصية أو جهة خارجها؛ لتدعيم وتنمية مجال البحث العلمي ، فتقدم تلك الشخصية أو الجهة الدعم والتمويل اللازم، وتتولى الجامعات تهيئة البيئة العلمية المناسبة لنجاح الكرسي البحثي في تحقيق أهدافه، والإشراف على تنفيذ مهامه ووظائفه التي أنشئ من أجلها. (أحمد،٢٠٢١، ص ص ١٢٠ –١٢١)

خاصة مع زيادة التطورات الاقتصادية وتصاعد حدة التنافس بين المجتمعات، حيث إنتشر استخدام كراسي البحث العلمي في مجالات المعرفة المختلفة، في عديد من الجامعات العريقة، مثل هافارد وكمبردج وأوكسفورد، وتنوعت مصادر تمويلها والجهات القائمة عليها وحدود مسئولياتهم تجاهها، كليًا أم جزئيًا، محليًا أم عالميًا، داخليا أم خارجيًا. ومن ملامح الاهتمام المبكر بإحياء هذه الكراسي بالجامعات العربية، ما جاء من قبل المجلس الأعلى للجامعات بالقاهرة، حين شكّل لجنة متخصصة لتقييم الأداء الجامعي وتطويره بالقرارين(٦٨)، و(٨٠) لعام ١٩٨٩ م، وأوصت اللجنة بإحياء فكرة الكراسي العلمية على مستوى الأقسام ودعمها؛ لدفع حركة البحث بأساتذة قادرين على تكوين المدارس العلمية، مع إتاحة إمكانات العمل العلمي المتقدم لها. كما أولت منظمة اليونسكو أهمية خاصة لكراسي البحث الجامعية منذ ١٩٩٢، وأفادت منها جامعات عالمية عريقة في كل من اليابان وأوروبا وأمريكا وعدد غير قليل في دول العالم الثالث .(شهاب، ٢٠١٥، ص ٢٤١) وفي الآونة الأخيرة أنشأ العديد من الجامعات عددًا من الكراسي البحثية التي تقود البحث والابتكار في مختلف الجوانب المتعلقة بتخصصاتها. ويتم إنشاء هذه الكراسي البحثية من خلال شراكات بين الجامعات الأكاديمية والمنظمات الأخرى، والغرض من هذه الشراكة هو توليد المعرفة العلمية وإفادة المجتمعات وحل مشكلاته ، علاوة على ذلك، فإن هذا التعاون له دور بالغ الأهمية للتنمية الاجتماعية والإنتاجية للمجتمع.(Jameel M. Al-Khayri & et. al, 2024, p.451)

وتعد التجربة الكندية من أقدم التجارب في ذلك، حيث تم إنشاء كراسي كندا للأبحاث في عام ٢٠٠٠ وبموجب هذا البرنامج الذي تديره ثلاث وكالات مانحة للأبحاث، أنشأت حكومة كندا ٢٠٠٠ كرسي دائم، بمتوسط تمويل قدره ١٥٠ ألف دولار كندي. واستند توزيعها عبر الجامعات الكندية على الأبحاث التي توضح نجاحها فى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

(Louis Maheu &Robert Lacroix,2015 , p.133) وتقوم الفكرة الرئيسة للكراسي البحثية على مبدأ الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك لتوفير الدعم المالي والمعنوي اللازميين لتطوير الأنشطة والبحوث العلمية في الجامعات ومراكزها البحثية، لإنتاج البحوث الإبداعية والابتكارية البعيدة عن التقليدية والشكلية، وبهذا المعنى يمكن النظر إليها من منظور تنموي، يحمل في طياته عوامل النمو والازدهار، بما تؤديه من دور حيوي في رسم السياسات الجامعية المبدعة لتطوير مناهجها التعليمية وطرائقها التدريسية

ومهارات علمائها وباحثيها وطلابها، وجذب الدعم المالي من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الاستثمارية؛ لتزويد مراكزها البحثية بالمعامل والمختبرات والأجهزة العلمية العالمية الحديثة التي تساعد العلماء والباحثين والطلاب على الإبداع والابتكار في شتى فروع التخصصات الأكاديمية .(حسين، وآخرون ،٢٠٢٢، ص ٤٤٤)

ومن جانب آخر فإن استحداث الكراسي البحثية ـ وخاصة من قبل الجامعات ـ يعمل على تنويع مصادر تمويل البحث العلمي، وتزويده بقوى بشرية مؤهلة ذات كفاءات عالية (المبيريك ، والشمري، ٢٠١٩، ص ٤٩)، حيث تتلقى الكراسي التى يتم إنشاؤها تمويلًا من مصادر خارجية ، ويمكن أن تشمل المؤسسات الخيرية الخاصة أو مؤسسات المجتمع الداعمة للبحث العلمى وتطويره .(Hsin-Huang & Michael Hsiao,2023 , p.144)

وعليه تعرف الكراسي البحثية بأنها: برنامج بحثي أو أكاديمي أو تشغيلي بالجامعة، أو وحدات أكاديمية تتبع الجامعة؛ بهدف تهيئة البيئة البحثية والاستشارية والتدريبية اللازمة لنمو البحث العلمي المتخصص، ويأتي تمويلها من منحة مالية أو عينية أو مؤقتة خارج ميزانية الجامعة، وتتمتع بمرونة إدارية ومالية.(هلل، ٢٠١٩، ص ١٢٠)

كما تعرف بأنها : إحدى مكونات منظومة البحث العلمي في العديد من الجامعات على مستوى العالم، والتى تمثل وسيلة مهمة لدعم الابتكارات العلمية وتنميتها، وتحويلها إلى مشروعات جادة، ومنتجة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على اقتصاد المعرفة. (سليم، و متولي، ٢٠٢١ ، ص ١٩٧)

ويشير البعض في تعريفهم لها بأنها من الأنماط الجديدة في تمويل التعليم العالي الحكومي – خاصة قطاع البحث العلمى –، ويتلخص مفهومها في تخصيص كرسيٍ لدعم الأبحاث العلمية في مجال التخصصات التي تقدمها الجامعة على أن يكون التمويل من مؤسسات القطاع العام ورجال الأعمال مقابل حصول الممول على شهادة وكتابة اسمه في مكان بارز في الجامعة، معنى ذلك أنها تقوم على نوع من الشراكة بين مؤسسة أكاديمية وطرف سواء شخص أو جهة ما خارجها، بهدف دعم تطوير نشاط أو مجال أو تخصص علمي معين ويتولى هذا الطرف تقديم التمويل اللازم لذلك.(الهويش، ٢٠٢٠، ص ١٨٤)

ويمكن النظر إلى الكراسي البحثية وفقًا لهذا التعريف بأنها تمثل وسلية لدعم الأنشطة والمشروعات البحثية بالجامعات ، و التي تخدم رسالة الجامعة فى توفير بيئة علمية محفزة

للريادة والتنافس وتلبي احتياجات الباحثين من التمويل، بحيث تكون القطاع المثمر الذي يحقق للمجتمعات التنمية المنشودة.(Ali S. Al-Ghamd & et. al,2011, p. 229)، إضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني، ودعم الأبحاث والدراسات التي تخدم الغرض الذي أنشئ من أجله الكرسي، وكذلك تعزيز شراكة المجتمع مع الجامعة، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية في الجامعة من المتخصصين في مجالات المعرفة جميعها، وأيضا الاستخدام الأمثل للمنشآت والتجهيزات والموارد البحثية الأخرى، هذا بالإضافة إلى استقطاب أفضل الباحثين من ذوي التميز في تخصصات متنوعة، وتحقيق الاستفادة القصوى من خبراتهم. (حارثي، ٢٠١٠، ص ص ٢١٥-٢١٦)

ومن سياق التعريات السابقة يلاحظ أن كراسي البحث ستحظى بأهمية بالغة بين الباحثين بالجامعات بمختلف فئاتهم (أساتذة، وباحثون) ، بما تحتويه من مقومات، تهتم بإرساء ثقافة البحث والتطوير، وإعطاء الاستمرارية للمجموعات البحثية، وتوفير تمويل مستدام يشجع على بناء منظومة بحثية جامعية تحمل في طياتها عوامل النمو والازدهار، وتواكب آليات التقدم.(Francisco J., & et. al, 2009, p.162)

ومع تعدد صيغ الكراسي البحثية؛ كان من الصعوبة إيجاد تعريف جامع لها، كما يوجد تباين في تعريفها بين الباحثين والجهات الحاضنة، وفيما يلي أبرز اتجاهات التعريفات المرتبطة بالكراسي البحثية: (المالكي،٢٠١٨، ص ص ٧٧٦-٧٧٧)

- منحة مالية أو عينية دائمة أو مؤقتة لتمويل برنامج أكاديمي أو بحثي في الجامعة، ويمكن أن يكون الكرسي العلمي وقفيًا أو مؤقتًا أو دائمًا.
- مرتبة بحثية تسند للباحثين والعلماء المتميزين عالميا، الذين يزخر رصيدهم البحثي بمساهمات عالية النوعية في اختصاص معين.
- برنامج جامعي يشمل الأنشطة العلمية البحثية والأكاديمية، ويُمول من الجامعة أو خارجها بشكل دائم أو مؤقت وفق شروط سياسة التعليم العالي.

و لعل هذا يتفق مع ما تناوله (أحمد، ٢٠٢١، ص ١٢١) والذي أشار إلى أنها تمثل نمط من المنح العلمية التي تقدمها أو تتيح فرصها مؤسسات خارجية أو مؤسسات داخلية أو الأفراد؛ لأغراض علمية تقدم للأفراد المتميزين، وفق شروط وضوابط متفق عليها بين الجهات المانحة والمستفيدين وجهات الإشراف والمتابعة. وبذلك أصبحت تعد مرتبة بحثية تُسند إلى

الباحثين المتميزين دوليًا، وإلى العلماء أصحاب الرصيد البحثي والمساهمات عالية النوعية والكمية في التخصصات العلمية، بغرض زيادة الرصيد المعرفي في التخصصات ذات العلاقة، وتمثل داعمًا كبيرًا لتنفيذ خطط التنمية المستدامة بالدول . وبالتالى ، فهي تمثل رصيد استراتيجى استثمارى للجامعات ، قائمة على عقد إتفاق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لإدارة وتمويل الأنشطة المتعلقة عادةً بالبحث العلمي ، باعتباره وسيلة نهوض المجتمعات و بلوغ فرص جديدة للتنمية بمختلف ميادينها .(Avella, L. & Alfaro, J. A., 2014, p.195)

يتضح مما سبق ، أن المفاهيم المطروحة للكراسي البحثية جعلت منها مؤشرا لتقدُّم الجامعات وتطورها العلمي، وعنصرًا مهمًا في تميزها البحثي ورصيدها التنافسي، ومكونًا رئيسًا لسمعتها العملية على الصعيدين العالمي والمحلي، بل أصبح امتلاكها أملًا تطمح إليه الكثير من الجامعات في عالمنا المعاصر؛ لبلوغ مستقبل أفضل. ومن جانب آخر وجدت فيها دول العالم المختلفة . ومن ضمنها الدول العربية . وسيلة لبناء بيئة بحثية يتحقق من خلالها طموحها لما تسعى إليه من ريادة ونماء بين الدول، ويكون لها دور محوري في تنمية منظومة البحث العلمي آنيًا ومستقبلًا، وبالتالي سنكون أمام مجتمعات تتمتع بمستويات عُليا من التنمية المستدامة، قوامها البحث العلمي والذى يدفعها نحو آفاق التقدم ، وبالتالي تحقيق الريادة في مختلف ميادين الحياة.

(٢)-الأهداف الإستراتيجية للكراسي البحثية

تتعدد الأهداف التي تسعى الكراسي البحثية إلى تحقيقها، وأبرزها ما ذكره كل من (غنايم، ٢٠٢٠، ص ٧٣)، و(حسين، وآخرون ، ٢٠٢٢، ص ٤٤٥) و (Claire Polster,2002 p.286)

على النحو التالى :

- المساعدة في توفير بيئة مهنية جذابة للبحث والعمل على تحسين التسهيلات البحثية .
- تكوين عادات علمية تعود بالفائدة على المجتمع بنشر ثقافة البحث والتطوير في مختلف مجالات العلوم والمعارف الإنسانية.
- استكمال منظومة البحث العلمى وتفعيلها والارتقاء بها إلى مصاف المنظومات المتطورة.

- توفير فرص بحثية اضافية للطلاب الباحثين للحصول على درجات علمية متقدمة مثل الماجستير والدكتوراه والتي تتلائم مع المجال البحثى للكراسي البحثية ، وتحت اشراف فريق عمل الكرسى .
- تحسين قدرة الجامعات البحثية والعمل على توليد المعرفة الجديدة وتطبيقها.
- أخذ زمام المبادرة في إجراء أبحاث في مجالات علمية ذات أولوية وطنية والعمل على نشرها.
- الاستثمار الأمثل لقدرات الجامعة من كفاءات بشرية متميزة وإمكانيات تكنولوجية مساندة، واستقطاب علماء متميزين، والاستفادة من خبراتهم .
- إعداد جيل من الباحثين فى المجالات العلمية المختلفة وإتاحة الفرص لهم للتدريب واكتساب المهارات فى الشركات المحلية والعالمية.
- إثراء المعرفة الإنسانية وزيادة نسبة الإسهام فى الإنتاج العلمي العالمي والارتقاء بالإنتاجية العلمية والتقنية كما ونوعاً.
- زيادة التعاون والترابط بين الكفاءات فى الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع وتنمية الشراكة معها أسوة بالجامعات العالمية الراقية.
- تفعيل دور الجامعة فى دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني القائم على المعرفة من أجل زيادة قدرتها على المنافسة العالمية.
- توفير قدر من التنافسية فى مجال الابحاث العلمية وتدعيم بيئة الابتكار فى مجال البحث والتطوير.

فى إطار ما سبق يمكن بلورة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الهامة للكراسى البحثية بالجامعات ، كما أشار إليها (ردمان، وآخرون ، ٢٠٢١ ، ص ٤٠٢)، و(الصقعبي، ٢٠٢١، ص ١٠٧٠)، (سليم، و متولي، ٢٠٢١ ، ص ١٩٨) فيما يلى :

- توسيع قاعدة البحث العلمي في المؤسسات العلمية والجامعات الحكومية

وذلك بواسطة الاستثمار الموسع بالتنمية البشرية والموارد الفكرية للمجتمع، وعقد مبادرات بشكل دوري لتحسين أدائه وتطويره باستمرار لمواكبة التغيرات السريعة ونشر ثقافة البحث والإبداع والابتكار بين الباحثين والعلماء وطلبة الدراسات العليا، في جميع المجالات .

-خلق شراكة مجتمعية لتحسين الإنتاج البحثي والمعرفي للجامعة

من خلال التعاون بين كل الجهات لتحسين الإنتاج البحثي والمعرفي للجامعة، وربطها بمتطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع وتنمية روح المسؤولية الاجتماعية إلى القطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وعقد ندوات وورش عمل بشكل دوري ومستمر للتعرف على أولويات المجتمع واحتياجاته وتحويلها إلى أهداف بحثية قابلة للتطبيق والتنفيذ.

.دعم الابتكارات العلمية للجامعات

من خلال استقطاب الكفاءات العلمية المتميزة، وطرق مجالات بحثية جديدة تحفيزهم على الإبداع والابتكار، ، مع توفير كافة الموارد اللازمة، مما يسهم في تطوير البحث العلمي، وتحفيز الابتكار .

–توفير المصادر المالية اللازمة لدعم منظومة البحث العلمي بالجامعة واستدامتها.

من خلال توفير السبل الداعمة والكفاءات المتميزة في مجالات الكراسي البحثية إضافة الى تعزيز قدرات الطلاب والطالبات البحثية لبناء جيل من الباحثين المؤهلين ، واستثمار قدرات الجامعة وتسويقها من الكفاءات البشرية والموارد المتطورة .

تعزيز الميزة التنافسية للجامعات

من خلال توسيع نطاق إنتاج البحوث النظرية التطبيقية في مختلف المجالات الطبية الهندسية،و الزراعية، والإنسانية، والاجتماعية.

اجمالا يتضح من الأهداف الإستراتيجية السابقة للكراسي البحثية، مدى الأهمية التي اكتسبتها خاصة في السنوات القليلة الماضية باعتبارها من الآليات التي يمكن للجامعات الاستفادة منها في تحقيق تمويل مستدام للبحوث العلمية، حيث تحرص على استقطاب الكفاءات العلمية والبحثية المتميزة وإثراء المكانة العلمية والبحثية للجامعات على المستوى العالمي، في عالم يتسم بسرعة التغيُّر، من خلال توجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع المحلي وسوق العمل، وتوفير بيئة بحثية داعمة للبحث العلمي ،تقوم على الشراكة بين الجامعة والمجتمع ، يجد فيها الباحثون فرصة للارتقاء والتطور، عن طريق صقل خبراتهم ومهاراتهم البحثية ، ودراسة طموحاتهم في القدرة على المنافسة ، بما يضمن إثراء المعرفة الإنسانية والارتقاء بالإنتاجية العلمية والتقنية، وتلبية تطلعات المجتمع وآماله.

(٣)- صيغ الكراسي البحثية المنتشرة بين الجامعات عالميا وإقليميا

للكراسي البحثية صيغ متعددة منتشرة بين الجامعات العالمية والإقليمية ، تسعى إلى تحقيق التميز البحثي في بيئتها، ويوضح ذلك الشكل التالى .

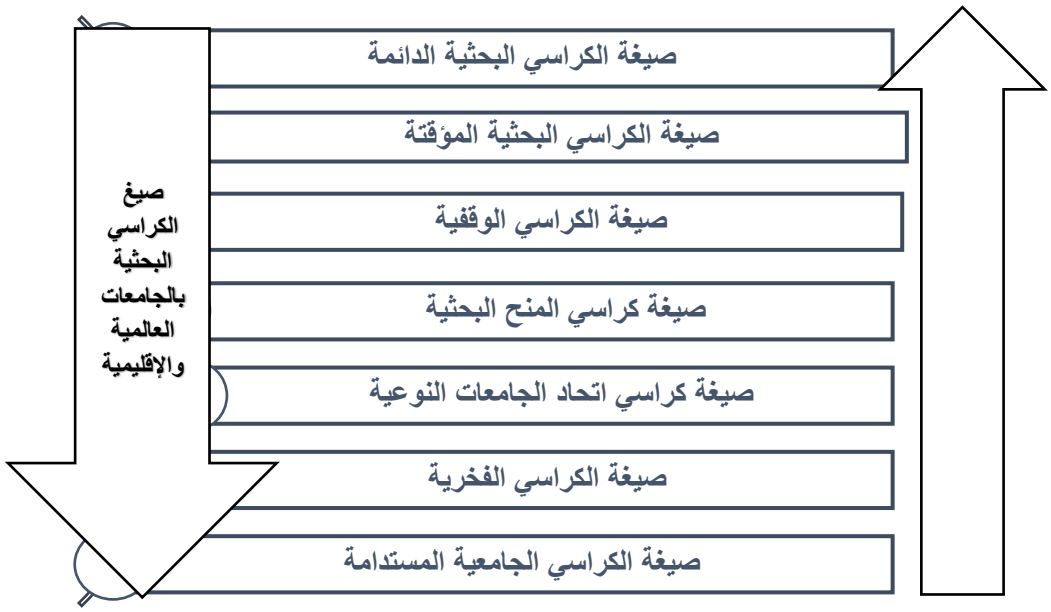

شكل (١) أهم صيغ للكراسي البحثية التي تبنها الجامعات عالمياً واقليمياً (إعداد الباحثين)
ويمكن توضيح هذه الصيغ بمزيد من التفصيل على النحو الآتي:

أشار العديد من الدراسات إلى أن الكراسي البحثية في الجامعات لها صيغ متعددة، تتنوع وفقًا لأهدافها، وتمويلها، ومدتها الزمنية، والجهات الداعمة لها، وأبرزها ما ذكره كل من (عطية، ٢٠٢٢، ص ص ١١٦٨ –١١٦٩)، و(شهاب،٢٠١٥، ص ٢٥٠)، و(هلل، ٢٠١٩، ص ١٢١) فيما يأتي:

- **صيغة الكراسي البحثية الدائمة: وهي التي أنشئت في الجامعات والأكاديميات، وتحمل اسم الجهة أو الشخصية الداعمة والممولة لها، وهي تستمر مدة لا تقل عن عشر سنوات، ومن أشهرها كرسي هنري لوكاس، في جامعة كامبريدج والذي يزيد عمره عن ٣٤٠ عامًا.**
- **صيغة الكراسي البحثية المؤقتة: وهي التي يتم إنشاؤها بصورة مؤقتة؛ بهدف إجراء بحث علمي معين لصالح جهة معينة ترغب في الاستفادة من نتائجه، وهي تستمر مدة مؤقتة لا تقل عن ثلاثة أعوام.**

– صيغة الكراسي البحثية الوقفية :وهي التي تُمول عن طريق الأوقاف العينية الدائمة؛ سواء أكانت من الجامعة أم من الجهة الخارجية الممولة. كما يتم تأسيسها لتكريم إحدى الشخصيات المهمة، ممن لهم إسهامات فعالة في المجتمع، أو تكريم أحد أعضاء هيئة التدريس المتميزين في الجامعة.

- صيغة كراسي المنح البحثية : وهي الكراسي العلمية المخصصة لمنح دراسية أو بحثية، تقدمها الجامعة بالتعاون مع إحدى الجهات الداعمة.

– صيغة كراسي اتحاد الجامعات النوعية: وهي الكراسي التي أنشئت نتيجة اتحاد معين بين بعض الجامعات وكراسي قادة العالم، وهي التي يُمولها قادة بعض الدول نتيجة تجمع إقليمي معين.

–صيغة الكرسي الفخري : وينشأ عادة لتكريم أحد أعضاء هيئة التدريس البارزين بالجامعة أو الكلية؛ اعترافا بإنجازاته العلمية أو خدماته الفكرية والمعنوية التي قام بها بالجامعة.

– صيغة الكراسي الجامعية المستدامة: تسمى باسم الجهة المتبرعة بالمال بصفة ثابتة، ومنها: الكراسي التي تمولها جامعات هارفارد وكالاجاري بأمريكا، ووسترن إنتريو بكندا.

- صيغ كراسي البحث بالجامعات حسب التمويل والهدف:

بالنسبة للتمويل تنقسم الكراسي البحثية إلى الكراسي التي تمول من الدولة، والتي تمول ذاتيًّا، وذلك من خلال مشاركة رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، أما بالنسبة للهدف فتنقسم إلى الكراسي البحثية الاقتصادية والتجارية التنافسية، وهي تخدم الجهة الممولة وتتولى تطوير منتجاتها، وكذلك الكراسي البحثية الخيرية والخدمية التي تهتم بالمسئولية الاجتماعية وتقدم خدماتها للمجتمع. ويتميز هذا التقسيم بالتركيز على دعم استمرارية عمل الكرسي من خلال استثمار تمويله، وكذلك وجود الكراسي التي تمول لفترة محددة وتعمل على تحقيق أهداف معينة.

وبتأمل الصيغ السابقة للكراسي البحثية، يتضح تعددها وتنوعها حول طرح نوع تختص به، وذلك نظرًا لاختلاف الأغراض المستهدفة منها، ولكن نجد نقطة اتفاق تجمع هذه الصيغ المتعددة، وهي أن التمويل المستدام للبحث العلمي، العنصر الفاعل في رغبة الجامعات في تملكها، وبالتالي يستند إليها في توفير بيئة بحثية داعمة للبحث العلمي، يجد فيها الباحثون فرصة للارتقاء والتطوير عن طريق صقل خبراتهم ومهارتهم البحثية، بما يمكّن المجتمعات من

بلوغ فرص جديدة للتنمية المستدامة بمختلف ميادينها، ويتيح آفاقًا واسعة للمنافسة تحمل في طياتها عوامل النمو والازدهار، كما يتجلى أيضا من هذه الأطروحات المتعددة حول صيغ الكراسي البحثية وأنواعها أنها جميعها تتقارب حول نقطة مهمة، وهي أن صيغ الكراسي البحثية تمثل حالة فريدة؛ لإثراء المكانة العلمية التي تطمح في بلوغها الجامعات كافة.

(٤)- إجراءات إنشاء الكراسي البحثية

أوضحت دراسة (حسين، وآخرون ،٢٠٢٢، ص ٤٤٦) إجراءات تنفيذ وإنشاء الكراسي البحثية على النحو التالي:

-المبادرات التي تنطلق من الجامعة: فتعمل على توفير الدعم المالي اللازم لتأسيس تلك الكراسي، واتاحة الفرصة لمشاركة العلماء والباحثين لتقديم أبحاثهم الإبداعية والابتكارية لخدمة وتنمية المجتمع، وتنطلق تلك المبادرات من مجالس الجامعات، عندما تشرع في تأسيس مجموعة من الكراسي البحثية في عدد من التخصصات العلمية.

- المبادرات التي تقدم بصفة فردية: يقدم الباحث مقترحًا بحثيًّا لتأسيس كرسي في مجال تخصصه العلمي لإدارة الجامعة التابع لها، ويبادر الباحث بالاتصال بجهة التمويل؛ وذلك لتمويل المقترح البحثي بالشروط التي تحددها الجامعة، فإذا تمت الموافقة على التمويل بموجب الشروط المتفق عليها، يتم تأسيس الكرسي البحثي، ويتم إقراره في مجلس الجامعة، وذلك بعد مراجعته وتقييمه لمعرفة الجدوى العلمية منه من قبل مجلس العلماء المختص.

-المبادرات المقدمة من جهات التمويل: يمكن للمؤسسات والهيئات الاستثمارية ومؤسسات المجتمع المدني، أن تشجع العلماء والباحثين على تقديم مقترحاتهم البحثية على أساس مبدأ التنافسية العلمية، من خلال الدعم المادي اللازم لتأسيس مجموعة من الكراسي البحثية، ويتم اختيار البحوث الإبداعية والابتكارية التي تناسب جهات التمويل.

(٥)- خبرات بعض الدول فى مجال تمويل الكراسى البحثية

يُعد تمويل الكراسي البحثية من القضايا المهمة التي يتوقف عليها مدى نجاح هذه الكراسي، واستمراريتها، وتحقيقها لأهدافها، وتختلف مصادر تمويل الكراسي البحثية من دولة إلى أخرى؛ فقد يتم تمويلها بصورة كلية من الميزانية العامة للدولة؛ لضمان استمراريتها، واستفادة كافة القطاعات من نتائجها، كما قد يتم تمويل الكراسي البحثية عن طريق التمويل المشترك، والتعاون بين الجامعات، وبين القطاعين العام والخاص كما يحدث في العديد من

الجامعات على مستوى العالم والتي تعتمد في تمويلها للكراسي البحثية على العديد من المصادر المختلفة منها الدعم المخصص من ميزانية الجامعات، أو وقفها لتمويل الكراسي البحثية و الدعم المخصص من صندوق التعليم العالي لتمويل الكراسي البحثية و التمويل الذاتي الناتج من عائد الأنشطة والبحوث التي تقوم بها الكراسي البحثية. (عطية،٢٠٢٠، ص١١٨٢)

وفيما يلي عرض لخبرة الولايات المتحدة الأمريكية وخبرة اليابان في مجال تمويل الكراسي البحثية كما أوضحتها دراسة (فراج، و نصر، ٢٠٢٠ ، ص ص ٨٨– ٨٩) على النحو التالى :

–خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل الكراسي البحثية

ظهرت خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، بشكل مغاير لما سبق من التجارب الدولية، حيث فصلت برامج كراسي البحث العلمي لديها منذ تأسيسها عن خطط وإشراف الحكومة على أنه يتراوح تمويل الكرسي الواحد في جامعاتها ما بين مليون وخمسة ملايين دولار إلى ٥٠ مليون دولار في بعض الحالات الخاصة للأبحاث وتتمثل مصادر تمويل الكراسي العلمية الأمريكية فى تمويل بعض الدول الخارجية التي لها كراسي علمية بالجامعات الأمريكية كاليابان والمملكة العربية السعودية وسلطة عمان، إضافة الى المؤسسات الاقتصادية و التبرعات و ميزانيات الجامعات التي ترصدها من خدماتها الذاتية.

– خبرة تمويل الكراسي البحثية اليابانية

تتمثل مصادر تمويل الكراسي العلمية اليابانية فى التمويل الحكومي و القطاع الخاص حيث أصبح تمويل كراسي البحوث العلمية اليابانية يعادل تقريبا التمويل الحكومي للمشاريع البحثية في الجامعات والمراكز البحثية، وأسندت اليابان جزء هام من كراسي البحث إلى مراكز بحثية تخدم عددا من الجامعات وتعمل على تعزيز التعاون البحثي فيما بينها، بينما يصل الدعم المادي للكرسي الواحد إلى مليارين ين ياباني، تقدمه عدد كبير من شركات القطاع الخاص، أبرزها هيتاشي وتوشيبا وميتسوبيشي، وفوجي، وتويوتا.

–وبالنسبة لخبرة تمويل الكراسي البحثبة الكندية ، تشير دراسة (آل نملان، ، وآخرون ٢٠٢٢،ص ص ٥٢٦–٥٢٧) أن الحكومة الكندية تعزى الى مضاعفة الاستثمار فى تمويل الكراسى البحثية فى الجامعات لتصبح كندا ضمن الخمس الأوائل في العالم في البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي وهذا بلاشك سوف يدعم توجهها نحو تحقيق الريادة في أداء البحث

والتطوير. وبالنسبة لمصادر التمويل يتبين من واقع برنامج الكراسي البحثية في كندا أنه برنامج حكومي مدعوم بشكل كامل من الميزانية العامة للدولة. كما يلاحظ تركيز أولويات البحث العلمي على الأبحاث التطبيقية ، ويتبع برنامج كراسي البحث منهج أداء شفاف في المنح البحثية للجامعات وعدد الكراسي البحثية .

يتضح من استعراض الخبرات السابقة لبعض الدول فى مجال تمويل الكراسى البحثية تعدد مصادر التمويل ، فهناك تمويل يعتمد على الحكومة كما فى التجربة الكندية والتى تخصص برنامج حكومي مدعوم بشكل كامل من الميزانية العامة للدولة ، وآخر يعتمد على تمويل القطاع الحكومى والخاص والذى تتميز به التجربة اليابانية ، وأخيراً تمويل من بعض الدول الخارجية كما فى التجربة الأمريكية والتى تتمثل مصادر تمويل الكراسي البحثية بها فى تمويل بعض الدول الخارجية التي لها كراسي علمية بالجامعات الأمريكية ، كاليابان والمملكة العربية السعودية وسلطة عمان.

(٦) مقومات نجاح الكراسي البحثية بالجامعات

يتطلب نجاح الكراسي البحثية بالجامعات مجموعة من المقومات، منها: (أحمد، ٢٠٢١، ص ص ١٢٤ –١٢٥)

- أن توفر الجامعة بيئة مناسبة لأنشطة البحث العلمي للكراسي البحثية، من مرافق وأجهزة ومختبرات وبنية تحتية؛ حتى تساعد على توفير الوقت والجهد، وعدم تعطيل برامجها وأنشطتها.
- تحلّي الجامعة بالمرونة في كل ما يتعلق بتنظيم فعاليات وأنشطة الكراسي البحثية من لوائح وأنظمة إدارية ومالية تيسر أنشطة الكراسي البحثية، كاستقطاب الخبراء والباحثين، وعقد الشراكات وتوقيع العقود.
- أن تتوافق الموضوعات والأنشطة التي تطرحها الكراسي البحثية مع الخطة الإستراتيجية للجامعة في مجال البحث العلمي .
- أن يكون لها الدور الفاعل في تحقيق طموحات المجتمع وتطلعاته نحو الريادة العالمية من خلال توافق رؤية ورسالة وأهداف الكراسي البحثية مع أولويات وقضايا المجتمع.
- أن تُساند الكراسي البحثية في الجامعة الباحثين من طلاب الماجستير والدكتوراه، وتدربهم على خطوات البحث العلمي الصحيحة.

- أن تربط برامج الدراسات العليا بالجامعات ببرامج الكراسي البحثية، من خلال إضافة مقررات دراسية مرتبطة بتخصصات ومجالات الكراسي البحثية.
- تحقيق الكراسي البحثية سمعة علمية، فتجذب الباحثين على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية من خلال الاستفادة من وسائل الإعلام، وأوعية النشر المختلفة.

يفهم مما سبق أن تعزيز نجاح الكراسي البحثية بالجامعات وجعلها مدخلًا لتمويل مستدام للبحث العلمي، يتطلب مجموعة مقومات تجعلها قادرة على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، ويأتي في مقدمة هذه المقومات توفر بيئة مناسبة لأنشطة البحث العلمي، تعزز قدرتها من استثمار الموارد البشرية بكفاءة، فتحقق مخرجات ونواتج تعليمية جوهرية، بجانب توافر مؤشرات للكراسي البحثية في الخطة الإستراتيجية للجامعة في مجال البحث العلمي، تجعلها تحتل مركز الصدارة ضمن المؤسسات المنافسة محليًا وعالميًا، وإضافة مقررات دراسية مرتبطة بتخصصات ومجالات الكراسي البحثية في البرامج التعليمية للجامعة وخاصة برامج الدراسات العليا، الأمر الذي ينعكس مردوده بصورة إيجابية على المجتمع وتطلعات المستفيدين منها، ومن ناحية أخرى يضمن لها التحسين المستمر في الأداء، مما يجعلها وسيلة هامة تنطلق بها الجامعات الى مجال الجامعات الرائدة، القادرة على التنافس ومواكبة التطور العالمي.

المحور الثالث: إطار تحليلي لواقع منظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية (باستخدام أسلوب التحليل البيئي SWOTAnalysis)

يهدف هذا المحور من البحث إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمنظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية؛ للوقوف على نقاط القوة والضعف، وكذلك الفرص والتهديدات، كمرحلة مهمة لصياغة مؤشرات تخطيطية متعلقة بالكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام لمنظومة البحث العلمي، يمكن أن تساعد متخذي القرار وصانعي الخطط الإستراتيجية بالجامعات.

(١) تحليل البيئة الداخلية لواقع منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية (نقاط القوة – نقاط الضعف)

توضح بيانات الشكل التالي مكونات البيئة الداخلية لمنظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية، ومنها المدخلات، ومن عناصرها الموارد البشرية العاملة في

مجال البحث العلمي وقطاعات عمل الباحثين العاملين في مجال البحث العلمي، ومصادر تمويل البحث العلمي، وكذلك العمليات، ومن عناصرها السياسات الموجهة للاهتمام بالبحث العلمي، وإنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وإصدر قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وأخيرا المخرجات، ومن أهم عناصرها النشر الدولي، والاستشمار في البحث العلمي، وبراءات الاختراع، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتسويق البحوث العلمية.

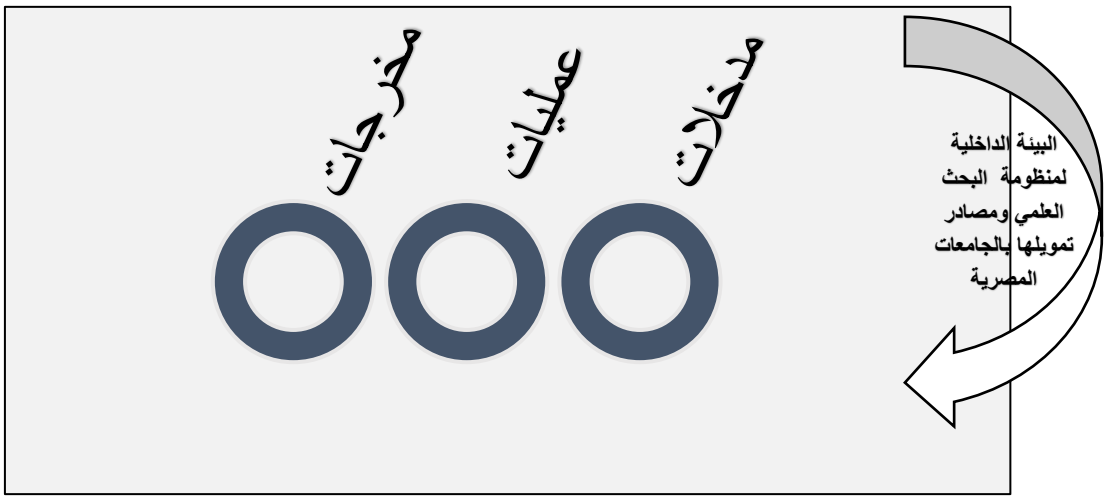

شكل (٢) البيئة الداخلية لمنظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية (إعدادالباحثين)

ويمكن توضيح ذلك بمزيد من التفصيل على النحو الآتي:

(أولا): مدخلات منظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية

وفيما يلي توضيح لأهم مدخلات منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية

أ–الموارد البشرية العاملة في مجال البحث العلمي

حسب البيانات المتوفرة عن تطور عدد الباحثين العاملين في مجال البحث العلمي لكل مليون نسمة خلال الفترة ٢٠١٥م–٢٠٢١م نلاحظ تفاوتًا بين الدول العربية في هذا المجال، ربما بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى مؤشر سنة ٢٠٢١ م ، وهو ٢٤٨٨.٨ باحثًا لكل مليون نسمة، بينما سجلت تونس تراجعًا في المؤشر، حيث انخفض من حوالي ١٨٠٠.١ باحث لكل مليون نسمة سنة ٢٠١٥ م إلى ١٦٢١.٦ سنة ٢٠٢١ م، في حين سجلت مصر ارتفاعا فى هذا المؤشر خلال تلك

الفترة حيث بلغ٤. ٨٥٤ باحثا لكل مليون نسمة سنة ٢٠٢١ م . (الألسكو، النشرة الإحصائية الحادية عشر ،٢٠٢٣، ص ٧) وهذا ما يوضحه الجدول التالى.

جدول (١)

تطور نسبة الباحثين لكل مليون نسمة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٥ م-٢٠٢١م

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	..	..	819,3	..	..	..	..
مصر	672,9	689,2	677,1	686,7	825,0	838,0	854,3
العراق	65,8	64,8	105,9	111,1	122,6	141,4	169,9
الأردن	252,4	592,4	596,0	..	..	..	..
الكويت	395,8	478,2	501,6	513,9	184,2	173,5	..
المغرب	..	1073,5	..	..	..	..	..
عمان	212,5	239,8	242,4	281,2	354,9	334,9	284,4
قطر	584,0	..	..	577,3	..	..	902,6
السعودية	..	..	..	..	..	453,2	700,6
سوريا	91,0	..	..	..	..	..	..
تونس	1800,1	1997,4	1945,5	1812,3	1744,9	1659,9	1621,6
الامارات	1980,5	2383,1	..	2378,9	2382,1	2442,5	2488,8
المعدل العربي*	**545,5**	**573,7**	**579,0**	**578,4**	**612,0**	**614,1**	..
المعدل العالمي*	**1160,0**	**1182,8**	**1215,1**	**1265,0**	**1317,4**	**1341,8**	..

(الألسكو، النشرة الإحصائية الحادية عشر ،٢٠٢٣، ص ٧)

بالنسبة لتطور عدد الباحثين العاملين في مجال البحث العلمي بالجامعات المصرية وخاصة الحكومية ، فقد شهد إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية الحكومية ارتفاعًا من ٩٣٦٣٢ في ٢٠١٥ م إلى ١٠١٥٤٠ في ٢٠٢٠ م، وبلغ إجمالي عدد الحاصلين على درجات علمية عليا من الجامعات الحكومية المصرية ١١٢٢٤٥ بواقع ٥٣.٤٪ للدبلوم، و٣٤.٤ للماجستير، ١٢.٢ للدكتوراه، بالإضافة إلى ١١٥٠ مبعوثًا للحصول على درجات علمية عليا في تخصصات مواكبة لمتطلبات التنمية الوطنية .(عويس، وآخرون ،٢٠٢١، ص١٠٧)

وعلى الرغم من الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في مجال البحث العلمي بالجامعات المصرية، فإن هناك نقاط ضعف تعاني منها، أوضحتها دراسة (إبراهيم، وآخرون ، ٢٠١٣، ص ٣٠) فيما يلي:

- أن الإحصاءات تظهر مقدار الخلل في توزيعات العمالة العلمية.
- نسبة الباحثين لكل مليون نسمة من عدد السكان نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا يثير القلق حول قدرة مصر على المنافسة في عالم يعتبر العلم والمعرفة أهم مصادر القوة والثروة.
- أن هناك اعتقادًا خطأ بأن الماجستير والدكتوراه هما نهاية المرحلة البحثية، ولكن هناك ضرورة لزيادة البحوث، وخاصة التي تخدم المجتمع.
- معاناة الجامعات والمراكز البحثية من مشكلات إدارية وتنظيمية ومالية متعددة، منها تبعيتها الإدارية وهذه التبعية تطبع نشاطها وأداءها بطابع بيروقراطي ومكتبي، يؤثر على ميزانياتها واعتماداتها.
- تمركز المراكز البحثية في القاهرة وعدم نقلها إلى البيئات الطبيعية لمجال أبحاثها، أو على الأقل نقلها إلى المدن الجديدة؛ لكي تتاح مساحات واسعة لإقامة المعامل والمدن السكنية للباحثين.

ب–قطاعات عمل الباحثين العاملين في مجال البحث العلمي

نلاحظ من خلال التوزيع النسبي لقطاعات عمل الباحثين العاملين في مجال البحث العلمي فى مصر والدول العربية أن أغلب الباحثين يشتغلون بمؤسسات التعليم العالي أو بالقطاع الحكومي. بينما المؤسسات الاقتصادية ليس لها مساهمة هامة في أغلب الدول العربية حيث أن نسبة الباحثين بها يتراوح بين(٠ و ١٣ %) ، باستثناء الإمارات إذ مثل عدد الباحثين في المؤسسات الاقتصادية نسبة(٨٠ %). بينما يضطلع القطاع الخاص بدور ضئيل أو لا يؤدي أي دور في المشاريع البحثية. وتبعا لتواضع الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في العالم العربي، ليس هناك وجه استغراب في انخفاض نسبة المنتجات عالية التقنية من بين الصادرات الصناعية خلال السنوات الأخيرة. (الألسكو، النشرة الإحصائية الحادية عشر ،٢٠٢٣، ص ١٠) ،وهو ما يعبر عنه الشكل التالى.

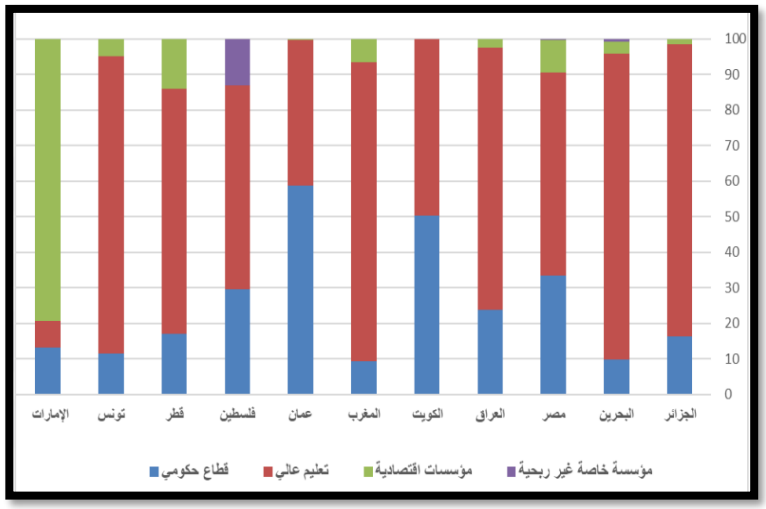

شكل (٣) التوزيع النسبي لقطاعات عمل الباحثين في مصر والدول العربية لعام ٢٠١٨، المصدر:(الألسكو، التقرير الإحصائي،٢٠٢٢، ص ٧)

من الشكل السابق يتضح أن هناك قطاعات متعددة لعمل الباحثين في مصر والدول العربية منها مؤسسات خاصة غير ربحية ومؤسسات اقتصادية وقطاع حكومى وتعليم عالى ، كما يلاحظ أن قطاع التعليم العالى فى مصر هو من أهم القطاعات التى يشتغل فيها الباحثين ، ثم يليه القطاع الحكومى . ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه وزارة البحث العلمى والتعليم العالى المصرية فى الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠م ، أن قطاع التعليم العالي والذى يشمل جميع الباحثين في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ،يحتوي على النسبة الاكبر من عدد الباحثين .(جمهورية مصر العربية ،٢٠١٩، الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، ص ١١)

ج-تمويل البحث العلمي

إن معدل الإنفاق على البحث العلمي في مصر أقل من المعدل العالمي، حيث تنص معايير المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة على أن نسبة الإنفاق المثالية أكثر من ٢٪، وأنها من٢٪ إلى ١.٦٪ تكون جيدة، ومن ١.٦٪ إلى ١٪ تكون حرجة، ودون ذلك تكون ضعيفة جدا. (إبراهيم، ٢٠١٣، ص ٢٩)، وهو ما يوضحه الشكل التالى .

شكل (٤) نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٥ م -٢٠٢٠م المصدر: (الألسكو، النشرة الإحصائية الثامنة ،٢٠٢٢، ص ٢)

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن مصر تأخذ منحى جيدًا في تطور الإنفاق على منظومة البحث العلمي كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٥ م– ٢٠٢٠م، حيث تراوحت النسبة ما بين ٠,٧٢٪ عام ٢٠١٥ ، الى ٠,٩٦٪ عام ٢٠٢٠ م من الناتج المحلي الإجمالي ، ولكنها مازالت ضعيف مقارنة بالمعدل العالمى الذى أقرته المنظمات الدولية.

وإيمانًا من الحكومة المصرية بأهمية البحث العلمي، وبضرورة توفير المخصصات المالية التي يحتاج إليها، فقد أنشئت هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار في عام ٢٠٠٧م، وكانت تحمل في هذا الوقت اسم صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، والذي تغير في عام ٢٠١٩م إلى الاسم الحالي. وتهدف الهيئة إلى تحقيق العديد من الأهداف، أبرزها: تمويل البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، وتشجيع الاستفادة من نتائجه، ودعم القدرات الابتكارية لمنظومة العلوم والتكنولوجيا، ودعم الدورة الكاملة للبحث العلمي وتطوير المنتجات التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا، ودعم نشر البيانات والمعلومات عن العلوم والتكنولوجيا، وتمويل المؤتمرات وورش العمل البحثية والعلمية، ويقدر إجمالي عدد المشروعات التي مولتها الهيئة منذ إنشائها وحتى عام ٢٠١٩ حوالي ٢,١٢٦ مشروعًا، وقد بلغ إجمالي التمويل المقدم لهذه المشروعات

١,٩ مليار جنيه، كما قامت الهيئة بتمويل ١١١ مشروعًا لبناء القدرات بإجمالي مبلغ ٤٤٠,٥٩ مليون جنيه، واستهدفت الهيئة في خطة العام المالي ٢٠١٩ م/٢٠٢٠ م تمويل مشروعات بقيمة ٥٤٩ مليون جنيه. (عتمان، ٢٠٢١، ص ٤١٧).

وفي هذا الشأن أشار (إبراهيم، وآخرون ، ٢٠١٣، ص ٢٩) إلى أن القطاع الحكومي يعد الممول الرئيس لنظم البحث العلمي، سوء في مصر أو في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي ٨٠٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ ٣٪ للقطاع الخاص و٨٪ من مصادر مختلفة، ومن جهة ثانية شغلت مهمات التدريس حملة الشهادات العالية من ماجستير ودكتوراه، وانعكس المستوى المنخفض للدعم المالي للبحث العلمي في موازنات الجامعات على إنتاج البحوث التي لم تستنفذ سوى ٣١٪ من مجموع وقت عمل الباحثين. يضاف إلى ذلك العلاقة الهزيلة أو المعدومة بين قطاع الصناعة وعالم الأعمال من جهة، ومؤسسات البحوث الجامعية وغير الجامعية من جهة أخرى، مع تركيز اهتمام الأساتذة على إجراء أبحاث بهدف الحصول على الترقيات الأكاديمية التي لا علاقة لها بأسواق العمل. وهو ما يوضحه الجدول التالى .

جدول(٢)

مقارنة بين نسب الإنفاق الحكومي والخاص على منظومة البحث العلمي خلال الفترة ٢٠١٤م-٢٠١٨ م

السنة/ البيان	الإنفاق الحكومي(إجمالي)	الإنفاق الخاص (إجمالي)
٢٠١٤	٩١,٧٢	٨,٩
٢٠١٥	٩٣,٧٤	٦,٢٠
٢٠١٦	٩٣,٧٧	٥,٩٢
٢٠١٧	٩٣,٧٦	٤,٨٢
٢٠١٨	٩٥,٣٩	٣,٩٣

الجدول من إعداد الباحثين، بالاستعانة بالمصدر التالي: (السيد،٢٠٢١، ص ١٤٧٨)

من الجدول السابق يتضح أن القطاع الحكومي هو الأكثر إنفاقا على منظومة البحث العلمي؛ حيث بلغ عام٢٠١٤ (٩١.٧٢ %)، ووصل عام ٢٠١٨ إلى (٩٥.٣٩ %).

أما بالنسبة لمصادر تمويل البحث العلمي بالجامعات المصرية، فمنها مصادر تمويل رئيسة، تتمثل في الميزانية العامة للدولة، وصندوق البحوث الخاصة، والتمويل الذاتي من الصناديق الخاصة ومصادر تمويل بديلة ممثلة في مصادر محلية، والهبات والقروض المالية من المؤسسات الأهلية والخاصة، وتمويل مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص وأكاديمية

البحث العلمي والتكنولوجيا، وصندوق تطوير منظومة البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا.(متولي، ٢٠١١، ص٢٣٧)

وهذا ما تجلى تأثيره السلبي في انخفاض الإنتاجية البحثية، وقد تبين ذلك من خلال مراجعة وتحليل الدراسات المتعلقة بواقع تمويل البحث العلمي في الجامعات المصرية، ودراسة المعوقات التي تحول دون تطور البحث العلمي في دراسات الباحثين، وهو ما يعود إلى انخفاض معدل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، حيث تعاني مؤسسات التعليم العالي الحكومية في مصر من نقص شديد في التمويل، فمعظم الجامعات المصرية غير مجهزة، ولا تمتلك المعدات أو المواد العملية اللازمة للتجارب، وكذلك ضعف تجهيز المكتبات الجامعية، بالإضافة إلى عدم قدرة الجامعات المصرية على جذب أعضاء هيئة تدريس دوليين، بل يصل الأمر إلى عجزها عن الاحتفاظ بالكفاءات من أعضاء هيئة التدريس المحليين. (عبداللاه، وآخرون ، ٢٠٢٢، ص ٣٦٠)

ويؤيد هذا ما أشار إليه (السيد،٢٠٢١، ص ١٤٧٦) من أن السياسة الإنفاقية للبحث العلمي في مصر تعاني من عدم الكفاية، ومحدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة، وعدم الوصول لمتوسط المعدل العالمي، بالإضافة إلى عدم كفاءة تلك المخصصات، وكذلك ضآلتها، حيث توجه الغالبية العظمى منها نحو الإنفاق الجاري دون الاستثماري للقطاع؛ مما يؤثر سلبًا على نتائج التطوير. ، كما يتفق مع ما أشار إليه (مسعود، ٢٠٢٣ ، ص١٤٠) ، و(إبراهيم، وآخرون ، ٢٠١٣، ص٣٢) أنه على الرغم من الاهتمام بمنظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية، فإن هناك مشكلات مالية تعاني منها، أهمها:

- تعاني الجامعات من قصور التمويل المخصص للبحث العلمي والتطوير مقارنة بالناتج المحلي، وعلى الرغم من اهتمام مصر بزيادة هذه النسب بشكل متوال لا سيما بعد عام ٢٠١١ م ، إلا أنها لا تزال متواضعة.
- أن الإنفاق الجاري مثقل بأعباء الباب الأول للأجور ومشتملاتها من مكافآت وحوافز.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص ودعمه لنشاطات البحث العلمي، بعكس الدول المتقدمة.
- ضعف بعض القدرات والكفاءات، ومحدودية المخصصات والحوافز للعلماء العاملين بها، وبالتالي محدودية الإنتاج العلمي للمنشآت البحثية والأكاديمية.

(ثـانيا): عمليات منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية

وفيما يلي توضيح لأهم عمليات منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية

أ–وجود سياسات موجهة للاهتمام بالبحث العلمي

ينص قانون تنظيم الجامعات المصرية في المادة (١) على أن تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر، وتقدم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة؛ ليساهم في صنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، وتعد الجامعات بذلك معقلًا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدرًا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها، وهي الثروة البشرية. وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع (قانون تنظيم الجامعات،٢٠٠٦، ص ٤)

كما شجع قانون تنظيم الجامعات المصرية في المادة (٣٠٨)، منظومة البحث العلمي على إنشاء وحدات ذات طابع خاص، تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية: معاونة الجامعة في تحقيق رسالتها سواء في تعليم الطلاب وتدريبهم، أو في مجال البحوث، وإجراء البحوث العلمية الهادفة لحل المشاكل الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي أو دور الخدمات أو مواقع العمل المختلفة في المجتمع (قانون تنظيم الجامعات،٢٠٠٦، ص ١٢٣).

كما تعد المادة(٢٣) من الدستور المصري من أهم السياسات الموجهة للاهتمام بالبحث العلمي، والتى تحث على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي، وتتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي، وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي. (دستور جمهورية مصر العربية،٢٠١٤، مادة ٢٣ ،ص ١٠)

ب–إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

إن صدور قرار إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في عام ٢٠٠٧ م والذي ينص على أن المجلس يهدف إلى النهوض والارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا بما يحقق أغراض التنمية في مصر من خلال تحديد التوجهات الإستراتيجية للدولة في المجالات المرتبطة بالبحث العلمي والتكنولوجيا ، وهذا القرار يعد من الآليات التي لها تأثير قوي على أنشطة البحث العلمي وخاصة الجامعية، حيث كانت بمثابة الحافز الذي دفع إلى تنشيط منظومة البحث العلمي وتطويرها.

ج–إصدر قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم(٢٣) لسنة ٢٠١٨ م

والذي يؤكد حق المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية في إنشاء أودية العلوم والابتكار وحاضنات التكنولوجيا ؛ فالأولى يقصد بها كيانات داعمة للبحث العلمي والابتكار تنشأ لتقدم الخدمات للمشروعات البحثية واستشارات للمبتكرين والشركات الناشئة من خلال مخرجات البحث العلمي للوصول إلى نماذج أولية قابلة للتصنيع، والثانية هي مناطق ينشأ فيها حاضنات تكنولوجية وشركات من شأنها تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا ؛ وذلك للوصول إلى منتجات محلية الصنع، وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي من خلال نصها على حق الشركات في تمويل المشروعات البحثية، على أن يكون هذا التمويل ضمن مصروفات الشركة وتكاليفها عند حساب الوعاء الضريبي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، وكذلك على مستوى الأفراد يخصم التمويل من صافي الإيرادات الخاضعة على الدخل واستكملت بمكاتب شبكات نقل التكنولوجيا إلى الجامعات والمراكز البحثية، ووصل عدد المكاتب حتى الآن نحو ٤٣ مكتباً، بإجمالي تمويل ٤٠ مليون جنيه، ونشر ٢٠٠٠ بحث، وسجلت ٣٥ براءة اختراع، ودعمت ٣٢ فكرة تكنولوجية، وتم التسويق لـ ١٢٠ منتجاً تكنولوجياً، كما طرحت دورات أستاذ كل مصنع، لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات للتعامل مع المؤسسات الصناعية وتقديم حلول لها .(السيد ، و سعداوي ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٨٠)

د – رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ومبادرات تطوير البحث العلمي بالجامعات

اهتمت مصر في رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ م بتبني مجموعة من البرامج والمبادرات التطويرية لمنظومة البحث العلمي، من بينها تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي، وتستند هذه المبادرة إلى عدة عناصر أساسية، لعل من أهمها: توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء مراكز البحوث في جميع مؤسسات التعليم العالي، والتوسع في مراكز

البحوث الحالية، وإيجاد نظم لتحفيز مؤسسات التعليم العالي للتوسع في مراكز البحوث، مثل برامج تقدير أفضل مركز بحثي في المحافظة، أو أكثر المراكز البحثية مشاركة في إنتاج أبحاث علمية وأكثرها ذكرًا واطلاعًا، ووضع آلية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس ومديري المراكز البحثية؛ لتحقيق السرعة في تفعيل دور مراكز البحوث، وتحقيق الاستخدام الأمثل لها، ووضع نظام لتسهيل عقد اتفاقيات مع هذه المراكز وكذلك جمعيات رجال الأعمال والجهات المانحة لتقديم الدعم اللازم، واستغلال معرفة وقدرات هيئة التدريس، وتطبيق النظم الحديثة لسد الفجوة بن الحياة النظرية والتطبيقية، ويكون ذلك نظير مقابل مادي يدعم أنشطة هذه المراكز البحثية (علي، ومحمد، ٢٠١٩، ص ٣٥) . ، الأمر الذى دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إصدار الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٥م– ٢٠٣٠ م) لتكلل الجهود المبذولة لتطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية. ، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة خلال العقود الماضية من الحكومة المصرية فإن تلك الجهود والمبادرات والإستراتيجيات المتتابعة لم تُحدث تطورًا ملحوظًا في أداء القطاع، بل شهدت الفتره من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠ تراجع ترتيب مصر التنافسي في معظم المؤشرات الدولية للبحث العلمي والابتكار. (السيد،٢٠٢١، ص ١٤٣٠)

(ثالثا): مخرجات منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية

وفيما يلي توضيح لأهم مخرجات منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية

أ–النشر العلمي

يشكل النشر عنصرًا أساسيًّا في رسالة الجامعة، فمكانة الجامعة بين الجامعات تتحدد بحسب ما تقوم به من نشر أبحاث جديدة ومفيدة، وهو ما يترتب عليه زيادة الإقبال على هذه الجامعة، سواء من الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس، أو العلماء، وبمراجعة الأدبيات المتعلقة بالنشر العلمي يمكن التمييز بين نوعين من الأهمية، أولهما الأهمية المادية، حيث تؤدي الحوافز دورًا مهمًّا في إثارة وإيقاظ دوافع الفرد، ويعد الحافز المادي من أشكال هذه الحوافز، وتختلف صورها من قطاع إلى آخر، وتتمثل هذه الحوافز في المكافات المادية، وثانيهما الأهمية العلمية، حيث تكمن أهمية النشر العلمي في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه، وبالتالي المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات، وتنشيط حركة البحث العلمي. (عبدالعليم، وآخرون ، ٢٠١٩، ص ٦٤٢)

وعليه يعد مؤشر النشر العلمى للباحثين العاملين في البحث العلمي والتطوير لكل مليون نسمة، من أهم المؤشرات التي تدل على مدى اهتمام مجتمع ما بالبحث العلمي، وبتطبيق هذا المؤشر على حالة مصر يتضح ما يلي: تطور عدد الأبحاث الدولية المنشورة للباحثين المصريين في الدوريات العالمية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٨ م ، وقد بلغ إجمالي عدد الأبحاث المنشورة خلال تلك السنوات ١٥٦,١٢٨ بحثًا دوليًا، وزاد عدد النشر الدولي من ٩,٤٧٩ في ٢٠١٠ إلى ٢١٩٦١ في عام ٢٠١٨ م بمتوسط معدل سنوى ١٦٤ بحثاً، وبحساب معدل التعاون الدولي والمحلي في النشر في عام ٢٠١٨م، بلغت نسبة التعاون الدولي في نشر الأبحاث الدولية ٥٠.١٪، في حين بلغت نسبة التعاون المحلي ١٥,٤٪، وبمقارنة الإنتاج البحثي للجامعات والمراكز والمعاهد البحثية، وجد أن الإنتاج البحثي للجامعات مرتفع نسبيًا بالمقارنة مع المراكز البحثية. (جمهورية مصر العربية ،٢٠١٩، الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، ص ١٢)

وبالرغم من تلك الجهود المبذولة في مجال النشر العلمي بالجامعات المصرية ، فإن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث تعاني مؤسسات التعليم الجامعي من تدني النشر العلمي الدولي للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة؛ وذلك بسبب تدني الحوافز والمكافآت المقدمة للتميز في النشر العلمي الدولي للبحوث، مما نتج عنه هجرة الأساتذة إلى الجامعات الأجنبية وإفادتها ببحوثهم وإنجازاتهم العلمية والبحثية، وبالتالي المساهمة في تبوء الجامعات الأجنبية مراتب متقدمة، وكذلك معظم البحوث العلمية باللغة العربية فقط . وخاصة في العلوم الإنسانية، وبالإضافة إلى معاناة الباحثين في البحث عن مجلات علمية محكمة ذات معامل تأثير مرتفع في مختلف التخصصات العلمية، وضعف الشراكة بين المراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية، وانخفاض نسبة البحوث العلمية مع الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية. (عبدالعال، ٢٠٢٠، ص ٢٧٣)

من جانب آخر تشير مؤشرات النشر العلمي المتاحة من خلال قاعدة البيانات الدولية SCOPUS أن عدد الأبحاث المنشورة دوليا التي تمت بالتعاون مع الصناعة خلال الفترة من ٢٠٠٩م – ٢٠٢٠ م بلغت ٣٣٥٣ بحثًا. وقد زادت الأبحاث من ١٥٣ بحثًا عام ٢٠٠٩ م الى ٣٢٨ بحثا عام ٢٠١٩ أي أكثر من ضعف عدد الأبحاث المنشورة في عام ٢٠٠٩ م . ووفقًا لأحدث البيانات المتوفرة يلاحظ زيادة عدد هذه الابحاث إلى ٤٩٦ بحث في عام ٢٠٢١م.(الشال

، وآخرون ،٢٠٢٢ ، ص٢٩)، وأما بالنسبة لعدد المنشورات العلمية للباحثين المصريين وبعض الدول العربية عام ٢٠٢٢ م، ففى الجدول التالى توضيح لذلك.

جدول(٣)

عدد المنشورات العلمية للباحثين في مصر وبعض الدول العربية لعام ٢٠٢٢م

الدولة	نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي	عدد الباحثين لكلّ مليون ساكن	عدد المنشورات العلمية (*)	عدد السكان	عدد المنشورات لكل مليون ساكن
الجزائر	0,53	819,34	8 397	43 851 043	191
البحرين	-	-	1 151	1 701 583	676
جزر القمر	-	-		869 595	-
جيبوتي	-	-		988 002	-
مصر	0,96	677,10	31 582	102 334 403	309
العراق	0,04	105,92	19 250	40 222 503	479
الأردن	0,70	595,96	6 758	10 203 140	662

المصدر: (الألسكو، النشرة الإحصائية،٢٠٢٢، ص ٩)

يلاحظ من الجدول السابق تحسن إيجابي في نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي، يقابله تحسن في عدد المنشورات العلمية لعام ٢٠٢٢ م ، الأمر الى انعكس على عدد المنشورات العلمية حيث وصلت الى ٣٠٩ منشور علمى خلال هذا العام.

ب–مؤشر الابتكار وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية

يمثل الابتكار في تقرير التنافسية الذى يصدره المنتدى الاقتصادى العالمى المحرك الأساسي للنمو الاقتصادى في هذا العصر وفى هذا الإطار ظهر مؤشر الابتكار العالمي ليقيس أداء الابتكار في ١٢٨ بلداً ، مما يجعله من أكبر المؤشرات العالمية التى تقيم أوضاع الدول والاقتصاديات المختلفة عالميا، كما يسعى إلى تحسين الطريقة التى يتم بها قياس الابتكار وفهمه، من خلال البحث والتدقيق فى مؤشرات تتجاوز معايير التقليدية للابتكار (إبراهيم،٢٠١٧ ، ص ١٤) ،ويعتمد هذا المؤشر في أحد مؤشراته الفرعية على التعليم العالي والبحث والتطوير، بإعتبار أن الجامعات تسعى دائماً إلى تحقيق المزيد من التميز وتنمية الدورين الأكاديمي والبحثي، والاستمرار في إتباع أساليب أكثر حداثة وتطورا لتحسين مستوى مخرجاتها والوصول إلى معايير الجودة العالمية، وتعزيز قدرة الخريجين على المساهمة في النهوض بالمجتمع وقدرة

الأساتذة على الابتكار والإبداع والبحث والتطوير، وزيادة إمكانات البحث العلمي والتقني وتطويعه لخدمة أغراض التنمية .(عيسى، و المحجوبي، ٢٠٢٠ ، ص ٣٣) ، وفي الجدول التالي توضيح لذلك.

جدول (٤)
إجمالي عدد براءات الاختراع الممنوحة للجامعات المصرية من عام ٢٠٠٩م حتى ٢٠٢٠م

السنوات	عدد طلبات براءات الاختراع				إجمالي عدد طلبات براءات الاختراع	عدد براءات الاختراع الممنوحة
	الجامعات	مراكز البحوث	الأفراد	الشركات		
٢٠٠٩	٧	٧٨	٤٩٩	١,٣٥٨	١,٩٤٢	٣٢١
٢٠١٠	٣٠	٨٧	٥٧٧	١,٥٣٦	٢,٢٣٠	٣٢١
٢٠١١	١٨	٧٠	٦١٠	١,٥١١	٢,٢٠٩	٤٨٤
٢٠١٢	١٠	٦١	٦٨٤	١,٤٥٦	٢,٢١١	٦٣٤
٢٠١٣	٧	٧٧	٥٩٧	١,٣٧٦	٢,٠٥٧	٤٦٥
٢٠١٤	٤	١٠٩	٦٨٠	١,٣٤٣	٢,١٣٦	٤١٥
٢٠١٥	٣	١٢٨	٦٣٣	١,٣٤٤	٢,١٠٨	٤٧٢
٢٠١٦	٢	١٢٢	٨٥٠	١,٢٢٤	٢,١٩٧	٤٥٠
٢٠١٧	٣	١٨٥	٨٩٠	١٢٠١	٢٢٧٩	٥٨١
٢٠١٨	-	٢٣١	٨٠٣	١٢٢١	٢٢٥٥	٦٩٠
٢٠١٩	٤٦	١٨٦	٨٤٢	١١٠٩	٢١٨٣	٧٥٠
٢٠٢٠	٢٢	١٧١	٧٩٥	١٢١٩	٢٢٠٧	٤٩٥

المصدر: (الشال، وآخرون ٢٠٢٢، ص ٢٩)

يتبين من الجدول السابق أن هناك تزايدًا في عدد طلبات براءات الاختراع الممنوحة للجامعات، حيث كانت ٧ براءة اختراع عام ٢٠٠٩م ، ولكنها وصلت عام ٢٠٢٠ م إلى ٢٢ براءات اختراع.

وبالنظر إلى طلبات براءات الاختراع المقدمة لمكتب براءات الاختراع المصري نجد أنه ارتفع من ٢١٣٦ طلبًا عام ٢٠١٤ م إلى ٢٢٥٥ طلبًا عام ٢٠١٨. وكانت غالبية طلبات براءات الاختراع لغير المقيمين بمصر تمثل ٥٤% من إجمالي جميع الطلبات، ونسبة ٤٦ %للمقيمين داخل مصر. ووجد أيضا أن معظم الطلبات للمصريين مقدمة من الشركات بعدد ١٢٢١ طلبا، ثم الأفراد بعدد ٨٠٣ طلبًا ، ثم من المراكز البحثية بعدد ٢٣١ طلبًا. (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩ ، الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ ، ص١٢)،

كما سجل مؤشر طلبات تسجيل براءات الاختراع المتولدة عن البحث العلمي المرتبة ٨٢ عالميا في عام ٢٠٢٠ م ، مما يدل على وجود قصور يتطلب عناية خاصة لما تمثله براءات الاختراع من خطوة مهمة في اتجاه تحقيق الابتكار التكنولوجي المحرك للثورة الصناعية الرابعة وانخفض عدد طلبات المصريين المقدمة للحصول على براءات اختراع من ١٠٢٧ براءة اختراع في ٢٠١٩م إلى ٩٧٨ براءة اختراع في ٢٠٢٠ ، لا ينتمي أي منها للجامعات ، كما انخفض عدد براءات الاختراع الممنوحة للمصريين من مكتب البراءات المصري من ١٧٥ براءة اختراع في ٢٠١٩ إلى ٦٥ براءة اختراع في ٢٠٢٠ بواقع ٣٤٪ ، ولم تمنح أي منها للجامعات ، كما انخفض عدد الاختراعات من ١٥ اختراع في ٢٠١٩ إلى ٦ اختراعات في ٢٠٢٠ م جميعها من خارج الجامعات ، وتم تسويق منها واحد فقط ويعكس ذلك المستوى المتدني للابتكار بالجامعات المصرية فحصلت مصر في مؤشر الابتكار العالمي ٢٠٢٠ على المركز ٩٦ ، وذلك ضمن ١٣١ دولة شملها التقرير (عويسَ ، وآخرون، ٢٠٢١ ، ص ١٠٨) وفي الشكل التالي توضيح لذلك.

شكل (٥)

براءات الاختراع الممنوحة للمصرين والأجانب خلال الفترة ٢٠١٤م-٢٠٢١م

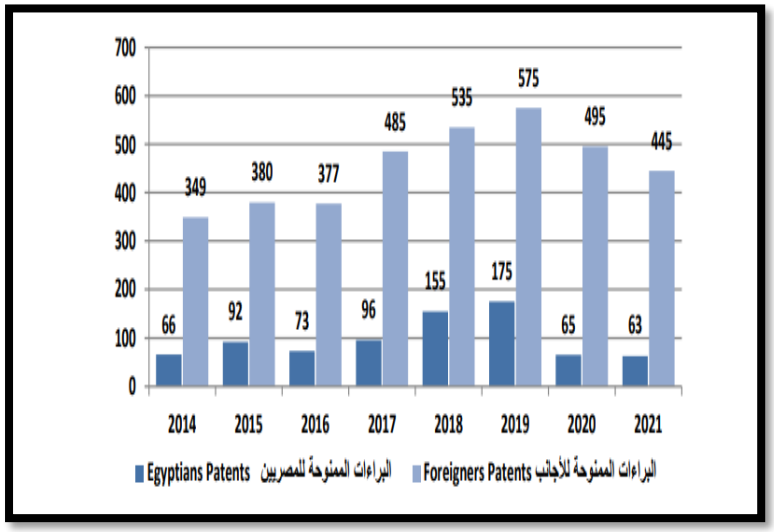

المصدر:(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام،٢٠٢٣، ص ١٧٠)

وفيما يتعلق بمؤشر روابط الابتكار المتعلقة بالتعاون البحثى بين الجامعات والصناعة يلاحظ تحسن ملحوظ فى ذلك خلال العام ٢٠٢١ حيث بلغ المرتبة ٥٦ من بين ١٢٢ دولة ، وهذا ما يعبر عنه الجدول التالى .

جدول (٥)
التعاون البحثى بين الجامعات والصناعة فى المؤشر العام لروابط الابتكار خلال الفترة ٢٠١٧م-٢٠٢١م

المؤشر	٢٠١٧ (١٢٧ دولة)		٢٠١٨ (١٢٦ دولة)		٢٠١٩ (١٢٩ دولة)		٢٠٢٠ (١٣١ دولة)		٢٠٢١ (١٣٢ دولة)		الاتجاه
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
روابط الابتكار	١١٣	١٩,٢	١١٣	١٨,٢	١١٠	١٧,٥	٧٤	١٩,٣	٦٥	٢٠,٧	▲
التعاون البحثي بين الجامعات والصناعة	١٢١	١٣,٨	١٠٦	٢٩,٢	١٠٦	٣٠,٠	٧٩	٣٨,٥	٥٩	٤٤,٣	▲
تطوير التجمعات الصناعية	٣١	٥٤,٥	٥٣	٤٧,٧	٣٨	٥٣,٩	٢٢	٦٣,٦	١٢	٦٧,٢	▲
الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير الممول من الخارج	٩٨	٠,١	٩٩	٠	١٠١	٠	٨٦	٠	٨٧	٠	▼
براءات الاختراع	٨٣	٠	١٠٧	٠	٨٨	٠	٩٤	٠	٩٥	٠	▼

المصدر : (الشال ، وآخرون ،٢٠٢٢ ، ص ٣٠)

وعلى الرغم من الجهود السابقة في مجال مؤشر الابتكار وبراءات الاختراع ، فقد أشار العديد من البحوث والدراسات إلى أوجه قصور، وفي هذا الإطار أكدت دراسة (غباشي ، وآخرون، ٢٠٢١، ص ٦٠) ودراسة (مصطفى، ٢٠٢١ ، ص ٣٤١) رُغمَ التطورات الإيجابية والمحاولات الإصلاحية التي حدثت في السنوات الأخيرة ، والتي تنبع من الاعتراف بأهمية دور الجامعات في دعم الابتكار والحاجة إلى تسويق التكنولوجيا الجامعية لخدمة الصناعة، وتحقيق التنمية الشاملة بالمجتمع؛ إلا أن أغلبية الجامعات المصرية ليس لديها سياسة متماسكة تهدف إلى تعزيز الابتكار، ولا تشارك بالدرجة المطلوبة في أنشطة تسويق التكنولوجيا المنتجة بها، وتفتقر إلى تعزيز ثقافة الابتكار لدى أعضاءها من الطلاب، والباحثين، وأعضاء هيئة التدريس ويرجع السبب فى ذلك إلى نقص الحوافز التى تشجعهم على الابتكار، كما يندر تبنى الجامعات المصرية لثقافة المخاطرة، وتشجيع المحاولة والفشل فى أنشطة الابتكار، كما يندر وجود أجندة ابتكارية، تهتم الجامعة بمتابعتها، واستراتيجية واضحة لتعزيز ثقافة الابتكار بالجامعة،و محدودية الفعالية لمكاتب تسويق التكنولوجيا المصرية، ومحدودية التعاون بين الجامعة والصناعة على أرض الواقع في مصر، بل إن التعاون يكاد يكون مفقودًا إلى أبعد حد وأن مختلف المبادرات الوطنية التي تم تقديمها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرجوة .

كما أشارت دراسة (السيد ، و سعداوي ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٧٠) الى أن البحوث المصرية لا تزال قائمة على إعادة إنتاج العلم والبحوث التطبيقية بالأساس والابتعاد عن أصل العلم أو البحوث الأساسية التي هي الإطار الحاكم لبناء النظريات والقضايا الفكرية الجديدة فضلاً عن أن البحوث الجيدة التي تحظى ببراءة الاختراع – في الغالب – لا تجد طريقها للتطبيق الإنتاجي، والسبب في ذلك يكمن في الفجوة القائمة بين متطلبات وشروط البحث العلمي وبين إمكانيات تطبيقه في شكل تجاري أو منتج مصنع؛ حيث تنهي المراكز البحثية والجامعات علاقتها بالبحث بمجرد إعلانها لنتائجه دون التعهد بتطبيقه أو توصيله بالجهات المعنية، وفي النهاية يلجأ الباحثون المتميزون إلى المنح الخارجية والسفر بأبحاثهم؛ بما يتسبب في ظاهرة استنزاف أو هجرة العقول المصرية.

ج–استثمار وتسويق البحوث العلمية وربطها باحتياجات المجتمع.

إن الاستثمار في البحث العلمي هو في حقيقته استثمار في نشاط ذهني، يستهدف الوصول إلى آفاق معرفية جديدة، بالبناء على آخر ما توصلت إليه المعرفة الإنسانية، وينتظر من هذا النوع من الاستثمار أن يؤدي إلى اكتشاف حلول مبتكرة لبعض المسائل القائمة، أو تطوير منتجات جديدة أقل تكلفة وأعلى جودة، أو تحسين أساليب الأداء في مختلف ضروب النشاط الإنساني، أو تحقيق إنجازات أكاديمية ببسط المعرفة إلى مجالات ومناطق لم تطرق من قبل، وفي أي من هذه الجوانب فإن المردود المباشر لمخرجات الاستثمار في البحث العلمي هو ازدهار المعرفة وترقية الحياة الاجتماعية، بتخفيض تكلفة المعيشة، وتحسين خدمات الصحة والتعليم والاتصالات والترفية، وغيرها من الخدمات بما ينعكس مجمله على الارتقاء بمستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. (يوسف، ٢٠١١، ص ١٥٨)

وعلى ضوء ذلك ضاعفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جهدها لدعم البحث العلمي في مصر والاستثمار فيه والارتقاء به، واتبعت في ذلك مسارين، الأول: تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار في البحث العلمي، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية، والثاني: إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا للإسهام في التنمية الاقتصادية والمجتمعية. ولتحقيق هذه الأهداف ونشر ثقافة العلوم والابتكار، وتحسين جودة النظام البحثي، عملت الدولة أولًا على تهيئة البيئة التشريعية الداعمة للعلوم والتكنولوجيا، من خلال حزمة من التشريعات الداعمة لمنظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، من بينها:

القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ م ولائحته التنفيذية، وقانون دعم المبتكرين والنوابغ كصورة من صور التمويل من مصادر غير حكومية للمخترعين والمبتكرين من الشباب وغيرهم. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠٢٢، ص ٥٩) .أما عن براءات الاختراع المصرية التي تم استثمارها وتسويقها خلال الفترة ٢٠١٣م–٢٠٢١ م ، يوضحها الشكل الآتى .

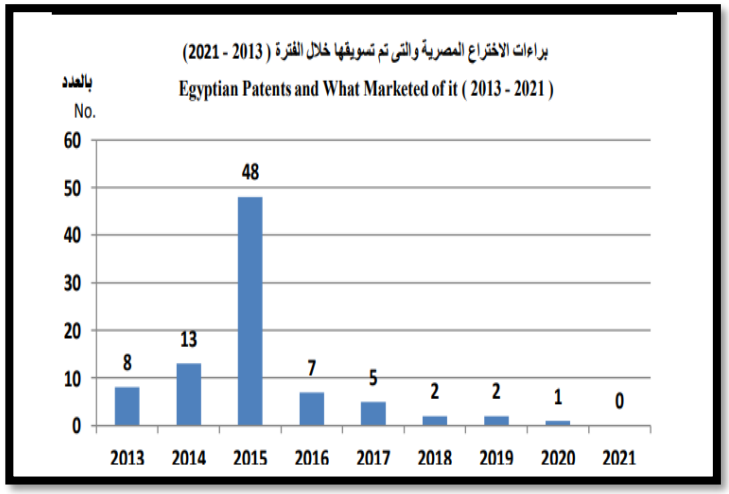

شكل (٦) براءات الاختراع المصرية التي تم استثمارها وتسويقها خلال الفترة ٢٠١٣م-٢٠٢١ م
المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام،٢٠٢٣، ص ١٧٢).

تشير قراءة الشكل السابق أن أعداد براءات الاختراع المصرية التي تم تسويقها واستثمارها خلال الفترة ٢٠١٣م–٢٠٢١ فى تراجع ، حيث بلغت عام ٢٠١٣م (٨) براءات اختراع ، ووصلت عام ٢٠٢٠م (٢) براءات اختراع ، أما عام ٢٠٢١ لم يتم تسجيل اى براءات اختراع تم تسويقها واستثمارها .

وفي سبيل ذلك ، إتجهت الجامعات الجامعات المصرية إلى أنشاء عددًا من المراكز الجامعية ذات الطابع الخاص لتعاون الجامعة في القيام برسالتها –فى استثمار وتسويق البحوث العلمية وربطها باحتياجات المجتمع –، من خلال المساهمة في حل المشاكل الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي أو الخدمي ومواقع العمل في المجتمع، وبالإضافة الى المساهمة في تدريب أبناء المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والقنية الحديثة، والإسهام في توفير تمويل ذاتي للجامعة (عتريس، ٢٠٢٢، ص ١٠١٥).

وعلى الرغم من الجهود السابقة في مجال تسويق البحوث والخدمات الجامعية، فقد أشار العديد من الدراسات إلى أوجه قصور تعانى منها الجامعات المصرية ، حيث أكدت دراسة (عبداللاه، وآخرون ، ٢٠٢٢، ص ٢٦٠) على افتقار أغلب الجامعات المصرية إلى وجود وحدات متخصصة في تسويق البحوث الجامعية ونتائجها وفق خطة اقتصادية تقدم إلى الجهات المستفيدة، مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث بالجامعات ومؤسسات المجتمع وقطاعات الإنتاج والقطاع الخاص، بالإضافة إلى غياب الهيئات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي؛ من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة، إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة، واعتمادها على شراء المعرفة من جهات أجنبية، وكذلك عدم اهتمام أعضاء هيئة التدريس بتسويق نتائج بحوثهم، ونقص الكفاءات الإدارية والتسويقية بأجهزة ومؤسسات البحث العلمي والقصور في تسويق نتائج البحوث، كما أن غالبية مؤسسات البحث العلمي لا يوجد بها وحدات تنظيمية خاصة بتسويق البحوث العلمية، وكذلك عدم قيامها بممارسة النشاط الترويجي، إضافة إلى غياب التخطيط الجيد لتسويق الخدمات البحثية على مستوى الكليات، وقلة توافر التقنيات الحديثة اللازمة.

كما أشارت دراسة (حسنين، ٢٠٢٠ ، ص ص ٢١٩ –٢٢٠) إلى أن هناك مؤشرات توضح وجود بعض المشكلات المتعلقة بتسويق البحوث العلمية في الجامعات المصرية، لعل من أبرزها: عدم الاستفادة من البحث العلمي في عملية صنع القرار السياسي، أو الاقتصادي، أو التعليمي، أو الصحي؛ مما أدى إلى فقدان الثقة والمصداقية بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات السياسية والاقتصادية، واتساع الفجوة بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع، خاصة المؤسسات الصناعية؛ وذلك بسبب ضعف برامج التعاون والشراكة بينهما، مما يؤثر سلبا على دور الجامعات في خدمة المجتمع، وقلة الإفادة المباشرة من إمكاناتها البحثية والعلمية.

مما سبق يتضح أنه على الرغم من اهتمام العديد من الجامعات المصرية باستثمار البحث العلمي وتسويقه، فإنها تعاني من تحديات ربط مؤسسات البحث العلمي والابتكار بالشركات الصناعية، حيث إنه ما زالت هناك مشكلات تعوق التطبيق العملي لنتائج البحوث، وذلك على الرغم من إدراج جامعة ستانفورد الأمريكية لما يقرب من ٤٠٠ عالم وباحث مصري من مختلف الجامعات المصرية الحكومية والخاصة والمراكز البحثية ضمن أفضل قائمة، ويرجع

ذلك إلى العديد من التحديات، أشار إليها كل من (الشال، وآخرون، ٢٠٢٢، ص ص ٣٠-٣١) فيما يأتي:

- **القصور في تسويق الجامعات المصرية والمراكز البحثية كبيوت خبرة.**
- **عدم اعتماد موازنات مالية كافية للبحث العلمي.**
- **عزوف الباحثين عن بذل الجهود للحصول على تعاقدات مع الصناعة لتطويرها من خلال البحث العلمي.**
- **افتقار بعض المؤسسات العلمية والبحثية في مصر إلى سياسات للملكية الفكرية التي تنظم العلاقة بين المؤسسات والباحثين.**
- **ضعف الثقة بين الجامعات ومعظم الشركات الصناعية في مصر، وهو ما يؤدي إلى عدم تقدير بعض الشركات لنتائج الأبحاث التى تقوم بها المؤسسات الجامعية والبحثية.**
- **التأخر في إجراءات تسجيل براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، وقلة الدعم الموجه للاختراعات التي تحل المشاكل الوطنية للصناعة.**

(٢) –تحليل البيئة الخارجية لواقع منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية(الفرص والتهديدات)

تمثل البيئة الخارجية مؤشرًا مهمًّا في التحليل البيئي لمنظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية ومصادر تمويله، حيث يتم من خلالها الاستدلال على الفرص التي يمكن الاستفادة منها، وأيضا التهديدات التي تؤثر على الطموح في الارتقاء بها، وفي الشكل التالي توضيح عناصر البيئة الخارجية التي سيركز عليها البحث الحالي لتحليلها.

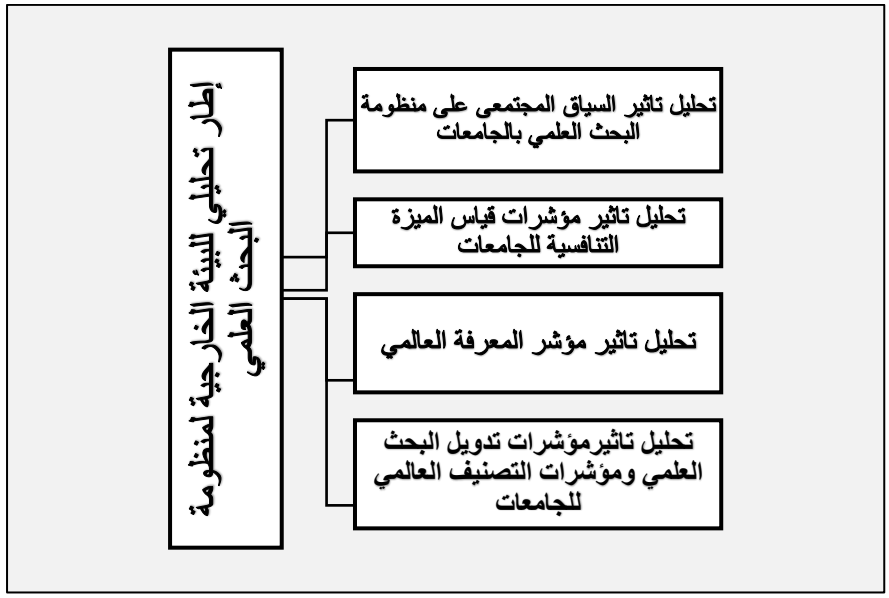

شكل (٧) يوضح الإطار التحليلي للبيئة الخارجية لمنظومة البحث العلمي بالجامعات ومصادر تمويلها (إعداد الباحثين)

أ–السياق المجتمعي لمنظومة البحث العلمي (الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي)

يقصد بالسياق المجتمعي هنا الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمجتمع المصري، والذي كان له تأثير على منظومة التعليم والبحث العلمي الجامعى ، حيث شهد المجتمع المصري مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين جملة من التحولات السياسية، بدأت بثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م، و ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، أُجريت –في إثرهما– تعديلات دستورية كان آخرها عام ٢٠١٩م.

وفى سبيل ذلك شرعت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادى ، يهدف إلى حفز الاقتصاد، وتعزيز مناخ الأعمال في مصر، حيث ركزت الموجة الأولى من حزمة الإصلاحات على إعادة توازن جوانب الاقتصاد الكلي، والتي شملت خيارات صعبة بشأن السياسات التي جرى تطبيقها في وقت متزامن، مثل تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، وخفض دعم الطاقة، واحتواء تضخم فاتورة الأجور، وتحرير سعر صرف الجنيه المصري، وتحسين نظم الحوكمة ومناخ الاستثمار، وعلى الصعيد الاجتماعي طبقت الحكومة المصرية حزمة من تدابير الحماية، لتخفيف المعاناة عن كاهل الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل، وضاعفت

جهودها للابتعاد عن نظم الدعم العام غير الكفء إلى شبكات أمان اجتماعي أكثر كفاءة، بحيث يصل الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين، وتشمل هذه التدابير توسيع دائرة المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، وتوسيع مظلة برنامج المعاشات التقاعدية. (الشوري،٢٠٢٢، ص ص ٦٥-٦٦)

جدول (٦)
الانفاق الحكومى على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية
خلال الأعوام ٢٠١٦ م/٢٠١٧ م إلى ٢٠٢٠ م/٢٠٢١م

البيـــان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
نسبة الانفاق الحكومي على الصحة	٥,٠	٤,٥	٤,٣	٤,٦	٥,٥
نسبة الانفاق الحكومي على التعليم	١٠,٧	٨,٩	٨,١	٨,٤	٩,٢
نسبة الانفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية	١٩,٢	٢٤,٩	٢١,١	١٧,٢	١٦,٧
نسبة الانفاق الحكومي على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية	٣٤,٩	٣٨,٣	٣٣,٥	٣٠,٢	٣١,٤

المصدر : (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر ،٢٠٢٣، ص ١٢)

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الانفاق الحكومى على التعليم والصحة وبرامج الحماية الاجتماعية قد شهدت تراجع عام٢٠٢٠ م/٢٠٢١م حيث وصلت الى (٤, ٣١) ، بينما كانت عام ٢٠١٦/٢٠١٧ م (٣٤,٩).

ولعل من المنطقى أن تنعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على ثقافة المجتمع، فالثقافة هي مرآة هذه الأوضاع التي تعبر عنها، وهي السمة المميزة للإنسان، والتي تميزه عن باقي المخلوقات الأخرى، بما تمثله من إطار جامع لكل خصائصها من قيم وأخلاق وعادات وسلوك ورؤى وطموحات مستقبلية، وقد اتسم العصر الذي نعيش فيه بعديد من السمات والخصائص، فقد ازداد فيه التأثير العام والعالمي والشامل بالنسبة للحضارة التي ننضوي تحت مظلتها.(عياد، ٢٠١٦، ص ٣١٠) ، وعليه واجه المجتمع المصري العديد من الأزمات الثقافية

التي أثرت بالسلب على الهوية الثقافية لأفراده ومؤسساته، خاصة في اللغة، والدين، والقيم؛ فتعددت اللهجات واللغات من جهة، وتعددت المذاهب والجماعات الدينية من جهة ثانية، وتفشى الصراع القيمي القائم بين أفراد المجتمع خاصة الشباب من جهة ثالثة. كل هذا وغيره قد أدى إلى ضعف وحدة النسيج الثقافي للمجتمع المصري. (أبو المجد، ٢٠٢٢، ص ٤٦٦)

كما انعكس معدل الزيادة السكانية العالي على كل المجهودات التي تبذلها الدولة، من إنشاء مدارس وجامعات ومساكن ، وتدني مستوى الخدمات بأنواعها المختلفة. ومن أهم التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية حاليًا توفير مصادر تمويل كافية لتأمين التعليم المناسب للأعداد المتزايدة من الطلاب، حيث تتفاقم مشكلة التمويل مع مرور الزمن بفعل ما درج على تسميته بالانفجار السكاني، والذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وفي ضوء الزيادة السكانية المتوقعة في مصر خلال الفترة القادمة، وكذلك المتغيرات العالمية المتسارعة، فإن هناك ضرورة لزيادة عدد الجامعات؛ كي تواكب الطلب المتزايد من الطلاب، وبحساب عدد الجامعات التي يفترض إنشاؤها مستقبلًا نجد أنها ستصل إلى ثلاثة أضعاف العدد الحالي أو أكثر، على أساس أن تخصص جامعة لكل مليونين من السكان وفق المعايير العالمية، وهذا يحتاج إلى تمويل مالي مرتفع، ونفقات باهظة (حسين، وآخرون، ٢٠١١، ص ٧١٤)، الأمر الذى جعل من الزيادة السكانية عائقاً لجهود المجتمع المصرى الرامية إلى التطور والنماء ، وهو ما يعبر عنه الشكل التالى .

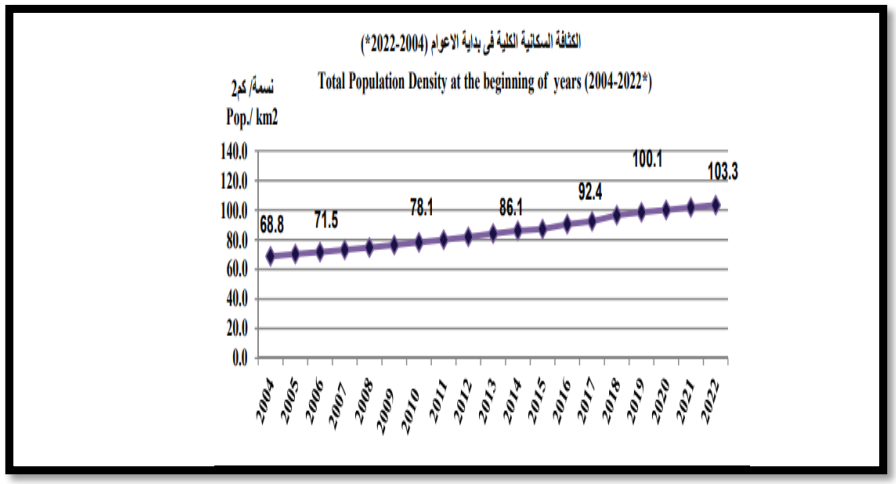

شكل (٨) الكثافة السكانية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٤ م-٢٠٢٢ م.
المصدر:(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام،٢٠٢٢، ص ١٣)

والمتابع لمشكلة البطالة يلاحظ أنها تعد من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية، والبطالة – بصفة أساسية – تعني إهدار طاقات المجتمع الاجتماعية المحتملة؛ مما يزيد من قصور وسائل الإنتاج المادية في المستقبل. وتلقى قضية البطالة في الوقت الراهن اهتمامًا بالغًا على المستوى العالمي والمحلي؛ باعتبارها مشكلة أساسية وظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع، حيث ذكرت منظمة العمل الدولية في أحدث تقاريرها أن عدد العاطلين عن العمل سيزيد بشكل إضافي بحوالي ١١ مليونًا على الأقل في السنوات الأربع المقبلة، وأن التفاوت الاجتماعي في العالم سيتفاقم، وقد تخطى عدد العاطلين عن العمل ٢١٩ مليونًا عام ٢٠٢١م، وهو قابل للزيادة. (العجمي، ٢٠٢٣ ، ص ٢٤٦)

وبالرغم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال بعض السنوات، فإنها لم تستطع توفير المزيد من فرص العمل، أو تبنى سياسة تشغيل ملائمة للحد من تفاقم مشكلة البطالة عامًا بعد آخر؛ نتيجة الخلل في جانب الطلب والعرض بسوق العمل. وبالتالى تعد مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع المصرى ؛ لما لها من تأثير اقتصادي واجتماعي متشابك، سواء على مستوى المعيشة أو الإنتاج والنمو الاقتصادي. (قناوي، ٢٠٢٣، ص ٤) وفي الجدول التالي توضيح لذلك.

جدول (٧)
معدل البطالة بين الذكور والإناث فى مصرخلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٢م

معدل البطالة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
ذكور	٩,٤	٨,٩	٨,٢	٦,٨	٤,٨	٦,٠	٥,٦	٥,٠
اناث	٢٤,٢	٢٣,٦	٢٣,١	٢١,٤	٢١,٧	١٧,٧	١٦,٠	١٨,٤
جملة	١٢,٨	١٢,٥	١١,٨	٩,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٤	٧,٢

المصدر : (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر ،٢٠٢٣، ص ٨٥)

يتضح من الجدول السابق أن معدلات نسبة البطالة مرتفعة سواء بين الذكور والاناث حيث وصلت عام ٢٠٢٢ م بين الذكور (٠, ٥%) ، كما وصلت نسبة معدلات البطالة بين الإناث فى نفس العام (١٨,٤ %).

إجمالاً وضوء ما سبق يتبين أن المجتمع المصري يمر بأوضاع مجتمعية واقتصادية ومالية صعبة، نتج عنها تضاعف الأسعار وارتفاع معدل التضخم، ونقص قيمة العملة المحلية، والتأثر بالأزمة المالية العالمية. كما يتبين أن هناك بعض المتغيرات التي تفرض على التعليم الجامعي سرعة التغير لمواكبتها، كالسعي نحو الجودة والتأهيل للاعتماد، وإدخال المستحدثات التكنولوجية، وتفعيل دور كل من الجامعة في خدمة وتنمية المجتمع، واللا مركزية في إدارة الجامعة. ويصاحب ذلك بزوغ اتجاه جديد يبين عجز مصادر التمويل التقليدية عن مواجهة متطلبات التعليم الجامعي، وضرورة البحث عن أساليب تمويل جديدة ومتنوعة لضمان أداء الجامعات لرسالتها بنجاح (حسين ، وآخرون،٢٠١١، ص ٧١٦). وبالتالي أصبح البحث العلمي في الجامعات لا يؤتي ثماره كما ينبغي، وصار محمل بالعديد من أوجه القصور والضعف، أشار إليها كل من (حباكة، ٢٠١٣، ص ٢٤٨) و(طاحون، وآخرون، ٢٠١٦، ص ص ٣٧٩ –٣٨٠) و(سعودي، ومجاهد، ٢٠١٩، ص ١٣٤) فيما يأتي:

- **ضعف مستوى البحث العلمي وتطبيقاته، وهو المنوط به تطوير المجتمع وحل مشكلاته.**
- **غياب العلاقة التكاملية للجامعة مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة.**
- **غياب ثقافة البحث التي تدعم تطبيق نتائج الأبحاث، أو الاستفادة منها كما ينبغي.**
- **قلة اهتمام الجامعات بالبحث العلمي، وعدم تفاعلها لزيادة المنافسة.**
- **قلة توافر قاعدة بيانات للباحثين ، وضعف الأصالة والإبداع في البحث العلمي.**
- **ضعف توافر أخلاقيات البحث العلمي بصورة كافية، وقلة عدد الباحثين ومساعديهم.**
- **صعوبة تبادل المعلومات البحثية، وغياب خطة واضحة لاستيعاب المبتعثين.**
- **الافتقار إلى خطة تنظم البحث العلمي في الجامعات، ووجود فجوة بين النظرية والتطبيق.**
- **قلة تبني أسلوب العمل في فريق بحثي متكامل التخصصات لتناول المشاكل المطروحة.**
- **أنه لا توجد تشريعات مناسبة في أنظمة أعضاء هيئة التدريس لتوزيع عبئهم الجامعي بين التدريس والبحث العلمي.**
- **ضعف ثقافة البحث العلمي لدى مؤسسات القطاع العام والخاص.**
- **ضعف المشاريع البحثية الجارية في الجامعات وخطط التنمية والاقتصادية.**
- **ضعف الدعم المقدم للبحوث والاستشارات والمشاركة في المؤتمرات لدى العديد من مؤسسات التعليم العالي.**
- **الظروف الاقتصادية التي تعد من أهم معوقات الإنفاق على البحث العلمي في مصر، مقارنة بمعدلات التمويل والإنفاق في جامعات الدول الأوربية والأمريكية.**
- **إهدار مصادر التمويل في ازدواجية الأبحاث، نظرا لغياب التنسيق بين المؤسسات البحثية؛ مما يؤدي إلى تكرار البحوث في نفس الموضوعات.**

ب–مؤشرات قياس الميزة التنافسية للجامعات

تعتبر التنافسية من أبرز سمات العصر الحديث ، والتى يمكن بها تحدد نجاح أو فشل المؤسسات والمنظمات والشركات، حيث أصبح يتحتم على هذه الجهات العمل الجاد المستمر لاكتساب المزايا التنافسية والحفاظ عليها لتحسين موقفها السوقي وقدرتها على مواجهة المنافسين الحاليين والمرتقبين ، وذلك بواسطة سعي المنظمة لبناء أو الحصول على سمات

فريدة عن غيرها من المنافسين في نفس القطاع لكي تحقق التميز عنهم.(سيد،٢٠١٦ ،ص٣١).

وهناك عدة مؤشرات تعبر عن استحواذ الجامعة على ميزة تنافسية، منها تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بها، وجودة خريجيها، ورضا المجتمع ككل عن أدائها، مع اهتمامها بالبرامج والمناهج الدراسية، وكذلك الموارد البشرية من العاملين، وإكسابهم المهارات اللازمة، بالإضافة إلى قدرتها على استحداث مزايا جديدة، واستغلال جميع مواردها لتحقيق قيمة مضافة تلبي رغبة المستفيدين ويصعب على المنافسين تقليدها، كما توجد مؤشرات أخرى أكثر شيوعًا، منها: الربحية، وتشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح أعلى من نظائرها، وهي مقياس لتقييم أداء المؤسسة، عن طريق حساب نسبة صافي الدخل إلى الأصول أو الاستثمارات ، والحصة السوقية: يستخدم هذا المقياس لحساب نصيب المؤسسة من المخرجات في السوق، ومقارنته مع المنافسين الرئيسيين.(جاد الله، ٢٠٢٢، ص ٥٠)

و عليه أصبح البحث العلمي يعتبر من المؤشرات الدالة على وجود ميزة تنافسية للجامعات ، وبالتالى يساهم في تعزيز القدرة التنافسية لها ، وذلك من خلال ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع المحلي، وزيادة رصيد المعرفة الإنسانية، وبناء مراكز البحوث المتخصصة، والعمل على استقطاب الأوقاف والتبرعات وكراسي البحث، والتركيز على النشر العلمي في المنافذ الدولية المعترف بها، وعقد التحالفات الإستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، وإنشاء حاضنات الأعمال ومناطق التقنية، وأخيرًا تطبيقات إدارة المعرفة وريادة الأعمال، وتشجيع بيئة الابتكار والإبداع (عباس، وآخرون، ٢٠٢١، ص ٣٥٤)، والجدول الآتي يوضح مؤشر قياس تنافسية مؤسسات التعليم العالي.

جدول (٨)
مؤشر قياس تنافسية مؤسسات التعليم العالي

المحور	المعايير
الريادة العالمية	.موقع الجامعة في التصنيفات الأكاديمية الدولية
الشراكة المجتمعية	الأوقاف – كراسي البحث
بناء مجتمع المعرفة	حجم الاستثمار – المنتجات – الشراكات الاستثمارية
ريادة الأعمال	حجم الإنفاق – الخريجون أصحاب الأعمال
البحث العلمي	حجم الإنفاق – النشر في المجلات العلمية
التعليم والتعلم	جودة الطلاب – جودة أعضاء هيئة التدريس – جودة البرامج – جودة الخريجين – التقنيات المستخدمة
الاعتماد الأكاديمي	المؤسسي – البرامجي – المهني
جوائز التميز الأكاديمية	عدد الجوائز ونوعها
شهادات المطابقة الدولية	عدد الشهادات ونوعها
الموارد	الأنظمة المالية الإدارية – الخدمات المساندة – مصادر المعلومات
البنية التحتية	المرافق -التحسين المستمر – التقنية
السمعة الأكاديمية	براءات الاختراع – الجوائز الأكاديمية – المجلات العلمية المنشورة – الطلب على الخريجين - التحاق الطلبة الدوليين

المصدر:(الصالح، ٢٠١٣، ص ٣٠٦-٣٠٧)

يتضح من الجدول السابق أن البحث العلمي وحجم الإنفاق عليه يعد من المؤشرات الدالة على وجود ميزة تنافسية للجامعات، كما يتضح أن صيغة الكراسي البحثية عامل مهم لتحقيق ميزة تنافسية للجامعات عن طريق الشراكة المجتمعية وبالتالى توفير مصادر لتحقيق تمويل مستدام للبحث العلمى .

وعلى الرغم من أهمية البحث العلمي في تحقيق تنافسية الجامعات، فإن تقرير البنك الدولي أكد في العديد من المؤشرات التي أصدرها تدهور مركز مصر التنافسي في مؤشر البحوث والتطوير؛ حيث حصلت على ٤,٥ نقاط من ١٠ نقاط في عام ٢٠٠٩م، بينما في عام ٢٠١٢م حصلت على ٤,١١ نقطة من ١٠ نقاط في المؤشر نفسه، وفي مؤشر اقتصاد المعرفة عام ٢٠٠٩م حصلت على الترتيب ٨٣ من ضمن ١٣٥ دولة شملها مؤشر اقتصاد المعرفة

للبنك الدولي، بينما في عام ٢٠١٢م وصلت إلى ترتيب ٩٧ ضمن ١٤٥ دولة شملها نفس المؤشر، ويرجع ضعف الميزة التنافسية للجامعات المصرية للعديد من المعوقات التي تعاني منها، وفي مقدمتها قدم التشريعات القانونية المنظمة للجامعات المصرية، وضعف مواكبتها للتطورات والتغيرات الحديثة، وجمود الهيكل التنظيمي للجامعات؛ مما لا يسمح لها بتطوير أدائها، وضعف الاستفادة من البحث العلمي في عمليات صنع القرارات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. (رحيم، وآخرون، ٢٠٢١ ، ص٣٢٢)

ج- مؤشر المعرفة العالمي

مؤشر المعرفة العالمي هو نتاج مبادرة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، أعلن عنه في قمة المعرفة لسنة ٢٠١٦م؛ تأكيدا للدور الإستراتيجي للمعرفة ولأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، ويركز مؤشر المعرفة العالمي على قياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، في سياق مقاربة مفاهيمية ومنهجية متناسقة تتميز بما يلي: الاستناد إلى رؤية فكرية مبنية على أدبيات وتقارير أممية تؤكد تلازمية المعرفة والتنمية، واعتماد المفهوم الواسع للمعرفة كمضمون مركب متعدد الأبعاد يمكن أن يتجلى بأشكال مختلفة عبر قطاعات متكاملة، هي: التعليم بمختلف مراحله، والبحث والتطوير والابتكار، والتكنولوجيا والاقتصاد وغيرها.(عامر، وآخرون، ٢٠٢١ ،ص ٧٠٢)

وبالنسبة لترتيب مصر في مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢٣ م كان أداء الدولة متواضعًا من حيث البنية التحتية المعرفية؛ حيث احتلت المرتبة ٩٠ بين ١٣٣ دولة في مؤشر المعرفة العالمي عام٢٠٢٣ م ، و المرتبة ٢٤ بين ٢٨ دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة راشد آل مكتوم ، مؤشر المعرفة العالمي، ٢٠٢٣ ، ص ٤٠٣)، وفي الجدول التالي توضيح لذلك.

جدول (٩)
أداء مصر في البحث العلمي ضمن المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢٣م

المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي	المرتبة بين الدول	القيمة
التعليم العالي	١٣٣/٩٤	٣٧,٢٧
البحث والتطوير والابتكار	١٣٣/٩٠	٢٤,٠١
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٣٣/٨٥	٣٩,٧٥
الاقتصاد	١٣٣/٨٥	٤٥,٩
البيئة التمكينية	١٣٣/١١٥	٤٢,٠٦

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة راشد آل مكتوم ، مؤشر المعرفة العالمي، ٢٠٢٣، ص ٤٠٣)

تشير معطيات الجدول السابق أن البحث والتطوير والابتكار في مصر يحتل المرتبة ٩٠ بين ١٣٣ دولة ضمن المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي، وهي مرتبة متواضعة. كما يأتي الجدول التالي ليبين أداء المؤشر الفرعية لمنظومة البحث العلمي المصرية في مؤشر المعرفة العالمي:

جدول (١٠)
أداء المؤشرات الفرعية لمنظومة البحث العلمى
في مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢٣م

المؤشر	الترتيب	القيمة
المدخلات، وتشمل: مدخلات مؤسسات البحث والتطوير، ومدخلات البحث والتطوير والابتكار في شركات الأعمال، ومدخلات الابتكار المجتمعي.	٩٣	٢١,٨٥
المخرجات، وتشمل: مخرجات مؤسسات البحث والتطوير، ومخرجات البحث والتطوير والابتكار في شركات الأعمال، ومخرجات الابتكار المجتمعي.	٩٣	٢١,٥٢
التأثير (ويختص بالجودة فى البحث العلمى والروابط المجتمعية وتطوير الأعمال)	٧٧	٢٨,٦٥
ترتيب مصر فى مؤشر البحث العلمى	١٣٣/٩٠ دولة	

الجدول من إعداد الباحثين بالاستعانة بالمصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة راشد آل مكتوم ، مؤشر المعرفة العالمي، ٢٠٢٣ ، ص٤٠٤)

يلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يهتم بقياس المؤشرات الفرعية لمنظومة البحث العلمي في ضوء مؤشر المعرفة العالمي ٢٠٢٣م والتى تشمل أولاً : مدخلات مؤسسات البحث والتطوير، ممثلة فى مدخلات البحث والتطوير والابتكار في شركات الأعمال، ومدخلات الابتكار المجتمعي ، وثانياً :مخرجات مؤسسات البحث والتطوير، والذى يختص بمخرجات البحث والتطوير والابتكار في شركات الأعمال، ومخرجات الابتكار المجتمعي ، وثالثاً: التأثير ويختص بالجودة فى البحث

العلمى والروابط المجتمعية وتطوير الأعمال ، أن المؤشر الفرعي (التأثير) ، قد حصل على المرتبة ٧٧ من ١٣٣ وهي مرتبة متواضعة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة، تساهم في دفع حركة تطوير البحث العلمي وزيادة فاعليته؛ لتجويد الأداء البحثي للمؤسسات الجامعية.

د- تدويل البحث العلمي

لقد تبنت منظمة اليونسكو إستراتيجية تدويل البحث العلمي منذ أواخر التسعينات عام ١٩٩٨م، حينما أقرت ذلك كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية، من خلال إضفاء بعد دولي متعدد الثقافات على جميع جوانبها وأنشطتها، وحثت الجامعات والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل، وجعلت منه أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، أما عن مفهوم تدويل البحث العلمي، فيعرف بأنه إضفاء الصبغة الدولية متعددة الثقافات على الجهود البحثية، من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والمواقع الافتراضية بأرقام إيداع تحفظ الإنتاج، وتسهل إجراءات تبادل المعرفة، وتنظم المعاملات العلمية ، ويعرف أيضا بأنه إضفاء بعد دولي أو بعد متعدد الثقافات على أنشطة البحوث والتطوير كافة؛ بهدف الارتقاء بجميع البرامج البحثية، وتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا. (عبدالله، ٢٠١٨، ص ١١٩)

إن تدويل البحث العلمي يهدف إلى تجويد الأداء البحثي للجامعات، عن طريق ربط الموارد المحلية بالموارد الدولية لإجراء الأبحاث المشتركة، وإيجاد الحلول العلمية المختلفة، بالإضافة إلى اجتذاب أفضل المواهب الدولية إلى الجامعات المحلية، والارتقاء بالقدرات البحثية الوطنية، كما تبرز أهمية تدويل البحث العلمي بدعم أشكال التعاون البحثي على المستوى الدولي، وبناء شبكة أكاديمية عالمية وديناميكية واسعة النطاق، وصناعة الإبداع والابتكار، وإيجاد الآليات المناسبة لمجابهة التحديات العالمية، إضافة الى أن تدويل البحث العلمي يسهم في توليد المعرفة الأصيلة، وتطبيقها في مجالات صناعية وخدمية، وعليه يعد تدويل البحث العلمي من أهم العناصر التي تعمق النظرة الاقتصادية للبحث العلمي، ويرجع ذلك إلى البعد التجاري للتدويل بشكل عام، والذي يتيح للجامعة توليد مصادر للتمويل الذاتي(العتيبي، ٢٠٢٠، ص ص ٣٨ –٣٩)

وعلى الرغم من أهمية التدويل في مجال البحث العلمي الجامعي، فإن هناك العديد من الدراسات التي أشارات لوجود أوجه قصور تعوق الجامعات المصرية عن تحقيق ذلك، ومنها دراسة (عبدالقوي، ٢٠١٥ ، ص١٣٥) التي أكدت محدودية الدور الذي تؤديه بحوث الجامعات فى –مجال التدويل– ، حيث يتم التركيز على الوظيفة التدريسية، أما الوظيفة البحثية فغالبًا ما ترتبط بالترقي في السلك الجامعي، بالإضافة لكون الرسائل العلمية وبحوث المؤتمرات والدوريات العلمية وهي أبرز منتجات البحث العلمي ، تعتمد في الغالب على الرؤية الذاتية للباحثين في اختيار موضوعاتها، وغياب التنسيق بين مؤسسات كل من البحث والتطوير في مصر، وتفكك الروابط بينها.

هـ– مؤشرات البحث العلمي في التصنيف العالمي للجامعات

تتأثر الجامعات بالعوامل المحيطة بها في المجتمعات، والتي تتسم بصفة التغيير السريع والمستمر، ومن أهم تلك التحديات، تصاعد المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، وقد واكب ذلك تزايد توقعات وضغوط المجتمع، مع سرعة وسهولة تبادل المعلومات، واستخدام وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي في كل مجالات الحياة، وقد تأثر مجال التعليم نتيجة لذلك، حيث أصبحت المنافسة أكثر شراسة بين الجامعات، فوجدت الجامعات أن عليها مواكبة المتغيرات لجذب الطلاب، ويتمثل ذلك في: زيادة فرص وإمكانات تنويع البرامج والخدمات الجامعية، وفق رغبات وقدرات المستفيدين من تلك الخدمات(وهم الطلاب) لتمكينهم من أداء أدوارهم في التنمية، وتلبية احتياجات سوق العمل (عاصم،٢٠٢٢، ص ٢٤).

لهذا قد زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالتصنيفات العالمية للجامعات وزادت حدة التنافسية بين بعض الجامعات وبعضها الآخر، مما جعل عديدا من الجامعات تختار أفضل باحثيها ليتولى قيادة الجامعة، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات حين أشارت إلى أن أفضل الجامعات البحثية على مستوى العالم في التصنيفات الأكاديمية للجامعات يقودها أفضل الباحثين داخلها، ومنهم عدد كبير حاصل على جائزة نوبل(رجب ، و عزازي، ٢٠١٦ ،ص٣٢)

وتوجد تصنيفات متعددة للجامعات العالمية ومن أشهرها تصنيف شنغهاى والذى يركز على معيار مخرجات البحث العلمي : وهو معيار يضم مؤشرين ، الاول خاص بالأبحاث العلمية المنشورة في مجلتي العلوم والطبيعة ونسبته ٢٠% ، والثانى خاص بالمقالات المنشورة في

دليل النشر العلمي للعلوم الاجتماعية ، ودليل النشر للفنون والعلوم الانسانية، ونسبته ٢٠%(بدوي، و عز الدين، ٢٠٢٣ ، ص ٤٧)

جدول (١١)

ترتيب الجامعات المصرية فى تصنيف شنغهاى في الفترة من ٢٠٢٠ م إلى ٢٠٢٢م

الجامعة /العام	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
القاهرة	٤٠١-٥٠٠	٤٠١-٥٠٠	٣٠١-٤٠٠
الاسكندرية	٧٠١-٨٠٠	٦٠١-٧٠٠	٥٠١-٦٠٠
المنصورة	٨٠١-٩٠٠	٧٠١-٨٠٠	٦٠١-٧٠٠
عين شمس	٨٠١-٩٠٠	٧٠١-٨٠٠	٧٠١-٨٠٠
الأزهر	-	٨٠١-٩٠٠	٨٠١-٩٠٠
الزقازيق	٩٠١-١٠٠٠	٨٠١-٩٠٠	٨٠١-٩٠٠
كفر الشيخ	-	-	٩٠١-١٠٠٠

المصدر : (بدوي ، و عز الدين، ٢٠٢٣ ، ص ٤٨)

بإستقراء الجدول السابق يتبين ضعف ترتيب الجامعات المصرية فى تصنيف شنغهاى حيث حصلت جامعة القاهرة على الترتيب (٣٠١-٤٠٠) عام ٢٠٢٢ م ، وجاءت جامعة كفر الشيخ فى المرتبة الأخيرة حيث حصلت على الترتيب (٩٠١-١٠٠٠) فى العام نفسه ، الأمر الذى يشير إلى ضعف ترتيب الجامعات المصرية فى قوائم تصنيف الجامعات عالمياً .

وهو ما أكدته دراسة (محمد ، وآخرون، ٢٠٢٠ ، ص ٥١٤) والتى أشارت إلى أنه بالرغم من أهمية التصنيفات العالمية للجامعات واعتبارها بمثابة مؤشر عن الميزة التنافسية التي تمتلكها الجامعة سواء كان على المستوي المحلي أو العالمي ، حصلت الجامعات المصرية على مراكز متأخرة جدا في التصنيفات العالمية للجامعات، بل وغابت نهائيا في بعض السنوات عن التصنيف على المستوى العالمي ، مما أدى إلى ضعف الوضع التنافسي للجامعات المصرية في تلك التصنيفات، وضعف مؤشرات ومعايير تنافسية الجامعات المصرية.

ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة (عبدالمجيد، وحجازي، ٢٠١٠، ص ٦٣٣) ، من ضعف ترتيب الجامعات المصرية فى قوائم أفضل جامعات العالم، وتراجعه على المستويين الأفريقي والعربي، وأن البحث العلمي لا يحتل مكانة لائقة فيها، وأنها ليس لها إنجازات في هذا المجال تستحق أن تذكر، بالمقارنة بإنجازات الجامعات الأخرى في العالم. وهذا لا يعني أن الجامعات المصرية تعاني من نقص في العلماء والعقول العلمية المتميزة، ولكن الأزمة تنبع من عاملين أساسيين: أحدهما يتعلق بالمناخ العام الذي تعيشه جامعاتنا وأساتذتها وطلابها، والآخر يتعلق بالموارد والإمكانات المتاحة لجامعاتنا ، وخصوصًا المتاحة للبحث العلمي

في ضوء ما سبق، يتبين أن التحليل البيئي لواقع منظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية، قد أسفر عن مجموعة من العناصر الإستراتيجية في بيئتها الداخلية، تمثلت في نقاط قوة تميزها وتنافس بها، ونقاط ضعف تحدّ من قدرتها على تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى مجموعة عناصر إستراتيجية في بيئتها الخارجية، تمثلت في فرص متاحة يجب اغتنامها، وتهديدات محتملة يجب تحديد أفضل السبل للتعامل معها، بحيث لا تؤثر في قدرتها على امتلاك بدائل لمصادر تمويل مستدام، تساعدها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وفي المحور التالي سيتم إلقاء الضوء على هذه العناصر بالتفصيل.

(٣) – نتائج التحليل البيئي (SWOTAnalysis) والغايات الإستراتيجية المقترحة للكراسي البحثية.

(أ)– نتائج التحليل البيئي (SWOTAnalysis)

بناء على الإطار التحليلي لواقع منظومة البحث العلمي ومصادر تمويلها بالجامعات المصرية باستخدام أسلوب التحليل البيئي **SWOTAnalysis**، تم تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجهها، وذلك فيما يلي:

أولا: نتائج تحليل عناصرالبيئة الداخلية لمنظومة البحث العلمي وتمويلها بالجامعات المصرية

–نقاط القوة (Strengths)

- **توفر سمعة جيدة لمنظومة البحث العلمي محليًا وعالميًا.**
- **ارتباط منظومة البحث العلمي بالعديد من اتفاقيات التعاون مع جامعات وهيئات عالمية.**
- **امتلاك منظومة البحث العلمي كوادر بشرية متميزة، وبيئة تعليمية وبحثية فاعلة.**
- **وجود ميزانية للإنفاق على منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية.**
- **توفر بنية أساسية وتكنولوجية تساعد في تحقيق منظومة البحث العلمي بالحامعات لأهدافها بكفاءة.**
- **تنوع تخصصات البحث العلمي وتعددها أنشطتها.**
- **وجود آليات للنشر العلمي بالجامعات.**
- **التوجه نحو الجامعات البحثية والرائدة.**
- **تدعيم منظومة البحث العلمي بالبعثات والإشراف المشترك والمهمات العلمية.**
- **توجه منظومة البحث العلمي إلى بناء مجتمع بحثي تنافسي.**

- **اهتمام منظومة البحث العلمي بزيادة فرص المشاركة في تمويل الأبحاث والأنشطة العلمية.**
- **وجود هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار.**
- **اهتمام منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية بالتصنيفات العالمية وترتيبها.**
- **محاولة حصول منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية على ميزة تنافسية.**
- **وجود سياسات ومبادرات وقوانين داعمة لمنظومة البحث العلمى بالجامعات .**

–نقاط الضعف (Weaknesses)

- **غياب معايير محددة لتقييم كفاءة منظومة البحث العلمي بالجامعات ومصادر تمويلها ومتابعتها.**
- **ضعف كفاءة نظم المعلومات والاتصالات لربط منظومة البحث العلمى بالجامعات بالمجتمع وقطاعات الاستثمار والصناعة .**
- **ضعف استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في برامج التدريس بالجامعة؛ نظرًا لعدم توافرها بشكل كافٍ.**
- **أن القطاع الحكومي يعد الممول الرئيس لمنظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية.**
- **ضعف نظام مراجعة اللوائح والقواعد وإجراءات العمل وتحسين الأداء لمنظومة البحث العلمى الجامعى .**
- **انخفاض مرتبات أعضاء هيئة التدريس؛ مما أدى إلى عدم تفرغهم للبحث العلمي.**
- **ضعف التفاعل البحثي بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات.**
- **ضعف توجه البرامج البحثية بالجامعات ـ بشكل كاف ـ إلى تلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، وتزويد الباحثين بالمهارات الضرورية لتحقيق ميزة تنافسية لهم.**
- **محدودية مشاركة قطاعات المجتمع في تمويل البحوث العلمية للجامعة.**
- **قلة التركيز على مصادر تمويل بديلة لمنظومة البحث العلمي بالجامعات.**
- **ضعف مستوى تأهيل الموارد البشرية العاملة في مجال البحث العلمي بالجامعات.**

(ثانيا)– نتائج تحليل عناصرالبيئة الخارجية لمنظومة البحث العلمي وتمويلها بالجامعات المصرية

–الفرص المتاحة Opportunities

- **الاهتمام المحلي والإقليمي والعالمي بالبحث العلمي الجامعى ودوره في حل قضايا المجتمعات.**
- **حرص السياسة العامة للدولة على دعم منظومة البحث العلمي الجامعى ؛ لتتوافق مع متطلبات رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ م .**
- **حرص السياق المجتمعي على تدعيم منظومة البحث العلمي بالجامعات.**
- **وجود المجلس الأعلى للبحث العلمي ودوره في دعم منظومة البحث العلمي بالجامعات ومصادر تمويلها .**
- **التوجه نحو تدويل البحث العلمي الجامعى ، والأخذ بفلسفة التدويل وآليات تحقيقه؛ لزيادة مصادر التمويل.**
- **الاهتمام بتسويق البحوث الجامعية؛ لزيادة فرص التمويل، ووضعها ضمن أولويات الخطط الجامعية.**
- **التوجه الحكومي نحو البحث عن مصادر بديلة لتمويل البحوث العلمية بالجامعات، ووضع الآليات اللازمة لتحقيق ذلك.**
- **التوجه الحكومي لنشر ثقافة الاستثمار البحثي فى الانتاج والصناعة ، وتفعيل دور الجامعات في تحقيق ذلك.**

–التهديدات المحتملة Threats

- **محدودة مؤشرات البحث العلمي في التصنيف العالمي للجامعات.**
- **انخفاض الدافعية للابتكار والإبداع والتميز البحثي الجامعى ؛ نتيجة لضعف التمويل.**
- **غياب الجامعات المصرية عن قوائم أفضل جامعات العالم، وتراجع ترتيبها.**
- **عدم التوازن بين مصادر الإنفاق المخصصة لأنشطة البحث العلمي بالجامعات والاحتياجات الفعلية.**
- **ضعف اهتمام الجامعات بمنظومة البحث العلمي، وضعف الإرتقاء بها لتوليد المعرفة الأصيلة، وتطبيقها في مجالات صناعية وخدمية.**
- **وجود مؤشر المعرفة العالمي، ودوره في الإرتقاء بمنظومة البحث العلمى بالجامعات من أجل بناء اقتصاد قائم على المعرفة والبحث والتطوير.**

- تواضع الإنفاق على البحث العلمي وخاصة الجامعى ، مقارنة بالعديد من دول العالم.
- محدودية الدور الذي تؤديه بحوث بعض الجامعات؛ حيث ترتبط غالبا بالترقي .
- الفجوة الواسعة بين توقعات سوق العمل ومخرجات منظومة البحث العلمي بالجامعات.
- وجود جامعات منافسة تعتمد على الكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل البحث العلمي.

(ب)–الغايات الإستراتيجية المقترحة للكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية.

في ضوء ما أسفر عنه التحليل البيئي من نقاط قوة ونقاط ضعف في البيئة الداخلية، ومن فرص وتهديدات في البيئة الخارجية لمنظومة البحث العلمي وتمويلها بالجامعات المصرية، يمكن تحديد الغايات الإستراتيجية المقترحة للكراسي البحثية، كخطوة أساسية يعتمد عليها في وضع المؤشرات التخطيطية، وذلك فيما يلي:

١–الغاية الأولى: تحديد السياسات المرتبطة برؤية الكرسي البحثي ورسالته وأهدافه كمصدر بديل لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية.

ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الإستراتيجية التالية:

– صياغة سياسات بحثية بالجامعات تؤمن برؤية ورسالة وأهداف الكراسي البحثية، وبيان كيفية تفعيلها لتحقيق تمويل مستدام لمنظومة البحث العلمي بمصر.

– تطوير أنظمة ولوائح البحث العلمي وتمويله بالجامعات المصرية للتتوافق مع أهداف الكراسي البحثية.

– وضع خطة بحيثة بمنظومة البحث العلمي بالجامعات تتضمن الصيغ المختلفة للكراسي البحثية وكيفية الاستفادة منها في توفير تمويل مستدام لأنشطة البحث العلمى .

– الحرص على زيادة الاستثمار في مجالات البحث العلمي والابتكار من خلال الكراسي البحثية.

٢–الغاية الثانية: البنية التنظيمية المرتبطة بنوعية الكرسي البحثي وهيكله التنظيمي

ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الإستراتيجية التالية:

– دعم وإنشاء كراسي البحث في الجامعات المختلفة؛ وذلك لدعم عملية تمويل البحث العلمي.

– توفير بيئة محفزة للكراسي البحثية تحقق رضا القائمين على البحث العلمي.

– تطوير البنية التحتية لمنظومة البحث العلمي وربطها بالمستحدثات التكنولوجية لتتلاءم مع الكراسي البحثية.

– تنفيذ إجراءات تحفيزية تشجع القطاع الخاص على الاهتمام بالبحث والتطوير، واعتبار الكراسى البحثية مدخلاً لتحقيق ذلك.

– وجود برامج للكراسي البحثية لتقديم الهبات ولدعم البحث والتطوير في اختصاص محدد تريد الجامعة الدخول فيه وتنمية مواردها من خلاله.

– وجود أنظمة إدارية ومالية تتسم بالمرونة ، وتجنب البيروقراطية لتسهيل العمل البحثي.

٣–الغاية الثالثة: تحسين الموارد المادية والبشرية المرتبطة بالكراسي البحثية.

ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الإستراتيجية التالية:

– تطوير إجراءات ربط تمويل الأنشطة البحثية بالجامعات مع الكراسي البحثية.

– وضع آليات لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس والباحثين للعمل في برامج الكراسي البحثية والإشراف على تمويلها.

–تهيئة وتدريب أعضاء هيئة التدريس والعاملين بمجال البحث العلمي بالجامعات المصرية للتعامل مع متطلبات الكراسي البحثية.

–تعزيز كفاءة وقدرات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الراغبين في الالتحاق بالأنشطة العلمية للكراسي البحثية.

٤–الغاية الرابعة: التسويق والنشر للكرسي البحثي.

ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الإستراتيجية التالية:

– استحداث برامج لتسويق ونشر البحث العلمي المرتبط بالكرسي البحثي بالجامعات.

– تبني آليات للشراكة العلمية والبحثية واتفاقيات للتعاون على المستويين المحلي والدولي في مجال الكراسي البحثية.

– تخصيص نسبة محددة من ميزانية الكرسي البحثي لغرض النشر العلمي لإنتاجه البحثي.

– العمل على تحقيق الاستفادة المثلى من عقود المشاريع التي يقوم بها الكرسي البحثي لدعم منظومة البحث العلمي بالجامعات.

– إطلاق مبادرات أو برامج إعلامية لرفع الوعي المجتمعى بأهمية الأنشطة البحثية المقدمة من خلال الكرسي البحثي في خدمة المجتمع وحل قضاياه.

المحور الرابع: مؤشرات تخطيطية مقترحة للكراسي البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمي بالجامعات المصرية

في ضوء ما تم عرضه في البحث الراهن من إطار نظري ودراسات سابقة وتحليل SWOT لمنظومة البحث العلمي وتمويلها بالجامعات المصرية، وما أسفر عنه من غايات إستراتيجية أظهرت أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الكراسي البحثية في النهوض بالبحث العلمي بالجامعات المصرية، واعتبارها مصدرًا مهمًّا للتمويل المستدام الذي يتاح أمام الباحثين والعلماء، مما يؤدي بدوره لإحداث تنمية مجتمعية، من خلال دفع عجلة التطوير والبحث العلمي، نتيجة مد قطاع المجتمع بأفراد من الباحثين المهرة، الذين تدربوا على مشروعات حقيقية، واكتسبوا منها الكثير من الخبرات العملية، في ضوء ما سبق يمكن تحديد المؤشرات التخطيطية المقترحة كما يلي:

(١)–مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالغاية الأولى ، وهي السياسات المتعلقة برؤية ورسالة وأهداف الكرسي البحثي بالجامعات المصرية.

أ–الرؤية الإستراتيجية للكرسي البحثي

أن يكون الكرسي البحثي وحدة بحثية جامعية ذات تمويل مستدام ، تحقق جهود البحث العلمي الرامية لخدمة قضايا المجتمع ، و التنمية المستدامة وتعزز ثقافة الإبداع والابتكار و الريادة العلمية محلياً وإقليمياً ودولياً.

المؤشر التخطيطي:

– عدد المراجعات التي تمت على التشريعات المرتبطة برؤية الكرسي البحثي.

–رضا المستفيدين عن رؤية الكرسي البحثي بميدان البحث العلمي بالجامعات ودوره في خدمة قضايا المجتمع.

–رضا المستفدين عن طرق التمويل المستدام للبحث العلمى المرتبطة بالكرسي البحثي.

– عدد براءات الاختراع والأبحاث المنشورة التي حققها الكرسي البحثي.

المستهدف:

–زيادة عدد الوحدات البحثية للكراسي العملية بالجامعات

– زيادة عدد الأساتذة المتخصصين المشهود لهم بالتميز العلمي والخبرة الرائدة والسمعة الدولية والعاملين بوحدة الكراسي البحثية.

المسئول عن التنفيذ: الجامعات المصرية والمؤسسات التابعة لها.

التوصية: العمل على صياغة رؤية الكرسي البحثي ضمن الخطط الإستراتيجية للجامعات.

ب– الرسالة الإستراتيجية للكرسي البحثي: يلتزم الكرسي البحثي بتوفير بيئة بحثية تحرص على إثراء المكانة العلمية والبحثية للجامعة ، وتوفير منظومة علمية وبحثية جاذبة للخبرات والكفاءات المتميزة ، والتى يمكن الاستفادة منها في تشجيع الإبداع العلمي والابتكار لدى الباحثين ودعم برامج ومخرجات البحث العلمي وتسويقها.

المؤشر التخطيطي:

– عدد المراجعات التي تمت على التشريعات المرتبطة برسالة الكرسي البحثي.

– معدل البرامج والأنشطة البحثية للكرسي البحثي.

– عدد البحوث المنشورة من خلال الكرسي البحثي.

– رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من خلال الكرسي البحثي.

–عدد اللقاءات العلمية التي ينظمها الكرسي البحثي للموارد البشرية بالجامعة لنشر ثقافة الإبداع العلمي والابتكار.

– تقدير المجتمع لجودة الإنتاج العلمي للكرسي البحثي.

–قياس مستوى الخدمات المقدمة من خلال الكرسي البحثي لنشر ثقافة الابتكار والإبداع.

المستهدف:

زيادة عدد الشراكات البحثية، وزيادة عدد الأبحاث العلمية المنشورة، وزيادة عدد براءات الاختراع.

المسئول عن التنفيذ: الجامعات المصرية والمؤسسات التابعة لها.

التوصية: العمل على صياغة رسالة الكرسي البحثي ضمن الخطط الإستراتيجية للجامعات.

ج– أهداف الكرسي البحثي:

- **إجراء البحوث العلمية، مع الإسهام في تطوير برامج الدراسات العليا بالجامعات، والاستفادة منهما في دعم البحث العلمي.**
- **جذب واستقطاب الكفاءات الأكاديمية والبحثية المحلية والعالمية ذات الإنجاز العلمي المتميز والاستفادة منها في تطوير منظومة البحث العلمي.**

- **الاستفادة من الخبرات العلمية العالمية، وتسخيرها لتطوير الرصيد المعرفي والبحثي للجامعة والمجتمع.**
- **توفير الدعم المالي للأبحاث العلمية والأنشطة البحثية التي يشرف عليها الكرسي البحثي.**
- **المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وتطويره بعقد شاركات بحثية مع المؤسسات الصناعية.**

المؤشر التخطيطى:

– عدد المراجعات التي تمت على الخطط السنوية المتعلقة بأهداف الكرسي البحثي.

– تقويم المستفدين للأنشطة المقدمة من خلال الكرسي البحثي.

– تقويم الجهات المشاركة لكفاءة البرامج المقدمة بالكرسي البحثي والتمويل.

– تقييم الباحثين وطلاب الدراسات العليا المشاركين لجودة الخدمات المقدمة لهم من خلال الكرسي البحثي.

– متوسط عدد البحوث العلمية المقدمة من خلال الكرسي البحثي.

–عدد الشراكات البحثية المجتمعية الراغبة في التعامل مع أنشطة الكرسي البحثي ذات العائد المادي.

–نسبة الميزانية المخصصة من خلال الكرسي البحثي للبحوث والمشاريع البحثية.

– نسبة التمويل الخارجي من المؤسسات المجتمعية التي تشارك الكرسي البحثي.

– عدد المؤسسات الصناعية الراغبة في التعامل مع الكرسي البحثي.

– إجمالي الموازنة المخصصة للكرسي البحثي للإنفاق على المشاريع البحثية.

– عدد الكفاءات الأكاديمية والبحثية المحلية والعالمية ذات الإنجاز العلمي المتميز والتي يتضمنها الكرسي البحثي.

– نسبة تسرب الباحثين من أنشطة الكرسي البحثي.

المستهدف:

–زيادة الشراكات البحثية المجتمعية الراغبة في التعامل مع أنشطة الكرسي ذات العائد المادي.

–زيادة الكفاءات الأكاديمية والبحثية المحلية والعالمية ذات الإنجاز العلمي المتميز، مع الاهتمام بزيادة التمويل الخارجي من قبل المؤسسات المجتمعية التي تشارك الكرسي البحثي.

المسئول عن التنفيذ: الجامعات المصرية والمؤسسات التابعة لها.

التوصية: العمل على نشر أهداف الكرسي البحثي بين الباحثين وأبناء المجتمع، وحثهم على المشاركة، بالإضافة إلى التطلع إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المهتمة بالبحث العلمى وتعظيم دوره فى خدمة الصناعة والانتاج.

(٢)–موشرات تخطيطية مرتبطة بالغاية الإستراتيجية الثانية، وهي البنية التنظيمية المرتبطة بنوعية الكرسي البحثي، وتتمثل في:

أ– نوعية الكرسي البحثي: وجود أنواع مختلفة للكراسي البحثية بالجامعات المصرية، والاستفادة منها في توفير تمويل مستدام لأنشطة البحوث العلمية.

المؤشر التخطيطي:

– عدد الكراسي البحثية الدائمة بالجامعات المصرية.

– عدد الكراسي العلمية بالجامعات المصرية، والمخصصة لمنح دراسية أو بحثية تقدمها الجامعة بالتعاون مع إحدى الجهات الداعمة.

– عدد الكراسي البحثية بالجامعات المصرية والتي أنشئت نتيجة اتحاد معين بين بعض الجامعات.

– عدد الكراسي البحثية بالجامعات المصرية، والتي أنشئت لتكريم أحد أعضاء هيئة التدريس البارزين بالجامعة أو الكلية.

– عدد الكراسي البحثية بالجامعات المصرية والتي أنشئت للاستدامة البحثية.

– رضا المستفيدين عن نوعية الكرسي البحثي.

–تقييم المستفيدين لنوعية الكرسي البحثي.

– نسبة الكراسي البحثية التي توقفت عن العمل بالجامعات المصرية.

المستهدف: زيادة عدد الكراسي البحثية بالجامعات المصرية بحيث لا يقل عن اثنين في كل جامعة.

المسئول عن التنفيذ: الجامعات المصرية والمؤسسات التابعة لها.

التوصية: أن تتنوع الكراسي البحثية بالجامعات لزيادة مصادر التمويل المستدام لمنظومة البحث العلمي.

ب الهيكل التنظيمى واللوائح المنظمة للكرسى البحثي بالجامعات المصرية

وجود هيكل تنظيمي لوحدة الكرسي البحثى بالجامعات، وكذلك لائحة معتمدة من مجلس الجامعة خاصة بالكرسي البحثي ومتطلبات تنفيذه ، مع معرفة (نسبة الأرباح) الخاصة بالباحثين المشاركين في الكرسي، وتسهيل الإجراءات الروتينية لتسوية وصرف مستحقات المشروعات البحثية التى تتم من خلاله.

المؤشر التخطيطي:

- **رضا المستفيدين عن لائحة الكرسي البحثي ومتطلبات إنشائه.**
- **رضا المستفيدين عن الهيكل التنظيمي للكرسي البحثي.**
- **تقييم المستفيدين للهيكل التنظيمي للكرسي البحثي.**
- **نسبة الأرباح الخاصة بالباحثين المشاركين في الكرسي البحثي.**
- **رضا المستفيدين عن إجراءات صرف مستحقات المشروع البحثي المرتبط بالكرسى .**
- **تقييم المستفيدين لموقع الكرسي البحثي والتجهيزات المخصصة لإنشائه.**
- **نسبة المراجعات التى تمت على اللوائح والقوانين المنظمة لعمل الكرسي البحثي .**
- **عدد الوثائق المعلنة والمعتمدة من الجامعة الخاصة بالكرسي البحثي الموجود بها.**
- **نسبة الحوافز والمكآفات المخصصة للباحثين المشاركين فى الكرسى البحثى .**
- **عدد المستفدين من الحوافز والمكآفات التي يمنحها الكرسي البحثي.**

المستهدف: تخصيص نسبة من أرباح الكرسي لتطوير البيئة التنظيمية للكرسي، مع مراعاة تبنى الكرسي البحثي مجالات تخدم رسالة الجامعة واحتياجات المجتمع وسوق العمل والبحث العلمي، وتلبي حاجات الشراكة مع الجهات الممولة.

التوصية: توحيد لائحة الكرسي البحثي بين الجامعات، واعتبارها وحدة ذات طابع خاص لها مخصصات مالية، ويكون لها استقلال إداري ومالي وفق أحكام هذه اللائحة، وتقدم الجهات الحاضنة للكرسي البحثي الدعم الإداري والخدمات المساندة لأداء مهامه المنوط بها ، مع توفر قدر من النزاهة والشفافية لتحقيق التميز البحثي المنشود.

(٣)–موشرات تخطيطية مرتبطة بالغاية الإستراتيجية الثالثة، وهي تحسين الموارد المادية والبشرية المرتبطة بالكرسي البحثي.

والتي تهدف إلى تطوير اجراءات لربط تمويل الأنشطة البحثية بالجامعات مع الكرسي البحثي ووضع اليات لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس والباحثين للعمل في برامج الكرسي البحثي

والاشراف على تمويلها، وتهيئة أعضاء هيئة التدريس والعاملين بمجال البحث العلمي بالجامعات المصرية وتدريبهم على التعامل مع متطلبات الكرسي البحثي، وتعزيز كفاءة وقدرات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الراغبين في الالتحاق بالأنشطة العلمية للكرسي البحثي.

–المؤشر التخطيطي:

– رضا المستفيدين عن الموارد المادية المرتبطة بالكرسي البحثي.

– تقييم المستفيدين لآليات إستقطاب أعضاء هيئة التدريس والباحثين للعمل في برامج الكرسي البحثي.

–تقييم المستفيدين لكفاءة وقدرات الباحثين العاملين في برامج الكرسي البحثي.

– عدد البرامج التدريبية المقدمة للعاملين بالكرسي البحثي.

– رضا المستفيدين عن كفاءة الموارد البشرية للكرسي البحثي.

– رضا المستفيدين عن سياسات إدارة الكرسي البحثي بما فيها التمويل وخطط التنفيذ.

– معدل الإنفاق على المشروع البحثي من إجمالي الميزانية المخصصة للكرسي البحثي.

المستهدف :وضع أنظمة إدارية تراعي إمتلاك نماذج تقييم تكون واضحة وشاملة لتحسين الموارد المادية والبشرية المرتبطة بالكراسي البحثية.

المسئول عن التنفيذ: الجامعات المصرية والمؤسسات التابعة لها.

التوصية: تشجيع الكفاءات العلمية بالجامعات المصرية على الانضمام للكرسي البحثي، بالإضافة إلى تحديث آليات التمويل التي يتبناها الكرسي البحثي؛ بحيث يتوافق مع طبيعة البرامج والأنشطة التي يقدمها، وذلك من خلال تشكيل لجنة متخصصة لهذا الغرض.

(٤)–موشرات تخطيطية مرتبطة بالغاية الإستراتيجية الرابعة: التسويق والنشر للكرسي البحثي، والتي تهدف إلى استحداث برامج لتسويق ونشر البحث العلمي المرتبط بالكرسي البحثي بالجامعات، وتبني آليات للشراكة العلمية والبحثية واتفاقيات التعاون على المستويين المحلي والدولي في مجال الكرسي البحثي، وتخصيص نسبة محددة من ميزانية الكرسي البحثي لغرض النشر العلمي للإنتاج البحثي الذى يشرف عليه، والعمل على تحقيق الاستفادة المثلى من عقود المشاريع التي يقوم بها الكرسي البحثي لدعم منظومة البحث العلمي بالجامعات، وإطلاق مبادرات أو برامج إعلامية لرفع الوعي الاجتماعي بأهمية الأنشطة البحثية المقدمة من خلال الكرسي البحثي في خدمة المجتمع وحل قضاياه.

–المؤشر التخطيطي:

– رضا المستفيدين عن برامج تسويق الكرسي البحثي.

– رضا المستفيدين عن آليات الشراكة العلمية والبحثية بين الكرسي البحثي والجهات المهتمة بالبحث العلمي وتسويقه.

–تقييم المستفيدين للمشاريع البحثية المقدمة من خلال الكرسى البحثى والتى توفر تمويل مستدام.

– نسبة اتفاقيات التعاون على المستويين المحلي والدولي في مجال الكرسي البحثي وتمويله.

– عدد عقود المشاريع المقدمة بواسطة الكرسي البحثي لتوفير تمويل مستدام لمنظومة البحث العلمي بالجامعات.

– نسبة الإنتاج العلمي لمنتسبي الكرسي البحثي الذي استعانت به الجامعة لتحسين تصنيفها العالمي.

– عدد مبادرات رفع الوعي الاجتماعي بأهمية الأنشطة البحثية المقدمة من خلال الكرسي البحثي.

– معدل الانفاق على البحوث المنشورة دوليًّا من خلال الكرسي البحثي.

– عدد الاستشارات والخدمات البحثية ذات العائد المادى المقدمة من خلال الكرسي البحثي للمجتمع وقطاع الأعمال.

– عدد التحالفات الاستراتيجية التى تحقق تمويل مستدام بين الكرسى البحثى ومصادر مجتمعية ذات صلة بالبحث العلمى .

– عدد برامج الشراكة البحثية ذات التمويل المستدام بين الكرسي البحثي ومؤسسات القطاع الصناعي.

– عدد الجهات الإعلامية التي تغطي أنشطة الكرسي البحثي بالجامعة.

–المستهدف: إيجاد بيئة جاذبة تدعم زيادة الاستثمار في البحوث التي تتوافق مع متطلبات العصر والمجتمع، من خلال تشجيع وحفز التعاون العلمي والتكنولوجي والابتكاري بين الكرسي البحثي ومؤسسات المجتمع، وعقد تحالفات دولية مع جهات معنية باستثمار الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي وتسويقه.

–المسئول عن التنفيذ: الجامعات المصرية والمؤسسات التابعة لها.

–التوصية: تشكيل لجنة متخصصة لتطوير آليات تسويق خدمات الكرسي البحثي، بما يتلاءم مع توجهات الجامعة المنشأ بها.

قـــائمة المـــراجع

أولا: المـراجع العـربية

١. إبراهيم، أحمد حسن (٢٠١٧). تصنيف مصر في مؤشر الابتكار العالمي،مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، ع٦٦٥ .

٢. إبراهيم، سعاد خليل، وآخرون (٢٠١٣). تدهور منظومة البحث العلمي في مصر لماذا ؟ ، التنمية الإدارية، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والادارة، ع ١٤٠ .

٣. إبراهيم، وفاء يسري (٢٠١٠). مؤشرات تخطيطية لدعم مساهمة المرأة في نشر ثقافة السلام. المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية – إنعكاسات الازمة المالية العالمية على سياسات الرعاية الاجتماعية، مج ١ ، القاهرة: كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان.

٤. أبو المجد ، مها عبد الله السيد (٢٠٢٢) .بدائل إستراتيجية مقترحة لتحقيق التميز المؤسسي لجامعة بنها بإستخدام مدخل التخطيط الإستراتيجي،مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية ،جامعة الفيوم ، مج١٦،ع٧.

٥. أبو سيف، عبدالناصر سيد، و عبدالله، شاريهان محمد محمد الصادق (٢٠١٩). تصور مقترح لدور الكراسي البحثية في تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا ،مج٧٥، ع٣، ص ص ٤٩٣–٥٢٥ .

٦. أبو شنار، رجائي أحمد محمد (٢٠٢٢). معوقات التخطيط التربوي في المدارس الحكومية في محافظة مأدبا بالأردن من وجهة نظر مديري المدارس ومديراتها خلال جائحة "كوفيد–١٩ .مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث غزة ،مج٦،ع٢٩.

٧. أبو عرابي، سلطان توفيق (٢٠١٠). البحث العلمي في الوطن العربي: واقع وتطلعات. المؤتمر العربي الثالث – الجامعات العربية: التحديات والآفاق، المنظمة العربية للتنمية الادارية.

٨. أحمد، خالد عبدالرحمن ياسين (٢٠٢١). الكراسي البحثية بجامعة أم القرى ودورها في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، العلوم التربوية، جامعة القاهرة ،مج٢٩ ،ع٣ .

٩. آل نملان، ميعاد بنت عبدالله، وآخرون (٢٠٢٢). الكراسي البحثية في كندا وإمكانية الاستفادة منها في جامعة الجوف: دراسة مقارنة. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ،ع٢٩ .
١٠. الالسكو (٢٠٢٢) .النشرة الاحصائية الثامنة ،واقع البحث العلمى فى الدول العربية ، مقارنة مع بقية مناطق ودول العالم .
١١. _____(٢٠٢٣). النشرة الإحصائية الحادية عشر ،متابعة أهداف التنمية المستدامة فى مجال البحث العلمى والتطوير وتكنولوجيا المعلومات التقرير نصف المرحلى ٢٠١٥م–٢٠٢٢ م.
١٢. بدوي، محمود فوزي أحمد، و عز الدين، سماح فؤاد عبدالغفار. (٢٠٢٣). الريادة الاستراتيجية مدخلا لتحسين ترتيب جامعة المنوفية في التصنيفات العالمية للجامعات .المجلة التربوية، جامعة سوهاج، ج١٠٩ .
١٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة راشد آل مكتوم (٢٠٢٣) .مؤشر المعرفة العالمي، شركة دار الغرير للطباعة والنشرٍ ، الإمارات العربية المتحدة .
١٤. بريك، محمد حلمي (٢٠١٨). مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية، مجلة الخدمة الإجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين ،ع٦٠، ج٧ .
١٥. بكر، عبدالجواد السيد، وآخرون (٢٠١٩). تمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ مج١٩، ع٣.
١٦. الثبيتى، محمد بن عثمان بن حربى (٢٠١٨). تطوير الكراسي البحثية بالجامعات السعودية في ضوء مؤشرات اقتصاد المعرفة. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبوك ، ع٢ .
١٧. جاد الله، باسم سليمان صالح (٢٠٢٢). تصور مقترح لتسويق البحوث العلمية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بجامعة أسيوط ، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، ع٢٣ ، ج١ .
١٨. جمعة، السيد علي السيد (٢٠٢٠). التمويل المستدام للتعليم الجامعي: الآليات والخيارات .مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد ، ع٣١ .
١٩. جمهورية مصر العربية (٢٠١٩) .الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ ،وزارة التعليم العالى والبحث العلمى .
٢٠. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠٢٣) . التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر ،جمهورية مصر العربية .

٢١. _____(٢٠٢٣) .كتيب مصر فى ارقام ،جمهورية مصر العربية .
٢٢. _____ (٢٠٢٢). كتيب مصر فى ارقام . جمهورية مصر العربية.
٢٣. حارثي، فهد العرابي (٢٠١٠). البحث العلمى الانتاج وتحسين الحياة ،المعرفة قوة–والحرية أيضا! مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام.
٢٤. الحامد، ريم إبراهيم (٢٠١٩). مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور مبادرة طاقات الوطنية في الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع السعودي عينة من المستفيدين من مبادرة طاقات الوطنية بمدينة الرياض: أنموذجا. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المركز القومي للبحوث غزة ،مج٣ ،ع٨.
٢٥. حباكة، أمل سعيد محمد محمد (٢٠١٣). دراسة مقارنة للأداء البحثي في بعض الجامعات الأجنبية و إماكنية الإفادة منها في مصر، التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مج١٦.
٢٦. حبيش، علي علي (٢٠٠٣). البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام ، مج ٣،ع ٩.
٢٧. حسنين، منال سيد يوسف (٢٠٢٠). تأثير القيادات الجامعية في دعم ثقافة تسويق البحوث العلمية بجامعة الإسكندرية: دراسة ميدانية على القطاع الطبي، دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية ،جامعة الزقازيق ع١٠٧ .
٢٨. حسين، أسماء أشرف عرندس، وآخرون (٢٠٢٢). الكراسي البحثية لتطوير البحث العلمي بجامعة المنوفية: رؤية مقترحة ،مجلة كلية التربية، مج٣٧ ،جامعة المنوفية ، ع٤ ، ص ص ٤٢٤ – ٤٦٤.
٢٩. حسين، خالد منصور غريب، وآخرون (٢٠١١). التمويل الذاتي مدخلا لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس ،ع ١٢، ج ٣.
٣٠. الخالدي، موفق محمد دندن (٢٠٠٨). البحث العلمي ودوره في عملية التنمية. المؤتمر العلمى العربى الثالث – التعليم وقضايا المجتمع المعاصر، مج ٢ ، سوهاج: جمعية الثقافة من أجل التنمية.
٣١. خطاب، سمير عبدالقادر، و عبداللطيف، مهران سعد الميهي. (٢٠٢١). متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ،مجلة التربية، جامعة الأزهر ،ع١٩٢.

٣٢. الدجدج، عائشة عبدالفتاح مغاوري (٢٠١٨). تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي، مجلة كلية التربية، جامعة بنها ، مج٢٩، ع١١٤.
٣٣. دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤) . الجريدة الرسمية ، العدد ٣ مكرر (أ).
٣٤. ربيع، هناء عبدالتواب (٢٠١٣). مؤشرات تخطيطية لتفعيل سمات القيادة التحويلية كمدخل لتنمية مهارة الإبداع الإداري: دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية. المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الإجتماعية – الخدمة الإجتماعية وتطوير العشوائيات، ج ٤ ، حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.
٣٥. رجب، مصطفى، و عزازي، فاتن محمد عبدالمنعم (٢٠١٦). العلاقة بين العدل المعلوماتي الأكاديمي والتصنيف العالمي الأكاديمي للجامعات: دراسة إستطلاعية، الثقافة والتنمية ،جمعية الثقافة من أجل التنمية ، س١٦، ع١٠٠ .
٣٦. رحيم، إسلام حمدي عبدالباقي، وآخرون (٢٠٢١). دور مكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا في دعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية على ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة .مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الفيوم ، ع١٥، ج١٦
٣٧. ردمان، محمد أحمد يحيى، وآخرون (٢٠٢١). تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء على ضوء الاتجاهات الحديثة: دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج٣٢ ،ع ١٢٥.
٣٨. الزامل، الجوهرة بنت فهد (٢٠١٥). نحو مؤشرات تخطيطية لتحسين اتجاهات الفتيات اليتيمات ذوات الظروف الخاصة نحو المستقبل. مجلة الآداب، جامعة الملك سعود ،مج٢٧، ع٣.
٣٩. زاهر ،ضياء الدين محمد (١٩٩٦).المؤشرات التعليمية ، مستقبل التربية العربية ،مج٢.
٤٠. سعودي، منى عبدالهادي حسين، و مجاهد، فايزة أحمد الحسيني (٢٠١٩). البحث العلمى: آفاق وتحديات، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل ،مج٢، ع٣.
٤١. سليم، حسن مختار حسين، و متولي، التهامي محمد إبراهيم (٢٠٢١). خبرات بعض الدول في الجامعة المنتجة وعلاقتها بالحاضنات والكراسي البحثية وسبل الاستفادة منها في الجامعات المصرية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع ١٩٢.
٤٢. سليمان، يحيى عطية (٢٠٠٩). البحث العلمي في الجامعات المصرية: الواقع ورؤى المستقبل، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية،ع ١٩.

٤٣. السيد، دينا حسين، و سعداوي، خالد مصطفى بركات. (٢٠٢٢). تحليل أداء الجامعات المصرية الحكومية في أبرز التصنيفات العالمية: التحديات وسبل الترقي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت ،مج٢٩، ع٢.

٤٤. سيد، رحاب فايز أحمد (٢٠١٦). قياس رأس المال المعرفي للباحثين بجامعة بني سويف: دراسة تحليلية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة،اعلم، الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات ،ع١٦.

٤٥. السيد، عبير إبراهيم أبو المجد (٢٠٢١). تقييم أداء قطاع البحث العلمي في مصر: دراسة تحليلية خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٢٠ ،مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية ، كلية الحقوق ،ع١، ص ص ١٤٢٥–١٥٣٦ .

٤٦. الشال مها محمد، وآخرون (٢٠٢٢) .سياسات واليات ربط مؤسسات البحث العلمى والابتكار بالصناعة من أجل تعميق التصنيع فى مصر ، المجلة العربية لسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

٤٧. شعث، هالة (٢٠١٥). إشكالية البحث العلمي بالجامعات العربية. أعمال المؤتمر الدولي التاسع: ترقية البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.

٤٨. شهاب، نصر الدين عبدالرافع محمد (٢٠١٥). كراسي البحث شراكة استراتيجية لإصلاح الوظيفة البحثية بالجامعات العربية: نموذج مقترح. العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية ،جامعة القاهرة مج٢٣، ع٣ ، ص ص ٢٣٨ – ٢٧٢.

٤٩. الشوري، هيام أحمد فهمي محمد (٢٠٢٢). المواطنة في التعليم قبل الجامعي في مصر، والأوضاع المجتمعية: دراسة تحليلية نقدية، مجلة كلية التربية،جامعة بورسعيد ع٣٨.

٥٠. _____ (٢٠٢٣). إصلاح كليات التربية في الجامعات المصرية والأوضاع المجتمعية ، مجلة كلية التربية، جامعة العريش، مج١١, ع٣٣ .

٥١. الصالح، عثمان بن عبدالله (٢٠١٢). تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع ١٠ .

٥٢. الصقعبي، حمد بن عبدالله بن حمد (٢٠٢١). دور الكراسي البحثية في تعزيز القيم الأخلاقية والإيمانية: كرسي الشيخ عبدالله الراشد لخدمة السيرة والرسول صلى الله عليه وسلم بجامعة القصيم – مشروع تعزيز القيم النبوية في المجتمع أنموذجا، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم ، مج١٥ .

٥٣. طاحون، منى صميدة الدسوقي، وآخرون (٢٠١٦). مشكلات البحث العلمي في كليات التربية النوعية بمصر ، مجلة كلية التربية، جامعة بنها ، مج٢٧ ، ع ١٠٧ .

٥٤. عاشور، هشام أحمد إبراهيم، وآخرون (٢٠٢١). الكراسي البحثية مدخل لزيادة الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، مجلة التربية، جامعة الأزهر ، كلية التربية ،ع١٩٢، ص ص ٥٥٣–٥٨٢ .

٥٥. عاصم، دينا ماهر (٢٠٢٢). تطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية على ضوء معايير هيئات التصنيف العالمية وخبرات بعض الجامعات الأجنبية المتقدمة، مجلة التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، س٧.

٥٦. عامر، هواري، و دغرير، فتحى (٢٠٢١). واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر: مقارنة مع كل من تونس المغرب ومصر على ضوء مؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧–٢٠١٩، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، مج٧، ع١.

٥٧. عباس، محمود السيد، وآخرون (٢٠٢١). مداخل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء التصنيفات الدولية: دراسة ميدانية، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، جامعة سوهاج ع٧ .

٥٨. عبدالعال، محمد عبدالرحيم علي. (٢٠١٩). رؤية مستقبلية لتحديد متطلبات النشر العملي الدولي لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة فى ضوء توجهات مجتمع المعرفة: دراسة تحليلية ، المجلة التربوية لتعليم الكبار، جامعة أسيوط ،مج١، ع٣.

٥٩. عبدالعليم، سيد عبدالظاهر محمود، وآخرون (٢٠١٩). المتطلبات العالمية للنشر الدولي لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط ،مج٣٥، ع١٢.

٦٠. عبدالقوي، حنان عبدالعزيز (٢٠١٥). مقومات توطين البحث التربوي القائم على التدويل في مصر، آفاق جديدة فى تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ع ١٨.

٦١. عبداللاه، محمد منصور أحمد، وآخرون (٢٠٢٢). ملامح إعادة هندسة عمليات البحث العلمي بالجامعات المصرية ،مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، ع٢٥٣.

٦٢. عبدالله، أسماء أبو بكر صديق (٢٠١٨). رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول .مجلة كلية التربية، جامعة بنها ، مج٢٩، ع١١٥.

٦٣. عبدالمجيد، عبدالفتاح عبدالرحمن، و حجازي، مروة سمير (٢٠١٠). ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصور ، مج ٣٤، ع ٢ .

٦٤. عبدالمطلب، أحمد محمود محمد (٢٠١٠). البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي: مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات. المؤتمر العلمي السنوي العربي الخامس – الدولي الثاني – الاتجاهات الحديثة في تطوير الاداء المؤسسي والاكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، مج ١ ، المنصورة: كلية التربية النوعية بالمنصورة .

٦٥. عتريس، محمد عيد (٢٠٢٢). التسويق الريادي للخدمات الجامعية بالوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الزقازيق في ضوء استراتيجية المحيط الأزرق: سيناريوهات مقترحة، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، ج٩٥ .

٦٦. عتمان، إسماعيل رجب غريب (٢٠٢١). هيئات التمويل الخارجي للبحث العلمي في مصر : دراسة ببليومترية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، مج٨ ، ع١ ، ص ص ١٣–٥٩ .

٦٧. العتيبي، نور بنت عبدالله بن عويض (٢٠٢٢). دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط ، مج٣٨ ، ع٣ .

٦٨. العجمى، محمد منيف محمد (٢٠٢٣). ظاهرة البطالة: الأسباب والآثار الاجتماعية: دراسة ميدانية علي عينة من طلاب جامعة الكويت، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس ،ع٢٤، ج٤ .

٦٩. عطية، أفكار سعيد خميس (٢٠٢٠). تصور مقترح لإدارة الكراسي البحثية لدعم الابتكار في الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، المجلة التربوية، جامعة سوهاج ، ج٨٠ ، ص ص ١١٤٥– ١٢٤٥.

٧٠. على ، أحمد رفعت ، ومحمد ، أمل عبد الفتاح (٢٠١٩) دراسة مقارنة لنظام الكراسي البحثية بجامعتي كولومبيا الشمالية والملك سعود وإمكان الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة التربية المقارنة والدولية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ،ع١١.

٧١. عويس، ياسمين عيد إسماعيل محمد، وآخرون (٢٠٢١). تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة على ضوء نموذج جامعة هارفارد، مجلة بحوث، جامعة عين شمس مج١، ع٨ .

٧٢. عياد، فاطمة مصطفى أمين (٢٠١٦). الأوضاع المجتمعية وأثرها على التعليم الأساسي في مصر: الفترة من ١٩٩٢ – ٢٠٠٩، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس ، ع٣٩.

٧٣. عيسى، محمد محمود محمد، و المحجوبي، خالد علي العجيلى (٢٠٢٠). دور الجامعات في تعزيز مكانة البلدان العربية ضمن مؤشر الابتكار العالمي، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة المرقب، ع١١ .

٧٤. غباشي، شيماء حمدي زين، وآخرون (٢٠٢١). تنمية الابتكار بالجامعات المصرية على ضوء خبرة جامعة سنغافورة الوطنية، مجلة بحوث، جامعة عين شمس ، ع١، ج٢.

٧٥. غبور، أماني السيد السيد (٢٠١٩). رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية، جامعة المنصورة، مجلة بحوث التربية النوعية ، كلية التربية النوعية،ع٥٤ ، ص ص ٦٣–١٠٩.

٧٦. _____ (٢٠٢٢).تصور مقترح لتسويق البحث العلمى بالجامعات المصرية فى ضوء استراتيجية المحيط الأزرق ، المجلة التربوية ،سوهاج ، ج٩٥ .

٧٧. غنايم، مهني محمد إبراهيم (٢٠٢٠). كراسي البحوث العلمية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية للعلوم التربوية بكليات التربية في الجامعات المصرية ،مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية ،مج٢٧ ، ع١٢٥ ، ص ص ٦٣ – ٨٤.

٧٨. فهمى ، محمد سيف الدين(٢٠٠٠) .التخطيط التعليمى ،أسسه وأساليبه ومشكلاته، ط ٧ ،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٧٩. فراج، حشمت عبدالحكم محمدين، و نصر، محمد يوسف مرسي (٢٠٢٠). الشراكة المجتمعية ودورها في تمويل التعليم العالي: الكراسي العلمية نموذجا .أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم – دراسات وتجارب، مج١.

٨٠. قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر تعديلات (٢٠٠٦) .وزارة التجارة والصناعة ، المادة ٣٠٨،ط٢.

٨١. القحطاني، عبدالمحسن عايض محسن (٢٠١٤). تصورات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية لبدائل تمويل البحث العلمي خارج جامعة الكويت: دراسة باستخدام أسلوب دلفاي ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، ع٤١ .

٨٢. قرار رئيس الجمهورية رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٠٧ بشأن إنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للعلوم لتكنولوجيا، القاهرة.

٨٣. قطب، سعود عبدالعزيز، و الخولي، علوي عيسى (٢٠١١). البحث العلمي بالجامعات السعودية: الواقع و المعوقات و الحلول .مؤتمر: الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، أربد: المنظمة العربية للتنمية الإدارية و جامعة اليرموك.

٨٤. قناوي، عزت ملوك (٢٠٢٣). تحليل الأثر المتبادل للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ،مج٤١، ع٢.

٨٥. كلاع، شريفة (٢٠١٥). الجامعات العربية و البحث العلمي: قراءة في واقع البحث العلمي و معيقاته. أعمال المؤتمر الدولي التاسع: ترقية البحث العلمي، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي.

٨٦. المالكي، مريم عبدالله علي (٢٠١٨). دور إدارة الكراسي البحثية في رفع تصنيف الجامعات السعودية، مجلة التربية، جامعة الفيوم ، ع١٧٩، ج١.

٨٧. متولي، متولي السيد (٢٠١١). البحث العلمي والتنمية المستدامة. مؤتمر منظمات متميزة في بيئة متجددة، أربد: المنظمة العربية للتنمية الادارية و جامعة جدارا،.

٨٨. محمد، سمر مصطفى محمد،وآخرون (٢٠٢٠). التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات المصرية منها .مجلة كلية التربية، جامعة بنها ،مج٣١ ، ع١٢٤.

٨٩. محمد، هالة خورشيد طاهر. (٢٠١٢). مؤشرات تخطيطية للحد من الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري .مجلة كلية التربية ، جامعة الفيوم ع ١٢.

٩٠. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٢).٧ سنوات من الانجازات التنمية البشرية ،قطاع التعليم العالى والبحث العلمى ،مجلس الوزراء.

٩١. مسعود، بدر حامد علي (٢٠٢٣). تصور مقترح لاستثمار البحث العلمي بجامعة الأزهر لتنمية مصادر التمويل الذاتي في ضوء اقتصاد المعرفة،مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الفيوم ،ع١٧، ج١٠ .

٩٢. مصطفى، وآخرون (٢٠١٩). آليات تطبيق الكراسي البحثية لتنمية البحث التربوي في مصر، المجلة التربوية لتعليم الكبار، جامعة أسيوط ، كلية التربية ، مج١، ع٢ ، ص ص ٤٥٨ – ٤٩٩.

٩٣. مصطفى، أميمة حلمي (٢٠٢٠). الخبرة الأمريكية في مجال تسويق التكنولوجيا الجامعية لدعم الابتكار وخدمة الصناعة وإمكانية الإفادة منها في مصر، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، ج٧٦

٩٤. _____ (٢٠٢١). رؤية مقترحة لتطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، ع٢٢، ج٣ .

٩٥. هلل، شعبان أحمد محمد (٢٠١٩). الكراسي البحثية مدخلا لتحقيق جودة البحوث التربوية بالتعليم الجامعي بمصر، مجلة كلية التربية، جامعة العريش ، مج٧ ، ع١٨.

٩٦. الهويش ،يوسف بن محمد بن ابراهيم(٢٠٢٠) .دور الكراسى البحثية فى تعزيز الامن الفكرى ،مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية ، جامعة أم القرى، مج١٢، ع٣.

٩٧. اليحمدي، حمد بن هلال بن ناصر، و المعمري، أمينة (٢٠٢٣). مهارات التخطيط الاستراتيجي المدرسي لدى مديري مدارس التعليم الأساسي بمحافظة مسقط في سلطنة عمان، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط ، مج٣٩، ع٤ .

٩٨. يوسف، سماح عزت نصير (٢٠١١). تحليل الجدوى الاقتصادية للانفاق على البحث العلمي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس ،ع٣.

ثانيا المراجع الأجنبية

99. A. Zabaniotou , & et. al.(2021). Network assessment: Design of a framework and indicators for monitoring and self-assessment of a customized gender equality plan in the Mediterranean Engineering Education context, Evaluation and Program Planning ,Vol. (87).
100. Ali S. Al-Ghamd& et. al.(2011). Quantitative Approach for Research Chairs Evaluation in King Saud University, Asian Journal of Business Management Vol.(3).
101. Avella, L. & Alfaro, J. A. (2014). Spanish University Business Chairs used to increase the deployment of Action Research in Operations Management: A case study and analysis. Action Research, Vol. (12).
102. Bergman, Z., & et .al.(2018). The Contributi of UNESCO Chairs toward Achieving the UN Sustainable Development Goals," Sustainability, MDPI, Vol. (12), PP. 1-16.
103. Claire Polster. (2002).A Break from the Past: Impacts and Implications of the Canada Foundation for Innovation and the Canada Research ChairsInitiatives, Canadian Review of Sociology, Vol (39), Issue 3.
104. Francisco J., & et. al.(2009). A knowledge-based development model: the Research Chair Strategy,Journal OF Knowledge Mangement,Vol(13) .
105. Glen A. Jones,(2015). The Canada Research Chairs Program,Nernational HigherEducation Knowledge, Management. Vol. (13).
106. Hsin-Huang, & Michael Hsiao (2022).The Many Faces of Taiwan's Cultural Diplomacy Marking the First Decade of VCTS, LIT Verlag.
107. J. W. Fedderke & M. Goldschmidt (2015). Does massive funding support of researchers work?: Evaluating the impact of the South African research chair funding initiative Vol (44). PP.467-482
108. Jameel M. Al-Khayri& et. al. (2024).food and Nutrition Security in the Kingdom of SaudiArabia,: National Analysis of Agricultural and Food SecuritySpringer, Vol.(1).

109. Louis Maheu & Robert Lacroix (2015). leading Research Universities in a Competitive World University Press Montreal & Kingston . London
110. Maureen Baker(2012). Academic Careers and the Gender Gap UBC Press. Canda.
111. Mirnezami, S.& Beaudry, C. (2016) "The effect of holding a research chair on scientists' productivity," Scientometrics, Springer; Akadémiai Kiadó, Vol (107), pp. 399-454.
112. Yurij L. Katchanov& et. al. (2023). Empirical demonstration of the Matthew effect in scientific research careers, Journal of Informetrics, Vol (17).